

لال

كتاب



سجل  
کتابخانه  
جمهوری

# المختزلة والثورة

دكتور محمد عمارة



# كتاب الهلال

سلسلة شهرية تصدر عن « دار الهلال »

رئيس مجلس الإدارة، مكرم محمد أحمد

رئيس التحرير، كمال النجدي

مدير التحرير، عايد عياد

مركز الإدارة

دار الهلال ١٦ محمد عز العرب

ليبس ٢٠٦١٠٠ / عشر - حضوت

KITAB ALHILAL

العدد ٤٠١ - شعبان ١٤٠٤ - مايو ١٩٨٤

No. 401 - May 1984

## الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوي ١٢ عدداً في جمهورية مصر  
العربية أربعة جنيهات مصرية و ٨٠٠ مليم بالبريد العادي  
وفي بلاد اتحاد البريد العربي والافريقي والباكستان  
عشرة دولارات أو ما يعادلها بالبريد الجوي . وفي سائر  
انحاء العالم عشرون دولاراً بالبريد الجوي .

والقيمة تسدد مقدماً لقسم الاشتراكات بدار الهلال في

حكومة وفي الخارج

لال . وتضاف رسوم

اعلاء عند الطلب .

هــ ٢٠٠٥

أ/ إبراهيم منصور خنيم

القاهرة

# كتاب الهدى



مجلسة شهرية لنشر الثقافة بين الجميع

الغلاف بريشة  
الفنانة سميرة حسنين

دكتور محمد عمارة

# المخزلة والشورة

دار الهلال



## كلمة

في هذا القسم - الثالث ، والاخير - من دراستنا عن « فلسفة الحكم في الاسلام » يأتي حديثنا عن الجوانب التطبيقية للفكر النظري الذي عرضنا له بالدراسة في القسم الاول ، والقسم الثاني ..

ففي القسم الاول رأينا تجربة العرب المسلمين في تكوين « الدولة والسلطة » ، وعرضنا لدلالة هذه التجربة التي تجسدت في « دولة الخلفاء الراشدين » وما صاحب قيامها من فكر نظري في حقل السياسة وفلسفتها .. وما شهدته من صراع على السلطة ، وللدلالة والاسباب التي اربطت بذلك الصراع ..

كما عرضنا للدلالة السياسية لنشأة كل التيارات الرئيسية في حياة المسلمين السياسية والفكرية ..

وفي القسم الثاني من هذه الدراسة عرضنا لصلب القضية .. قضية فلسفة الحكم في الاسلام .. وآراء الفرقاء المختلفين حول طبيعة السلطة العليا في المجتمع ، وشروطها وصفاتها ، والطريق لقيامها ، والمؤسسات السياسية والدستورية اللازمة لاكتمال بنائها ..

وفي هذا القسم - الثالث والاخير - نعرض بالدرس

لقضية هامة تؤكد لنا دراستها أن « المعتزلة » - وهم  
أخطر تيارات الاسلام الفكرية - لم يكونوا مجرد مفكرين  
نظريين ، وانما كانت لهم جهود سياسية تطبيقية عملاقة ،  
حاولوا من خلالها وبواسطتها وضع فكرهم السياسى  
النظرى فى التطبيق ، وتجسيد فلسفتهم السياسية فى  
المجتمع الذى عاشوا فيه ..

فبعد أن حددوا طبيعة السلطة ، ميزوا بين ماهو  
اختصاص للسلطة العليا وماهو حقوق للامة .. ثم  
مارسوا الدعوة لسيادة هذه الحقوق والحصول عليها فى  
المجتمع العربى الاسلامى : منذ تبلور تيارهم الفكرى  
وحتى المحنة الكبرى التى أصابتهم بها قوى المحافظة  
والتخلف والجمود فى العصر العباسى ..

وسيرى الباحث والقارئ من خلال صفحات هذا القسم  
مكان قضية « الثورة » فى فكرنا السياسى الاسلامى ،  
وموقف التيارات الفكرية الاسلامية المختلفة من هذه  
القضية « القديمة - الجديدة » .. كما سيلمس عظم  
العطاء الذى تقدمه دراسة هذه الصفحات من تراثنا حتى  
العصر والمجتمع الذى نعيش نحن فيه !

د . محمد عمارة



# الشيـرة

## والنشاط السّياسيّ

## الفصل الاول

### ماذا للإمام؟ وماذا للأمة؟

ان عملية اختيار الامام ، وترشيحه وتمييزه من بين من يتفقون معه في التحلى بصفات الامامة وشروطها ، ومبايعته بالامامة ، تمثل تعاقدًا دستوريا حقيقيا بكل مقاييس هذا التعبير ، فهناك اهل الاختيار ، بواسطة ممثليهم المعبرين عن ارادتهم والحائزين لثقتهم ، طرف اول ، وهناك الامام الذى بايعه وعقد له هؤلاء الممثلون ، طرف ثان ، واكل من الطرفين شروطه المحددة ، وصفاته المنصوص عليها ، وكما لا تصح البيعة تحت ظروف من الاكراه والقسر للطرف الاول ، والا خرج الامر من الامامة الى سلطة التغلب ، فلكذلك لابد من قبول الطرف الثانى للمنصب الذى اختاروه له ، وذلك تفاديا من تولى من لديه صفات مستترة تقدح في اهليته للمنصب ، قد لا يعلمها الناس ولا اهل الاختيار ، « فلا بد من قبول الامام للعقد .. لانه اعرف بنفسه وبباطنه منهم ، فربما علم بما يقتضى تحريم دخوله في الامامة .. فلا بد من اعتبار الرضا والقبول فيه » (١) .. وحتى اذا لم يكن به ما يمنع من

(١) ( المبنى ) ج ٢٠ ق ١ ص ٢٧٠ .

توليه المنصب ، وأراد الاعتذار عن القبول ، كانت له حرية الاعتذار ، مع تبيان سبب اعتذاره ، ولا ترقى البيعة الى مستوى التكليف والالزام الا اذا كانت صفات الامامة غير مجتمعة في أحد سواه ، عند ذلك يغلب الالزام والتكليف جانب حريته واختياره ، وتعلو ارادة الامة على رغبته في الاعتذار عن عدم القبول .. (٢) ..

وهكذا تكتمل لهذه المهمة السياسية والدستورية مقومات « التعاقد الدستوري » بين الامة وحاكمها ، وكما يقول الماوردي ، فان الامامة يعهد بها الى « اكثرهم فضلا ، واكملهم شروطا ، ومن يسرع الناس الى طاعته ، ولا يتوقفون عن بيعته .. فان اجاب اليها بايعوه عليها .. وان امتنع لم يجبر عليها ، لانها عقد مرضاة واختيار لا يدخله اكراه ولا اجبار (٣) .. » .. ولان الولايات اجمع لا بد فيها من الاختيار .. (٤) ، كما يقول قاضي القضاة .. والامر الذي يؤكد المضمون الاجتماعي لهذا العقد هو لزوم طاعة الرعية للامام فيما هو من طاعات الله ، لانه لا يستطيع أن ينجز المهام التي فوضت اليه انجازها الا بطاعتها له في تنفيذها ، واعانتها له على هذا التنفيذ ... فهي اذا تطيعه ، في غير المعاصي ، تنزل عن قدر من حريتها الخاصة ، وتقيد اطلاق هذه الحرية في مقابل نهوضه بتنفيذ ما فوضت اليه تنفيذه من المهام ، وهذه القاعدة الجوهرية في « العقد الاجتماعي » ، يعبر

(٢) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ١ ص ٢٥١ .

(٣) ( الاحكام السلطانية ) ص ٧ .

(٤) ( المغني ) ج ٢ ق ١ ص ٢٧٠ .

عنها القاضي عبد الجبار عندما يقول : « .. ومن جملة ما يدخل في الامامة : انه يلزم سائر الناس طاعته فيمسا ليس فيه معصية ولا اقدام على محظور ومحرم .. فيجب ان يطاع في ذلك الباب . وهذا مما يختص به دون غيره : لان الطاعة لا تجب . على هذا الوجه . الا له .. فمن لم يطعه فهو مخطيء ، وان كان مشاقا له فهو فاسق ... لانه - « اى الامام » - قد لزمته للامة امور لا يمكنه القيام بها الا بغيره ، فلو لم نقل : ان طاعة غيره له لازمة لم يتمكن مما ذكرناه » من المهام المفوض اليه انجازها .. (٥) .

فهو « عقد اجتماعى » ، قائم على المراضاة والاختيار . فاذا تم عقد المراضاة هذا ، تم التكليف وقام الالتزام بالنسبة للامام ، ولذلك امتنع عليه ان يستقيل من منصبه ويتخلى عن مهامه طالما لم يوجد ما يمنع من نهوضه بتنفيذ ما فوضت اليه الامة ، ويستدلون على ذلك بما روى من « أن ابا بكر لما فرغ من قتال اهل « الردة » قام فى الناس خطيبا ثلاثة ايام ، يقول : اقبلونى .. » فرفض المسلمون استقالته ، فاستمر فى النهوض بمهام الخلافة (٦) . وان كان البعض يجيز استقالته استنادا لتلك الواقعة ، اذ لو لم يعلم أبو بكر جوازها لما عرضها .. واستنادا الى خلع الحسن بن على نفسه ، ولانه وكيل للمسلمين ، وللوكيل عزل نفسه .. (٧) .

(٥) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ٢ ص ١٧٤ .

(٦) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ٢ ص ١٤٦ .

(٧) ( كتاب الامامة ) لابي يعلى . ص ٢١٢ ، ٢١٤ .

أما طبيعة الأمور التي تفوضها الأمة إلى الإمام ، وتبايعه  
 كي يختص بنظرها والقيام عليها وتنفيذها ، والتي هي  
 مجموع سلطاته ، وفيها نطاق اختصاصه ، فإنها تجعل  
 دولة الإمامة دولة أقرب إلى ما نسميه في عصرنا « بالدولة  
 الشمولية » ، أي التي لا يقف سلطانها عند حد الحكم  
 بين الناس فيما يترافعون به إليها من المنازعات ، وحفظ  
 الأمن الداخلي ، والدفاع عن البيضة والحوزة والاستقلال  
 فقط ، ثم ترك ماعدا ذلك لمبادرات الناس الذاتية وحریتهم  
 الخاصة ، وإنما هي دولة تمتد بنشاطها ونفوذها وسلطانها  
 إلى كل مجالات الحياة ذات الطابع العام المتصل بمجموع  
 الناس وجماعتهم ، فكرية كانت تلك المجالات أو اقتصادية  
 أو اجتماعية ، ولا تدع للفرد أن يحتكر لذاته وحریته  
 الخاصة من المجالات إلا ما يختص بذاته ، دون تأثير على  
 المجموع ، حال كونه قادراً على النهوض بما تختص به  
 هذه الذات الفردية ، فإذا عجزت عن الوفاء بحق عالمها  
 الخاص امتدت يد الدولة لتدير لها شؤونها الذاتية  
 الخاصة ، وعدت عندئذ من المجالات العامة التي تشملها  
 سلطة الدولة والإمام ..

والحسن البصري يقول أن الإسلام قد أعطى من شؤونه  
 ومجالاته إلى السلطان أربعة مجالات ، هي : « الحكم ،  
 والفيء ، والجمعة ، والجهاد » فهذه « أربعة من الإسلام  
 إلى السلطان » (٨) . وفي الحكم ، كما هو ظاهر ، وكما  
 حدث في التجربة ، يدخل التنفيذ بأجهزته ، والقضاء

(٨) (عيون الأخبار) لابن قتيبة . مجلد ١ ص ٢٠٢ . طبعة دار الكتب  
 القاهرة .

بأجهزته ، وفي الفء يكون دور الدولة في المال والاقتصاد ،  
وفي الجهاد يكون دورها العسكري ، وفي الجمعة يأتي دور  
الامام في القيادة الدينية والروحية ، كقدوة حسنة  
ترعى شعائر الاسلام وتنتصر لاخلاقيات الدين الحنيف ..  
وهذه الهام الاربع نجدها مفصلة بعض التفصيل عند  
الموردي ، حين يقول : « .. والذي يلزم سلطان الامة من  
امورها سبعة أشياء :

أحدها : حفظ الدين من تبديل فيه ، والحث على  
العمل به ، من غير اهمال له .

والثاني : حراسة البيضة . والذب عن الامة من عدو  
الدين أو باغى نفس أو مال .

والثالث : عمارة البلدان باعتماد مصالحها ، وتهذيب  
سبلها ومسالكها .

والرابع : تقدير مايتولاه من الاموال بسنن الدين ، من  
قبر تحريف في أخذها واعطائها .

والخامس : معانة المظالم والاحكام ، بالتسوية بين  
اهلها ، واعتماد النصفة في فصلها .

والسادس : اقامة الحدود على مستحقها ، من غير  
تجاوز فيها ولا تقصير عنها .

والسابع : اختيار خلفائه في الامور أن يكونوا من اهل  
الكفاية فيها ، والامانة عليها .. » (٩) .

ثم يرتفع هذا العدد الى عشرة ، عند الموردي أيضا ،  
وعند أبي يعلى ، ولكن دون الخروج عن هذه الاصول لهذه

(٩) ( ادب الدنيا والدين ) ص ١٣٩ .

المهام التى هى حدود تفويض الامة فيمما فوضت  
للإمام .. (١٠) .

ونحن نلاحظ أن المهمة السابعة التى « تلزم » السلطان  
من أمور الامة ، هى اختيار الخلفاء والاعوان - من الامراء  
والحكام والقضاة ، وباقي أجهزة الحكم والتنفيذ ،  
والقضاء ، والامن .. الخ .. الخ .. على أن يكونوا من  
أهل الكفاية والامانة .. أى أن تصور الفكر السياسى هنا  
خاص بالحديث عن « دولة » و « جهاز دولة » ، وليس  
عن « إمام فرد » وكفى .. فمبحث الإمام والامامة هو  
عنوان لمبحث الدولة وسلطة الحكم فى البلاد .. وكل ذلك  
مندرج ومعنى عند بحث ما يتعلق بالامامة والإمام ...  
وسنرى أن لبعض هذه الأجهزة نوعا من الاستقلال ،  
يجعلها أحيانا خارج سلطة الإمام ، على نحو ما ، رغم أنه  
هو الذى يوليها ويقيمها كى تباشر ما لها من مهام ..  
كما نلاحظ أيضا أن المهام المالية والاقتصادية للدولة قد  
شملت أمرين من الأمور السبعة - الثالث والرابع - بحيث  
تقرر أن للدولة سلطانا فى عمارة البلدان ، أى دورا فى  
الاقتصاد ، حفظا ، وتجديدا ، وإنشاء .. كما أن عليها  
أن تقدر الحدود بين ما تصرف فيه من الأموال وما تدع  
التصرف فيه للفرد وفق حرته الخاصة .. وهو  
ما سنتناوله بعد قليل ..

ومادامت الامامة عقد مراعاة واختيار ، عهدت الامة

---

(١٠) ( الاحكام السلطانية ) للماوردى . ص ١٥ ، ١٦ . و ( الاحكام  
السلطانية ) لآبى يعلى . ص ١١ - ١٢ .

بموجبه الى الامام أن يتصرف في هذه الامور السبعة من  
أمورها ، بحيث يعلو فيها سلطانه على سلطان الفرد  
والافراد الذين تتكون منهم هذه الامة ، فان بحث العلاقة  
بين الانسان الفرد وبين الدولة ، هو أمر هام ، وتحديد  
الحدود التى لكل منهما هو المدخل لبحث سلطات الامام  
.. وماذا له ؟ وماذا للامة ؟..

ولقد حدد المعتزلة الفواصل بين اختصاص الفرد  
واختصاص الدولة تحديدا دقيقا ، وبرزوا وجهة نظرهم  
فى هذا الموضوع على نحو يستحق الاعجاب .. فعندهم :  
اولا : ان دوافع الامام وغاياته ، سواء فى امور الدين  
او الدنيا ، يجب أن تحكم بمبدأ أساسى وهام وهو :  
تحقيق ما يعود بالنفع ، وما يندفع به الضرر .. أى جلب  
المصالح ، ودرء المفسد .. هذا هو المبدأ الاساسى والغاية  
العامة التى تستهدفها الدولة والامام ..

ثانيا : ان سائر مجالات النفع العام ، وميادين النشاط  
التي يتحقق عنها عائد على الجماعة هى من اختصاصات  
الدولة والامام .. على سبيل الوجوب ، لا الجواز ..  
فالدولة مكلفة بالنهوض بمهام تلك المجالات .

ثالثا : ان جلب المنافع ودفع المضار فى الامور التى تخص  
الفرد ، للفرد أن يسعى فيها وفى تحصيلها ، دون الدولة ،  
على أن يكون اختصاصه بها مشروطا بأن يكون ذلك السعى  
« بالوجوه المعقولة » .. وهذا الاختصاص هو على سبيل  
الجواز لا الوجوب ..

رابعا : ان على الدولة أن تتدخل ، بدلا من الفرد ..



للهوض بالامور التى هى من اختصاصه كفرد ، اذا عجز  
عن القيام بها ، أو قام بها على نحو غير كامل ..

خامسا : ان للدولة والامام ، فوق كل ذلك ، حق  
التدخل والتداخل فى « مواضع مخصوصة » وأوقات  
مخصوصة فيما للفرد خصوص السعى فيه ..

وهذا التحديد لعلاقة الفرد بالدولة ، ودور كل منهما .  
وهو التحديد الذى يميل ، كما قلنا ، الى طابع « الدولة  
الشمولية » ، يقدم له القاضي عبد الجبار صياغة دقيقة  
التعبير عندما يقول : « ان الامام مدفوع ، فيما يتصل  
بأمر السياسة ، الى امرين : أحدهما : أمر الدين ، والآخر  
أمر الدنيا . وفى كل واحد منهما يلزمه النظر من  
وجهين : أحدهما : ما يعود بالنفع ، والآخر : ما يندفع به  
الضرر . وانما نصب لهذه الامور التى ذكرناها ، اذا كانت  
عائدة على الناس ، لان ما يخص كل واحد من اجتلاب  
المنفعة ودفع المضرة ، بالوجه المعقولة ، قد يجوز له  
السعى فيه ، الا فى مواضع مخصوصة . وانما يراد  
بالامام لما لم يجوز للانسان السعى فيه ، وان لا يكمل  
التصرف فى منافعه ومضاره ، ولما يعود النفع والضرر فيه  
على الكافة دون الاعيان المخصوصة .. » ( ١١ ) .

تلك هى الحدود العامة بين ما للفرد ، خاصا به ، وبين  
ما للدولة والامام ..

أما المهام التى فوضت الامة أمر انجازها للامام ومن  
يوليه ، أى للدولة وجهازها ، فانها كثيرة ، تناسب فى  
الكثرة والاتساع مع « الطابع الشمولى » الذى مال اليه

( ١١ ) ( المبنى ) ج ٢٠ ق ١ ص ٩٧ .

هذا الفكر السياسي .. ومن هذه المهام ما تختص الدولة بتدبيره وانجازه وحدها .. ومنها ما تقوم فيه بدور المدبر مع الاستعانة بالامة على انجازها . لما لهذه المهام من طابع عام لا تستطيع الدولة بجهازها القيام بها وحدها من دون الجمهور ..

فمن النوع الاول مهام مثل :

١ - القيام على الاحكام اللازمة في المنازعات والاختلافات بين الرعية .. اذ الفصل في هذه القضايا ، والقطع فيها هو من اختصاص الامام والدولة ، لان في هذه الاحكام جبرا للبعض على رد حقوق للبعض الآخر ، وتنظيما للاشهاد ، وتعديلا للشهود ، وغير ذلك من الامور التي لا يحق لغير الامام ودولته التصدي لها .. (١٢) .

٢ - اقامة الحدود وتنفيذ العقوبات .. ولقد منع المعتزلة ان يتولى ذلك احد غير الامام وجهاز دولته ، لان العقوبة اذا كانت حقا لله فالامام او من ينسب اليه هو المتولى لانزالها ، وان كانت حقا لفرد او جماعة من الامة فانزالها حق الامام الذي فوضوا اليه هذه المهام .. حتى لقد فرقوا وميزوا بين النهي عن المنكر والمنع منه ، الذي هو واجب عامة المسلمين ، وبين اقامة الحد على مرتكب المنكر ، فاجبوا الاول على الكل وخصوا الامام واعوانه بالثاني ، لان « النهي عن المنكر : هو مايجرى مجرى المنع منه ، فاما اقامة الحد فجار مجرى الجزاء على المنكر ، واحد الامرين يخالف الآخر » وضربوا لذلك مثلا بأن على الانسان ان يمتنع عن المنكر بامور أكثر وأشد من تلك التي يمنع

(١٢) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ٢ ص ١٦١ .

بها غيره من المنكر ، ومع ذلك فلا يجوز للمرء أن يقيم الحد على نفسه ! ..

واختلفوا مع الذين جعلوا لملك الرقيق اقامة الحسد عليه ، وتناولوا الحديث النبوي الذي جاء فيه أن للرجل اذا زنت أمته أن يجلدها .. وقالوا : يجب أن يحمل على معنى : « أنه يتوصل الى جلدها بأن يحملها الى الامام ، كما يعال في الامام : انه يجلد ، على سبيل ذلك » .

واستأنسوا لموقفهم هذا بالاجماع على أن شهود اثبات الزنا ، مثلاً ، لا يحل لهم أن يقيموا الحد ، مع أنهم هم شرط اقامة هذا الحد ..

كما جعلوا للامام وحده قتل المرتد .. وقالوا : ان اهدار دم المرتد ، وسقوط القود عن يقاتله ، اذا قتله ، لا ينفي أن حق قتله خاص بالامام ..

ولم يجعلوا لمولى الدم تنفيذ القصاص ، وانما له المطالبة به ، كما له العفو عنه ، أما استيفاء القود فحق الامام ، لا يجوز لغيره أن يفعله ..

وميزوا بين ذلك وبين أن يقتل الانسان من أراد نفسه أو ماله ، لانه عندئذ يكون دافعا للضرر عن نفسه وماله ، وحتى في مثل تلك الحالات فانه لا يحل له قتل المعتدي اذا استطاع منعه بما هو دون القتل ..

ورأى المعتزلة أن اختصاص الامام واعوانه باقامة الحدود وتنفيذ العقوبات هو الذي يجعل الامام حاكماً لا مجرد حكم بين الناس ، والقول بغير ذلك يفتح الباب للفوضى عندما تتحول هذه المهام من اختصاص الامام

الى امور عامة يمارسها الناس كما يمارسون حقوقهم  
المشتركة .. (١٣)

٣ - تكوين جهاز الدولة .. فذلك الامر خاص بالامام ،  
واى وال او امير او حاكم لا يكتسب « الشرعية » فى  
ولايته . فيحق له التصرف ، الا اذا نالت اقامته من قبل  
الامام .. ولذلك فان الولاة والامراء الذين يوليهم السلطان  
المتغلب المفتصب للسلطة لا شرعية لولاياتهم ولا لتصرفاتهم  
واحكامهم ، حتى لو توفرت فيهم شروط الولاة وجرت  
تصرفاتهم على مقتضى السنة والقانون .. « لان ذلك ليس  
الا للامام ، وما يفعله غيره لا يؤثر » ، واذا مضت فى الناس  
تصرفات ولاة السلطان المتغلب كانت هذه التصرفات مثل  
مشورة الحكم يتوقف امضاؤها وتنفيذها على رضى طرفى  
النزاع ، ومن هنا فارقت حكم الحاكم الشرعى المتولى من  
قبل الامام ..

وهؤلاء الولاة والحكام الذين يوليهم الامام ، لهم نفس  
شرعيته وسلطاته ، فمن كان منهم صاحب ولاية مطلقة  
كانت له سلطة الامام المطلقة فى ولايته ، ومن كان صاحب  
ولاية خاصة فله فيها سلطات الامام كذلك ، ولهم على  
الرعية الطاعة فى الاحكام .. (١٤) .

اما هذه الولايات التى يختص بها الامام فهى اربعة  
اقسام :

القسم الاول : اولئك الولاة الذين تكون ولاياتهم عامة  
فى الاعمال العامة ، كالوزراء ..

(١٣) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ٢ ص ١٥٢ - ١٥٧ .

(١٤) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ٢ ص ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٤ و ( ادب

القاضى ) ج ١ ص : ١٣٩ ..

والقسم الثانى : الولاة الذين تكون ولاياتهم عامة فى  
اعمال خاصه ، لحكام الاقاليم ..

والقسم الثالث : الولاة الذين تكون ولاياتهم خاصة فى  
الاعمال العامة : كقاضى العضاء ، والعماد العام للجيش ..

والقسم الرابع : الولاة الذين تكون ولاياتهم خاصة فى  
الاعمال الخاصة ، وهم الذين يتولون الوظائف المحلية ،  
كقاضى الاقليم ، وجامع الضرائب فيه ( ١٥ ) .

{ - تولية القضاة ، ورعاية اعمالهم .. فليس لغير  
الامام ، او من ينوبه ، تولية القضاة . ومثلهم مثل الولاة  
والحكام لا تحصل الشرعية لولايتهم وتصرفاتهم الا  
باستنادها الى الاختيار الحر من الامام .. وتقليد القضاء  
فى الدولة واجب وفرض متعين على الامام ، لانه لا يصح  
الا من قبله ، ولانه داخل فى عموم ولايته  
وسلطاته .. ( ١٦ ) .

ومع أن القضاة يتولون مناصبهم من قبل الامام ،  
وتتوقف شرعية احكامهم وقوتها على هذه التولية منه ،  
فان لهم من الاستقلال والسلطان ما يضمن لمنصبهم  
واحكامهم أداء ما نيظ بهم من مهام العدل بين الناس ...  
فالقاضى بعد توليه القضاء ، يصبح نائبا عن الامامة  
مستنابا فى حقوقها ، لا نائبا ووكيلا عن الامام ، ومن ثم فانه  
لا ينعزل بعزل الامام ولا بموته ، بل ان لجهاز القضاء ثباتا  
مستمدا من استمرار الامة وسلطتها .. » فالخليفة

( ١٥ ) ( الاحكام السلطانية ) للماوردي . ص ٢١ و ( الاحكام  
السلطانية ) لابي يعلى . ص ١٢ .  
( ١٦ ) ( أدب القاضى ) ج ١ ص ١٣٧ .

يستتنب القضاة في حقوق المسلمين . . فلم ينزلوا بموته  
وتغير حاله . . . ولذلك لا يجوز للحليفة ان يعزل العاصي  
بغير موجب « . . كما يقول المناورسي . . وليس له عزله  
الا بموجب يقتضي ذلك ، فان يظهر صمعه في عمله ، او  
لوجود من هو اهلها منه واعذر على اشاعة العدل في  
الاحكام ، ولا يكون عزله الا باجتهاد . . فاذا حالف الامام  
ذلك ، وعزل العاصي بلا اجتهاد وبلا موجب ، كان مخالفا  
للالولى ، وهذا العزل يمضى - لانه حدم من احكام  
الامام - اذا لم يخالف نصا او اجماعا ، والا رد العزل  
واوقف تنفيذه ، رغم انه حكم السلطة العليا في البلاد (١٧) ؛  
ويؤكد استقلالية القضاء انه - رغم تولي رجالة  
امرهم من قبل الامام - هو جهة الفصل في القضايا التي  
يكون الامام طرفا فيها . لانه جهاز له من الاستقلال ما يجعله  
مستنابا في حقوق المسلمين لا في حقوق الامام . . « فاذا  
اراد الامام محاكمة خصم جاز ان يحاكمه الى قضاته ؛  
لانهم ولاية في حقوق المسلمين ، وان صدرت عنه  
ولاياتهم . . » . . اما اذا اراد ان يجعل النظر في هذه  
الخصومة الى من يتولاه من خارج الجهاز القضائي -  
كما يشهد عصرنا في المحاكم الاستثنائية والعسكرية احيانا  
- فاذا صدر امر الامام بتقليد القضاء لذلك المتولى قبل  
رفع هذا النزاع الذي هو طرف فيه ، مضت جهة  
التقاضي هذه في نظر القضية والفصل فيها دون ان يكون  
لخصم الامام حق الاعتراض عليها ، اما اذا حدث الترافع  
في النزاع ، تم انشا الامام جهة التقاضي هذه بعد ذلك ؛

(١٧) المصدر السابق . ج ٢ ص ١٤٢ ، ٣٩٩ .

فلا يحق لها الفصل في الخصومة الا برضا الخصم ، اذ يكون له عندئذ حق الاعتراض عليها .. وكما يقول الماوردي : فانه « ان حاكم الامام خصمه الى واحد من رعيته جاز ، ثم نظر : فان قلده خصوص هذا النظر صار قاضيا خاصا قبل الترافع اليه ، فلم يعتبر فيه رضا الخصم ، وان لم يقلده النظر قبل الترافع اعتبر فيه رضا الخصم .. » (١٨) ، فالمحاكم الخاصة التي يشهدها عصرنا ، والتي تتألف بقرارات تصدر بعد وقوع الحدث موضع التجريم ، لخصوم الدولة والامام - حسب رأى المعتزلة - ردها والاعتراض عليها ؟..

٥ - مدخل الامام في الشؤون المالية والحيـاة الاقتصادية .. وبمثل هذا الجانب من جوانب سلطات الامام ومهامه أحد القضايا التي تدل على نظرة المعتزلة التي اختارت « الطابع الشمولى » للدولة ، كما يقدم نموذجا للتوازن الذي حاولوا اقامته بين حقوق الفرد وحرياته وحقوق المجتمع وحرية الدولة والامام .. فهو مبحث هام في موضوعنا هذا ، من زاوية فلسفته الاجتماعية ودلالاتها ، ومن زاوية تحديد طابع الدولة التي نحاولها فكر المعتزلة ..

لقد قرر المعتزلة حق الامام في التدخل في الاموال الخاصة بالافراد ، سواء بالإضافة لهم والتملك ايهاهم ، او بالاخذ منهم والازالة عنهم .. وقالوا : « ان للامام مدخلا في مال اهل التمييز والعقل .. لانه قد نصب

(١٨) المصدر السابق . ج ٢ ص ٤١٦ ، ٤١٧ .

لتدبير خاص وعام في النفوس والاموال وما يتبعهما .. «  
هذا من حيث المبدأ العام والقاعدة الكلية .

وهم يميزون بين نوعين من الاموال :

١ - الاموال الظاهرة ، ٢ - والاموال الباطنة ...  
وبين نوعين من التصرف :

١ - التدبير . ٢ - والملكية ..

فالاموال الظاهرة : هي التي تأتي الى بيت المال وخزانة الدولة ، ثم تخرج منها الى مصارفها المحددة .. وفي هذه الاموال للامام مدخل ، فله ان يملك اصحاب الحقوق في هذه الاموال حقوقهم فيها ، بأن يصرف لهم انصبتهم وسهامهم .. كما ان له ان يأخذ من هذه الحقوق والسهم ما للغير .. فالارض العشرية او الخراجية ، مثلاً هي نموذج لهذه الاموال الظاهرة ، والامام يأخذ منها العشر او الخراج ، وهذا هو الاخذ والازالة .. كما انه يضيف الى القائمين عليها ويدع لهم ما سوى الحقوق المقررة فيها ، وهذا هو التملك والاضافة ..

وليس هناك خلاف على أن للامام هذه الحقوق في هذه الاموال الظاهرة ..

اما الاموال الباطنة : فهي القائمة في حوزة الأفراد ..  
وفيما يتعلق بتدبير هذه الاموال والتصرف فيها  
و « تشغيلها » فيما نسميه « بالدورة الاقتصادية »  
والتكسب بها في أنواع المكاسب المختلفة ، لا خلاف على  
أن ذلك كله حق مصون لاصحابها وحائزها اذا كانوا :  
عاقلين ، مميزين ، قادرين على ادارة التصرف الرشيد

(١٩) (المفتر) ج ٢٠ ق ٢ ص ١٥٨ ، ١٥٧ .



في هذه الاموال .. اذ « العاقل المميز هو املك بتدبير نفسه وماله ، في اجتلاب المنافع اليها ودفع المضار عنها ، فلا مدخل للامام في هذا الباب » .

اما اذا فقد الحائز للمال هذه الصفات « كالصبي ، والمجنون ، ومن لا تميز له أصلا » أو امتنع عليه القيام بهذا النشاط الاقتصادي لمانع يمنعه من ذلك ويحول بينه وبينه ... فان للامام مدخلا في حفظ ذلك المال وتشغيله ..

هذا عن « تدبير » الاموال الباطنة .. وهو امر متفق عليه ، ولا خلاف فيه ..

بقيت قضية « الملكية » في هذه الاموال الباطنة ، لمن هي ؟ الامام والدولة ؟ ام للافراد الحائزين ؟؟ .. اذ اختلفوا في هذا الموضوع .. فمنهم من أجراها مجرى الاموال الظاهرة ، فجعل حق الملكية فيها للامام والدولة ، ومنهم من جعل ملكيتها للحائزين لها .. رعبارة القاضي عبد الجبار فانهم « اختلفوا في الاموال الباطنة ، فمنهم من يقول : تجرى مجرى الاموال الظاهرة - « فتسكون ملكيتها للامام » - وفيهم من يقول : قد جعل الملك مرتبها به » ، أي بمديرها وحائزها ..

والذين قالوا انها ملك للحائزين لها اختلفوا في أصل ملكيتهم لها ومستند هذه الملكية ، وفي نوعها ، ومداها كذلك .. فقال فريق منهم قولا يجعل من هذه الملكية ملكية « منفعة » لا ملكية « رقية » ، لانهم جعلوا الحق في هذه الاموال للامام ، وجعلوا الحائز وكيلًا في هذه الاموال عن الامام .

وبعض من هذا الفريق قال ان مستند هذه الوكالة عن الامام هو عقد امام سابق ، هو عثمان بن عفان الذى أقطع الصوافى والاموال العامة وأباح للعرب تملك الارض المفتوحة بعد أن منع ذلك عمر بن الخطاب .. فتصرف عثمان هو العقد الذى يمثل مستند هذه الوكالة فى الامسوال الباطنة .. ومنع هذا البعض فسخ هذا العقد ، اى منع تغيير الوكيل ونزع صفة الحيازة عنه وحرمانه من التصرف الحر فى حيازته .. لانه « صار وكيل الامام بعقد امام متقدم لا يجوز فسخه » .

والبعض الآخر ، من هذا الفريق ، وافق على : ان الحق فى هذه الاموال هو للإمام ، وعلى ان للحائز صفة الوكيل عن الامام فيها .. ولكنه خالف فى تأييد هذه الوكالة ، وقال : ان « للامام ان يعزل رب المال ، ويصر عند ذلك هو الحق » ، لان عثمان هو الذى جوز ذلك فى أرباب الاموال ، فليس فعله بقضية واجبة على كل الحكام ! .. »

هذا عن الفريق الذى جعل ملكية « الرقبة » فى هذه الاموال للامام .. أما الفريق الثانى فهو الذى قال بان حيازة هذه الاموال الباطنة انما هو على سبيل ان ملكية رقتما للحائزين لا للامام ، فهم يقومون فيها « على طريق الوكالة » ، لانهم اولى بذلك « من الامام .. »

هذا هو رأى المعتزلة فى مدخل الامام والدولة وتدخلهم فى الاموال : ففي الاموال الظاهرة : الملكية والتصريف للامام .. وفى الاموال الباطنة : له مزية ومدخل ، يتراوحن بين الملكية ، عند البعض ، وبين الرعاية لضمان

« التشفيل » بواسطة أصحابها إذا استطاعوا والا فبواسطة الدولة : عند البعض الآخر .. (٢٠) .

فاذا أضفنا الى ذلك ما قاله المعتزلة عن تفويض الامة لامامها ، بموجب عقد الامامة ، النهوض بعمارة البلدان ، صيانة وتجديدا وانشاء ، وذلك باعتماد مصالحهما ، وتهذيب سبلها ومسالكها .. (٢١) ، علمنا مقدار ما للامام من حقوق في الاموال والاقتصاد ..

تلك نماذج من المهام التي يختص الامام بمباشرتها ، بنفسه وبجهاز دولته ..

وهناك مهام يختص الامام بتدبيرها ، لكن ليس وحده ، ولا بحماز الدولة فقط ، وانما بواسطة الامة ككل ، وهي تلك التي يكون تدبير الامام فيها داخلا في نطاق المسائل التي تهم الامة ، فلا تيسر انحازها بحماز الدولة وحده ، وذلك مثل : الجهاد ضد أعداء الدين المعاندين له ، والغزاة الطامعين في نفس الوطن أو ماله ، وحفظ البلاد « والمحاماة عليها والدفع عنها وعن أهلها .. (٢٢) » .. ففي هذه المهام يجتمع تدبير الامام والدولة الى الجهد العام للامة لتحقيق الغايات المرجوة في تلك الميادين ...



وقضية أخرى عرض لها المعتزلة في بحثهم الخاص بمهام الامام وسلطاته واختصاصاته ، وهي التي نسميها

(٢٠) المصدر السابق ج ٢٠ ق ٢ ص ١٥٧ - ١٥٩ .

(٢١) ( أدب الدنيا والدين ) ص ١٣٩ .

(٢٢) ( ألفنى ) ج ٢٠ ق ٢ ص ١٦٣ .

في فكرنا الدستوري المعاصر بقضية « الفصل بين سلطات الدولة الثلاث » : التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية .  
ولقد اشرنا من قبل الى ذلك الحق في الاستقلال الذي تقرر للقضاء ، ونشير هنا الى أنهم قد قرروا لسلطة التشريع أيضا استقلالا يميزها عن سلطة الامام ، التي هي في الأساس سلطة تنفيذ . . . ولقد مرت بنا نصوص كثيرة تحدث فيها المعتزلة عن أن الامام تنصبه الامة لتنفيذ الاحكام واقامة الحدود . . . وليست مهمة التشريع من بين المهام التي تفوضها له الامة بموجب عقد الامامة ، ولم يذكرها المعتزلة في الامور السبعة التي اعطت الامة امامها الحق في تدبيرها . . .

صحيح أن شرط الامام أن يكون مجتهدا ، ولكنه واحد من المجتهدين ، وليس الوحيد في الاجتهاد ، « والتشريع يصدر عن الكتاب والسنة ، أو اجماع الامة ، أو الاجتهاد ، وهو بهذا مستقل عن الامام ، بل هو فوقه ، والامام ملزم ومقيد به . وما الامامة في الحقيقة الا رئاسة السلطة التنفيذية . . . » (٢٣) . . . وكما يقول المستشرق جيوم : فان الامام « لا يملك آية مقدرة على تحويل القانون ، بل هو مضطر الى تطبيقه بحذافيره . . . » (٢٤) .

والقاضي عبد الجبار يحدد الطبيعة التنفيذية لمنصب الامام فيقول : « اعلم أن الامام انما يحتاج اليه لتنفيذ هذه الاحكام الشرعية ، نحو اقامة الحد ، وحفظ البلد ، وسد الثغور ، وتجهيش الجيوش ، والغزو ، وتعديل

(٢٣) ( النظريات السياسية الاسلامية ) ص ٣٣٥ .

(٢٤) ( القانون والمجتمع ) ص ٤٣٦ .

الشهود ، وما يجرى هذا المجرى .. » (٢٥) ، وهو فكر كان موضع التطبيق في الفترات العادلة من تاريخ الحكم في الدولة العربية الاسلامية ، عندما التزم بعض الخلفاء حدود المهام المفوضة اليهم . على نحو ما فعل ، مثلاً ، عمر بن عبد العزيز ، الذي يقول فيما يرويه عنه أنس بن مالك : « لست بقاض . ولكنى منفذ ، ولست بخير من احد ، ولكنى أثقلكم حملاً ! .. » (٢٦) .

تلك هي اختصاصات الامام ، كما رآها المعتزلة ، وهذه هي حدود التفويض الممنوح له من الامة بموجب « العقد الاجتماعي » ، عقد الامامة .. فللفرد نطاق وحرية وتدبير .. وللامام نطاق وحرية وتدبير ، وهناك محاولة لايجاد توازن بين الطرفين .. ولكن كفة الميزان في هذه المحاولة ، ومن خلال فلسفة المعتزلة في الحكم ، تميل لصالح الامام والمجتمع و « الدولة الشمولية » ، كما اتضح من النماذج التي اشرنا اليها ، وخاصة نموذج الاموال والاقتصاد .



وبديهي أن سلطات الامام هذه مرهون ممارسته لها بانتفاء عجزه عن هذه الممارسة ، ولذلك فليس في فكر المعتزلة او غيرهم تحديد لمدة معينة تنتهي بانتهاؤها ولاية الامام ، فعقد التراضي غير مشروط بمدة زمنية ، وانما هو مشروط ، ضمناً ، بصلاح الامام وقدرته على انجاز

(٢٥) ( شرح الاصول الخمسة ) ص ٧٥٠ .

(٢٦) ( طبقات ابن سعد ) ج ٥ ص ٢٧١ .

ما هو مفروض اليه من أعمال .. ولذلك فان المرض ، مثلا ،  
يقدر في امامته اذا اثر في الصفات التي يجب توافرها  
فيه . اما اذا لم يؤثر في تمكنه من مهامه وقدرته عليها فلا  
يحول بينه وبين الاستمرار في الامامة .. فلا يخرج الامام  
الصالح القادر عن منصبه الا الموت او الامر الذي يحل محل  
الموت بالنسبة له كإمام . لا كفرد يحيا الحياة بمعناها  
اللغوي .. ومثل الموت في ذلك ما يعرض له من : « الجنون ،  
وبطلان الاعضاء والحواس ، والخرف ، والكبر .. الى  
غير ذلك . لان في مثل هذه الاحوال يتمذر عليه القيام  
بما يختص الامام ، فتصير حياته كموته في وجوب  
الاستبدال به . ذلك واجب من جهة العقل ، لا يحتاج  
فيه الى سميع ، لان المقصد باقامته اذا كان مما يبطل  
ويزول بهذه الامور ، فلا بد من ان يخرج من كونه  
اماما .. » ( ٢٧ ) .

اما اذا عجز الامام عن النهوض بمهام الامامة لاسباب  
خارجة عن ذاته ، مثل ان يغلب عليه البغاة والخوارج أو  
يقهره الأعداء ، فان صفة الامامة وحقوق الامام لا تزول  
عنه بذلك القهر ، ولا يصح ان يتخذ الناس لهم اماما  
جديدا .. « لان ذلك يجري مجرى العارض المانع من  
التصرف » .. ، لانهم لو أقاموا اماما جديدا مع بقاء القهر  
والتغلب كان حاله حال الامام المغلوب ، وان أقاموه بعد  
زوال القهر والتغلب كان الاول هو الامام ، لبقائه على  
صفاته وحقوقه في الامامة ، اذ لا يصح تنصيب امامين في  
وقت واحد .. اما تصريف الامور وتسيير مصالح

( ٢٧ ) ( المقتنى ) ج ٢٠ ق ٢٠ ص ١٦٩ .

الناس وأحكامهم في فرد القهر والتغلب ، حال كسـون  
الامام مـهورا ، او مـجـبوسا ، او اسـيرا ، مثـلا ، فانه يتم  
عن طريق تعيين من ينوب عنه في القيام بذلك ، كـنـائب  
عن الامام ، ويسـى امام جـديـد . . وذلك مشـروط بان يـكون  
القهر والتغلب خاصا بذات الامام وشخصه ، اما اذا كان  
عاما بـلامه فان تعيين من ينوب عنه في تسيير امور الامامة  
ان يـكون مـجـديا ، اذ لن يـسمح به المتغلبون والاعداء . .  
والجهة التي تقوم بتعيين النائب هو الامام المـقـهور ، اذا  
استطاع ، فان عجز ، سواء بالقول أو الكتابة ، كان لاهل  
الاختيار ان يختاروا من بينهم من ينوب عن الامام في  
تسيير امور الحكم حتى يزول العارض الذي يمنع مسـ  
تصرف الامام . .

وعلى حالة القهر هذه قاس بعض المعتزلة وضع البـسلاد  
اذا اتى عليها حين من الدهر تعذر فيه نصب الامام ،  
لاستمرار الفتن والخروج وتمكن الخارجين ، أو للافتقار  
الى من تتوفر فيه صفات الامامة ، فقالوا : ان « للمسلمين  
ان يقيموا ، والحال هذه ، حاكما او اميرا ممن يصلح  
لذلك ، لان هذا الحال حال عذر وضرورة . . » ( ٢٨ ) . .  
هذا عن حال الامام وتصرفه عند حدوث القهر له  
والتغلب عليه . .

اما حكم المتغلب وتصرفه ، فان المعتزلة ترفضه  
وترفض اعطاءه اية شرعية مهما تكن الظروف فليس هناك  
مجال لتجوز تصرفاته ، بل الواجب هو منعه من بغيه . .  
وتسلطه وابطال ما هو عليه ، وبطلان تصرفاته تابع من  
( ٢٨ ) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ١٦٥ - ١٦٧ . و ( الاحكام  
السلطانية ) للماوردي . ص ١٩ ، ٢٠ .

أسناده فيها الى أمر باطل وهو البغى والقهر والاستيلاء ..

لكن القضية التى فصل فيها المعتزلة : بل واختلف البعض منهم مع جمهورهم فيها . هى الكلام فى حكم التصرفات التى قام بها المتغلب ، والتى أنجزها بالفعل ، رغم عدم جواز ذلك له ومنه ، هل تجزى هذه التصرفات وتبرىء ذمة الناس اذا كانت زكاة جمعها منهم مثلا ، أو قودا وقصاصا انزله بمستحقه ، أو احكاما فصل فيها ؟ وهل يجوز للناس الذين وقعوا تحت تغلبه أن يستعينوا به فى الترافع عنده والاحتكام اليه ؟ .. أى أن القضية هى : ماحكم التصرفات الواقعية والفعلية التى تنجزها سلطة المستبد ودولته ؟ وماوقف الناس من جهاز دولة الاستبداد والتغلب ؟

ان بعض متأخرى المعتزلة الذين عاشوا فى زمن أصبح التغلب فيه هو الطابع الغالب على المجتمعات الاسلامية - مثل الماوردى « ٣٦٤ - ٤٥٠ هـ - ٩٧٤ - ١٠٥٨ م » - قد مالوا الى القول بامضاء تصرفات المتغلب ، اذا جرت وفق احكام الدين ومقتضى العدل ، حتى لا تتوقف مصالح الناس وتفسد حياتهم ، فأدخلوا حالة الضرورة القائمة ، وشبهه العامة ، فى الاعتبار ، ولكنهم ظلوا على التزامهم بأن هذه السلطة ليست هى الامامة وان صاحبها «متغلب» وليس بامام .. وفى ذلك يقول الماوردى : انه ينظر فى افعال المستبد المتغلب الذى « يستبد بتنفيذ الامور » ، من غير تظاهر بمعصية ولا مجاهرة بمشاقة .. فان كانت جارية على احكام الدين ومقتضى العدل جاز اقراره



عليها ، تنفيذاً لها واقراراً لاحكامها . لئلا يقف من الامور الدينية ما يعود بفساد على الامة . وان كانت أفعاله خارجة عن حكم الدين ومقتضى العدل لم يجز اقسارده عليها » .

أى أن الماوردى يجيز امضاء أحكام المستبد المتغلب وتصرفاته بشرطين :

١ - أن يكون تغلبه واستبداده بحيث لا يلفى كليفة سلطة الامام ومنصب الامامة ، بل يترك الامامة والامام - ولو من الناحية الشكلية - كما كان الحال على عهده مع خلافة بغداد بالنسبة للدول التي تغلبت على النواحي - وخاصة البويهيين - فلا يجاهر الامام بالمشاقه والمعاندة . .

٢ - أن تجرى الاحكام والتصرفات على قاعدة الدين ومقتضى العدل والانصاف .

أما اذا تخلف هذان الشرطان ، أو أحدهما ، فلا شرعية لاحكامه وتصرفاته ، وعلى الامام أن يسعى لازالة سلطة المتغلب ، « وأن يستنصر من يقبض يده ويزيل تغلبه . . » (٢٩) .

ورأى الماوردى هذا ليس برأى جمهور المعتزلة ، لانه قد عاش في عصر غلبت عليه سلطة المستبدين ، حتى لقد عجز هو عن أن يعلن مذهبه في الاعتزال . . أما جمهور المعتزلة فانهم يختلفون مع هذا الرأى ، فهم يمنعون اجازة أحكام المتغلب وتصرفاته فى كل مالا يجوز التصرف فيه الا للامام . . فليس له ، ولا لمن يستنيبهم ، أن يحاكم الناس ويقضى بينهم ، وليس له أن يحبس الناس

(٢٩) ( الاحكام السلطانية ) ص ١٩ ، ٢٠ .

حبس عقوبة ، ولا أن يقيم الحدود ، ولا أن يندخل في  
 الاموال تدخل الامام .. فاذا حدث وقام بشيء من ذلك  
 فان ثمة مما يمكن تداركه واعاذه اجراء فان ما قام به  
 فيه باطلا غير مجزئ ، اما اذا لم يمتد تداركه فانه يمضي  
 ويكون مجزئاً .. فاذا أخذ من اموال الناس بعضها  
 وصرفها في المصارف التي حدودها ، فان ذلك بمثابة  
 الاغتصاب ، واذا أخذ منهم - اية اموالهم لم تجز هذه  
 الزكاة الا اذا ضمن دافعها ، بالتتبع والمراقبة ، وصولها  
 الى مستحقيها ، وامضاؤها والحكم باجزائها في تلك الحال  
 نابع من كون حالها كحال ما اذا كان صاحبها هو الذي  
 اخرجها وصرفها في مصرفها ، دون المستبد المتغلب ..

اما اذا اقام حدا لا يمكن تداركه ، كان قطع عضو  
 مثلاً ، أو أعدم للقصاص ، فان الحد والقصاص يسقط  
 باقامة المستبد له .. اما اذا كان الحد مما يمكن تداركه  
 واستثنائه ، كالجلد مثلاً ، فانهم اختلفوا فيه ، فمنهم  
 من يقول : سقط الحد ، لان الاستيفاء من الظهر قد  
 حصل ، ومن حق الحدود ان تدرأ بالشبهات ، ومنهم من  
 جعل ذلك بمنزلة الضرب الذي يصيب عامة الناس من  
 سلطة الاستبداد ، فوجوده - في مقام الحد والقصاص  
 - كعدمه ، لا يجزئ ولا يسقط الحد عن من وجب  
 عليه ..

وفي الاحكام والتراتف والمقاضاة ، منع جمهور المعتزلة  
 من أن يستعين الناس بالبغاة ، ولم يجيزوا امضاء الاحكام  
 والتراتف اليهم الا اذا كانت الحالات لا تحتاج الى الاجتهاد  
 كأن يكون الحق معلوماً ، ولا شبهة في عدالة البينة ،

أو كان هناك اقرار بموضوع النزاع .. فالاستعانة بهم جائزة في الحالات التي يستطيع فيها الانسان أن يتناول حقه بنفسه ، لانتفاء الحاجة الى الاجتهاد ، وفي الحالات التي هي موضع اتفاق .. وذلك على شرط أن لا يكون في هذه الحالات ما يجرى مجرى الحدود والعقوبة ، لأن ما كان كذلك فغير جائز الاستعانة فيه بالتغلب بأي حال من الاحوال (٣٠) .. بل لقد منع أكثر المعتزلة من الصلاة خلف الإمام الجائر ، جمعة كانت الصلاة أو غير جمعة ، وأوجبوا على من صلى خلفه إعادة الصلاة (٣١) !! .. ذ الموقف منه هو وجوب إخلاء وزالته والثورة عليه ..

ولقد قالت الزيدية والخوارج بقول المعتزلة هذا ، فدعوا الى الخروج على المتغلبين وازالة سلطتهم ..

أما أهل السنة ، سواء أكانوا من أصحاب الحديث ، أو الأشعرية ، أو الماتريدية - ومعهم في هذا الموقف الشيعة الإمامية - فانهم وإن استنكروا الاستبداد والتغلب من حيث المبدأ ، إلا أنهم رجحوا كفة الاعتبارات العملية الداعية الى امضاء الاحكام واقامة الحدود ، وتصريف الشؤون حتى تستمر حياة الناس وتستقيم على نحو ما من الاستقامة ، رجحوا كفة هذه الاعتبارات العملية ، وطوعهم الواقع الذي سادت فيه ظاهرة التغلب ، فأقروا المستبدين على السلطة ، وقالوا بشرعية تصرفاتهم ، واستنكروا الخروج عليهم بالثورة والسيف والقتال ... قالوا بذلك ، وأن تفاوتت مواقف فرقهم واعلامهم بين

(٣٠) ( المغني ) ج ٢٠ ق ٢ ص ١٦٠ ، ١٦١ .

(٣١) ( مقالات الاسلاميين ) ج ٢ ص ١٣٩ .

التشدد والاعتدال والاستسلام لسلطان المستبدين ..

فأبو يعلى ، من اصحاب الحديث ، يقف نفس موقف  
الموردي ، فيجيز اقرار المستبد وامضاء احكامه ، واعطاءها  
الشرعية بشروط سبعة :

أحدها : أن يحفظ منصب الامامة ، فلا يغيرها ولا  
يلغيها .

والثاني : أن يظهر الطاعة للامام ، دون العناد  
والمباينة .

والثالث : أن يؤدي موقفه الى جمع كلمة المسلمين ،  
لا تفرق كلمتهم<sup>١٥</sup> .

والرابع : أن تظل عقود الولايات التي عقدها الامام  
جائزة ، واحكام قضائه نافذة في هذه الولايات .

والخامس : أن يبرا المستبد من اغتصاب المال ، او  
أخذه بغير حقه ..

والسادس : أن يتم في بلاده استيفاء الحدود بحق ..  
والسابع : أن يكون المستبد حاقظا للدين ، يأمر بحقوق  
الله ، ويدعو الى طاعته من عصى !!

فاذا اكتملت للمستبد هذه الشروط اوجب ابو يعلى  
على الامام أن يقلده الولاية ، فان لم تكتمل الشروط جاز  
للامام اظهار تقليده الولاية ، مداراة له واستدعاء لطاعته،  
وحسما لمخالفته ومعاندته .. واجتهد الامام في أن يستنبط  
من ينهض بالاحكام والحدود (٣٢) .

---

(٣٢) ( الاحكام السلطانية ) لابى يعلى . ص ٢١ ، ٢٢ .

ونفس موقف الماوردي يقفه ابن خلدون كذلك ، بل يستخدم معظم الفاظه ونفس صياغته .. (٣٣) ، مما يزكي القول القائل بأستاذية الماوردي لابن خلدون .. (٣٤)

أما ابن حنبل فإنه يدعو المسلمين الى مبايعة المستبد المتغلب بأمرة المؤمنين ، برا كان أو فاجرا ، فالعدالة ليست شرطا في الامامة عنده ، والخروج على أئمة الجور منكر و « لا يحل » - « عنده » - لأحد يؤمن بالله أن يبيت ولا يرى من غلبهم بالسيف اماما ، عادلا كان أو فاجرا ، فهو أمير المؤمنين ! .. (٣٥) . وإذا قام أكثر من مستبد ، وتنازعوا ، وانقسم الناس ، فابن حنبل يدعو أن تكون صلاة الجمعة - ومن ثم التأييد - « مع من غلب » ! (٣٦) .

والغزالي ، من الاشعرية ، يرى خلع المستبد الذي لم يستكمل شروط الامامة إذا أمكن تمام ذلك دون قتال - ولست أدري كيف يتصور امكان ذلك ، مع استبداده بالقوة والسيف ؟! والا فالرأى عنده هو : وجوب طاعته ، والحكم بامامته .. فيقول : « والذي نراه ونقطع : انه يجب خله أن قدر على أن يستبدل عنه من هو موصوف بجميع الشروط من غير اثاره فتنة وتهيج قتال وان لم يكن ذلك الا بتحريك قتال وجبت طاعته وحكم بامامته » ثم يجادل الذين يقولون بعدم شرعية نظام المستبد وبطلان تصرفاته فيقول : اي القولين أحسن ،

(٣٣) ( المقدمة ) ص ١٥٣ .

(٣٤) أنظر مقدمة محقق كتاب ( أدب الدنيا والدين ) .

(٣٥) ( كتاب الامامة ) لابن يعلى . ص ٢١٢ .

(٣٦) ( الاحكام السلطانية ) لابن يعلى . ص ٦ .

قول من يقول : ان « القضاة معزولون ، والولايات باطلة ، والانكحة غير منعقدة ، وجميع تصرفات الولاة في أقطار العالم غير نافذة ، وانما الخلق كلهم مقدمون على الحرام؟ » أو ان يقول : الامامة منعقدة ، والتصرفات والولايات نافذة بحكم الحال والاضطرار ؟ » ( ٣٧ ) .. وهو يقف مع وجوب طاعته والحكم بامامته ، وكما يقول : « فان السلطان الظالم الجاهل متى ساعدته الشوكة ، وعسر خلعه ، وكان في الاستبدال به فتنة نائرة لا تطاق ، وجب تركه ، ووجبت الطاعة له ، كما تجب طاعة الامراء ، اذ ورد في الامر بطاعة الامراء ، والمنع من سل اليد عن مساعدتهم ، اوامر وزواجر ! » .

وهو يكتفى من المستبد باقليم من الاقاليم بأن يخطب للخليفة على المنبر . ويضع اسمه على السكة ، ويفضّل طاعته عن الثورة عليه اذ « كيف نفوت رأس المال في طلب الربح ! » ( ٣٨ ) ، كما يقول .

ونفس الموقف يقفه ابن جماعة « ٦٣٩ - ٧٧٣ هـ - ١٢٤١ - ١٣٣٣ م » عندما يصور الامر كما لو كان غاية تجب الطاعة فيها للاقوى من المستبدين حتى لو كان جاهلا فاسقا ، فاذا أطاح به جاهل فاسق آخر كان هو الامام المطاع .. يقول : انه « ان خلا الوقت عن امام ، فتصدى لها من هو ليس من اهلها ، وقهر الناس بشوكرته وجنوده بغير بيعة أو استخلاف ، انعقدت بيعته ولزمت طاعته ، لينتظم شمل المسلمين وتجتمع كلمتهم ، ولا يقدح في ذلك كونه جاهلا أو فاسقا ، في الاصح . واذا

( ٣٧ ) ( الاقتصاد في الاعتقاد ) ص ١٣٧ ، ١٣٨ .

( ٣٨ ) ( احياء علوم الدين ) ص ٨٩٣ ، ٨٩٤ .

انعقدت الامامة بالشوكة والغلبة لواحد ، ثم قام آخر فقهري الاول بشوكته وجنوده انزل الاول وصار الثاني اماما ! .. » (٣٩) . وهو بذلك يطوع الفكر للاوضاع التي سادت في عصر الماليك الذي عاش فيه .. وهذا الفكر هو الذي جعل بعض الفقهاء يقولون : « من يحكم يطع ! » .. (٤٠) .

والتفتازاني يرى أن التغلب والاستبداد الذي ساد في عصر الاتراك ، وان اخل بأمر الدين ، ومنع قيام الامامة الكاملة ، الا انه قد حقق بعض النظام في أمور الدنيا. (٤١) كما مر بنا رأى الاشعري الذي طالب باقرار المستبدين على سلطانهم ، وان كان قد طلب تسميتهم بالملوك بدلا عن الخلفاء ! .

ولقد اتفقت الشيعة الامامية مع اهل السنة في موقفهم هذا ، فقالوا : « ان تصرف الفاصب لامر الامة اذا كان عن قهر وغلبة ، وسوغت الحال للامة الامساك عن النكير ، خوفا وتقية ، يجرى في الشرع مجرى تصرف المحق في باب جواز اخذ الاموال التي بقيت على يده ، ونكاح السبي ، وما شاكل ذلك ، وان كان هو بذلك الفعل موزورا ومعاقبا .. » (٤٢) . فهم يبررون للخضوع بالتقية ، ويمنعون الثورة والخروج الا خلف الامام الغائب المنتظر عندما يظهر ، وذلك ما جعلهم يتفقون مع اهل السنة ، رغم الاختلافات القائمة بين الفريقين ..

- (٣٩) ( دراسات في حضارة الاسلام ) ص ١٨٨ ( والنص منقول من تحرير الاحكام ) ، بلا تصرف .  
 (٤٠) ( القانون والمجتمع ) ص ٤٣٠ .  
 (٤١) ( شرح العقائد النفسية ) ص ٤٨٣ ، ٤٨٤ .  
 (٤٢) ( تلخيص الشافي ) ج ١ ق ٢ ص ١٥٨ .

ولقد تكون لهذه المبررات العملية التى ساقها أهـل السنة حظوظ من الواجهة فى بعض المواقف والملايسات . ولكن الامر السلبى الذى ادى اليه هذا الموقف هو أنه : اعطى الشريعة لنظام الاستبداد بالسلطة ولحكم المستبدين حتى صار هو القاعدة ، وصار الخضوع له والطاعة لاهله هو الشريعة والقانون ، واصبح الحديث عن الامامة بشروطها وصفاته القائم بها لا يتجاوز نطاق المباحث الكلامية والفقهية فى ارض الواقع والتطبيق ، كما أصبحت الثورة والخروج على أئمة الجور والاستبداد منكرا يوصف اصحابه بالخروج والمروق .. أى أن هذا الفكر المبرر لسلطة الاستبداد واستبداد المتسلطين قد جعل حكم الطغاة هو القاعدة ، ونظام الخلافة الإسلامية الشورية هو الشذوذ والاستثناء ! ..



عندما اشتدت حملة الثائرين على عثمان بن عفان ، واتهموه بالضعف الذى بلغ حد ترك خاتمه لكاتبه مروان ابن الحكم ، كى يكتب الى عامل مصر ان يقتل القـوم الذين ثاروا ، بينما عثمان قد وعدهم خيرا ، وحملهم وعودا برفع المظالم التى منها يشكون ، ثم يختم مروان الكتاب بخاتم عثمان ، ويرسله على راحلته ومع غلامه .. عند ذلك طلب الثائرون من عثمان اعتزال الخلافة ، لانه ان كان قد علم نبأ الكتاب فقد فسق ، وان لم يكن يعلم فقد ضعف عن تولى ما فوض له المسلمون من الهمام .. فرفض عثمان ، وقال قولته الشهيرة : « لن أنزع



لهم رداء الله الذي كسانى ! (٤٣) » ، وعند ذلك تسوروا عليه داره وقتلوه ..

منذ ذلك التاريخ ، وتلك الواقعة ، نستطيع القول بأنه قد ظهرت فى دولة الخلافة ، وفى الفكر الإسلامى نظريتان :

الاولى : ترى أن الامام ، حتى بعد بيعته والعقد له ، لا يزال خاضعا لرقابة الامة ، وحسابها ، ومن ثم فان حقها فى عزله والثورة عليه قائم لا تبديل فيه ولا تغيير ، ولقد كانت هذه هى نظرية الذين طالبوا باعتزال عثمان لامر المؤمنين ..

والثانية : ترى أن الخلافة قميص سربل الله به الامام ، وأل الرعية التى اختارت لم يعد من حقها أن تعزل ، وهذه النظرية التى هى أقرب الى القول « بالحق الالهى » منها الى القول « بالحق الطبيعى » هى التى قال بها عثمان ابن عفان .

ولذلك فاننا نستطيع القول أن المعتزلة ، وكل الذين دافعوا عن حق الامة الدائم فى الرقابة على الامام ، وفى خلعها اذا أحدث أو حدث له ما يوجب الخلع ، كانوا الامتداد الفكرى والعملى لتلك النظرية والموقف الذى نشأ على عهد عثمان ، كما كان خصوم هذا الحق ممن حقوق الامة الامتداد لفكر عثمان وموقفه ممن هذا الموضوع ..

ولقد قال المعتزلة بأن خلع الامام حق من حقوق الامة ، لان فلسفة الاختيار الذى يتم من الامة تقتضى أنه : كما

(٤٣) ( الامامة والسياسة ) ج ١ ص ٣٣ ، ٣٧ .

أن لها أن تولى فإن لها أن تعزل وتغير .. فبينما قالت الشيعة : انه يولى - « بفتح اللام المشددة » - من قبل الله ، ومن ثم فلا يعزل .. قالت المعتزلة : « انه يولى - « بفتح اللام مشددة » - وينصب كالامير ، وان أهل الصلاح والعلم ينصبونه اماما (٤٤) .. وأنه يستند الى جماعة المسلمين الذين لهم اقامته (٤٥) » .. فمصدر سلطته ، اذا ، هي الامة ..

كما أقروا حق الامة في الرقابة عليه ، بل وتأديبه والاختذ على يديه ، وذلك ردا على الشيعة الذين أنكروا حق الامة في ذلك ، وردا كذلك على من قال ، من اصحاب الحديث ، قولا يجعل الخضوع المطلق والاستسلام الدائم للامام هو الموقف الاسلام والسليم .. قال المعتزلة : ان « الامام يأخذ على يده العلماء والصالحون ، يهبونه على غلظه ، ويردونه عن باطله ، ويذكرونه بما زل عنه ، وان زاغ عن طريق الحق استبدلوا به .. اما قول من قال : انه يأخذ على يد غيره ، ولا يؤخذ على يده ، ولا يعزل ، فغير مسلم .. » (٤٦) .

ولما منعت الشيعة أن تكون سلطة الامة أعلى من سلطة الامام ، في التأديب والعزل ، وقالوا : انه هو الذى يحاكم الناس ، فلا يصح اخضاعه لسلطة يحاكمه ، والا كان محتاجا لامام آخر يحاكمه ، وهكذا يحتاج الآخر الى ثالث .. الخ .. الخ .. قالت المعتزلة : ان حق الامة

(٤٤) (المفنى) ج ٢٠ ق ١ ص ٩٢ ، ٩٣ .

(٤٥) المصدر السابق ج ٢٠ ق ٢ ص ١٦٦ .

(٤٦) المصدر السابق ج ٢٠ ق ١ ص ٩٦ .

فى عزل الامام يجب أن لا ينازع ، أما محاكمته فيجب أن يعهد بها الى الامام الجديد ، لان ذنب الامام اذا بلغ حد الفسق أو استوجب اقامة الحد عليه وجب عزله ، وكانت محاكمته الى الامام الجديد .. (٤٧) ، لانه « اذا كانت الامة تقيمه اماما ليقيم الحدود ، فما الذى يمنع اذا وقع منه ما يوجب الحد أن تقيم اماما سواه ، فيقيم عليه الحد لا تم كذلك أبدا يفعل فى الاوقات اذا عرض عليه هذا الفعل ، فلا يؤدى ذلك الى ائمة لا نهاية لهم » (٤٨) ، كما زعمت الشيعة ..

بل لقد مثل المعتزلة حال الامام اذا وقع منه ما ينساقى منصبه ومهامه وشروطه بحال الامام اذا مات ، فكما أن الموت يجعل منصب الامام شاغرا ، فكذلك الحدث المخل بمنصب الامة يجعل هذا المنصب شاغرا ، مما يستوجب اقامة امام جديد بعد عزل الامام السابق .. وذلك عندهم أمر مجمع عليه « لانه لا خلاف أنه متى ظهر من الامام ما يوجب خلعه ، ان الواجب على المسلمين اقامة امام سواه ، وان ذلك بمنزلة موته ! » (٤٩) .

هذا عن حق الامة فى عزل الامام ، من حيث المبدأ .. اما عن الاسباب التى تجعل هذا الحق للامة ، أو ، بمعنى أدق ، التى تخرج هذا الحق من دائرة « القسوة » الى دائرة « الفعل » فهى وقوع حدث يستوجب الخلع ، اذ لا عزل الا بحدث ، ولا يمكن أن يكون العزل متروكا

(٤٧) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ١ ص ٥٣ .

(٤٨) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ١ ص ٣١٠ .

(٤٩) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ٢ ص ٤١ .

للاهواء ، ولا للأفراد ، وإنما هو حق لأهل الاختيار ،  
ينهض به ممثلوهم ، على نحو ما يحدث في الاختيار  
والترشيح والبيعة والعقد .. هذا ما اتفق عليه كل  
الذين اعترفوا للامة بهذا الحق .. قالباقلانى ، من  
الاشعرية ، يسال :

— « هل تملك الامة فسخ العقد على الامام من غير حدث  
يوجب خلعه ، كما انها تملك العقد له » ؟

— ويجيب : « لا .. » ( ٥٠ ) .

وابو يعلى ، من أصحاب الحديث ، يقول : « والامامة  
اذا انعقدت لم يكن لاحد فسخها من غير ان يكون هناك  
حادث يوجب الفسخ .. » ( ٥١ ) ، كما يقول القاضى عبد  
الجبار : ان الشرع قد اوجب فى الامام « انه لا يخلع  
الا عن فسق » وهو فى ذلك يفارق منصب الامارة والامير  
وغيره من المناصب ، التى يجوز فيها العزل دون فسق  
او حدث ، فلقد « ثبت بالشرع ، فى الامامة ، ان الخلع  
والازالة لا تجوز من غير حدث .. وان خلعه لا يجوز مع  
السلامة ، لاجماعهم على ذلك » .. اما الدليل الشرعى  
الذى يقدمه القاضى عبد الجبار ، فهو ماحدث على عهد  
عثمان ، لانهم قد انقسموا يومئذ الى فريقين اثنين : الذين  
راوا انه قد أحدث احداثا تستوجب الخلع طالبوا بخلعه ،  
والذين انكروا احداثه لاحداث تستوجب الخلع انكروا طلب  
خلعه ، ولم يكن هناك فريق ثالث .. يقول القاضى :  
« .. لانهم اختلفوا فى ايام عثمان على قولين ، لا ثالث  
لهما : أما من يقول : انه أحدث ما يوجب خلعه . واما من

( ٥٠ ) ( التمهيد ) ص ١٧٩ .

( ٥١ ) ( كتاب الامامة ) لابی يعلى . ص ٢١٣ .

يقول : لم يحدث حدثا ، فلا يجوز خلعهم . فما خرج  
من هذين القولين فهو باطل بالاتفاق .. « (٥٢) .

ولقد قلنا : أن خلع الإمام يجب أن يتم بطريقة منظم ،  
كما يتم اختياره وترشيحه والعقد له بطريقة منظم ، ورغم  
ندرة الحديث عن الهيئات والتنظيمات الدستورية في الفكر  
الإسلامي ، واختفائها من الواقع العملي للحياة السياسية  
التي غلب عليها الاستبداد بالسلطة ، إلا أن المعتزلة يشيرون  
إلى ضرورة ذلك التنظيم واختصاصه بخلع الإمام :  
فيقولون ردا على الشيعة الذين ينكرون مبدأ وقوع الخطأ  
من الإمام ، ومن ثم ينكرون عزله : « .. فيجوز في الإمام  
أن يخطئ ، ويكون هناك من ينبهه ويقومه ، وهم الأمة  
والعلماء الذين يبينون له موضع الخطأ يعدلون به إلى  
الصواب . ولسنا نعني بذلك اجتماع الأمة ، وإنما نريد  
فرقة ممن يقرب منه ، ويحضره من العلماء ، ومن يعرف  
موضع الغلط والتنبيه عليه ، لأن ذلك عندنا يقوم مقام  
تنبيه الأمة ، لأنه لا بد من دليل ظاهر على موضع الخطأ  
منه . لأنه لا يخلو ما أخطأ فيه من أن يكون من بسبب  
الاجتهاد ، فما هذا حاله لا ينسب فيه إلى الغلط ، بل  
يجوز أن يكون مصيبا ، وإن كان مخالفا لغيره من المجتهدين  
وإن كان من باب الأدلة فلا بد من أن يكون الدليل ظاهرا .  
فإذا نبهه العلماء صار ذلك تقويما له ، واستدرك على  
نفسه ، فإن لم يفعل خرج عن كونه إماما ، ولزم إقامة  
غيره .. « (٥٣) .

---

(٥٢) ( المغني ) ج ٢٠ ق ١ ص ٣٠٥ ، ٣٠٦ .

(٥٣) المصدر السابق . ج ١٥ ص ٢٥١ .

فالمطلوب هنا هو : فرقة وجماعة وهيئة قائمة في  
 العاصمة ، وقرية من الامام ، ومن اعضائها : العلماء ،  
 واهل الخبرة والاختصاص في المواطن والفروع التي  
 تحدث فيها اخطاء الامام ، اى « من يعرف موضع الغلط  
 والتنبيه عليه » .. ولهذه الهيئة أن تنظر ، فان كان  
 الحدث عن اجتهاد ، فلا يجب أن يؤخذ الامام ، والا فان  
 لها أن تنبه وتحذر وتنذر ، فان استجاب استمر على  
 امامته ، والا خرج عن كونه اماما ولزم اقامة غيره ..

ولقد اتفق المعتزلة على ان الاحداث التي ينعزل لها  
 الامام هي التي تبلغ درجة الفسق او مايجرى مجرى  
 الفسق ، واستندوا في ذلك الى اجماع الصحابة ، وقالوا :  
 لقد « ثبت باجماع الصحابة أن الامام يجب أن يخلع بحدث  
 يجرى مجرى الفسق ، لانه لا خلاف بين الصحابة في ذلك  
 وانما اختلفوا في أمر عثمان : هل أحدث حدثا يوجب  
 خلعه ؟ أم لم يحدث ؟ » (٥٤) .

وليس ضروريا أن يبلغ في الفسق حد الكفر ، كما  
 اشترط ذلك نفر من أصحاب الحديث ، لان مادون الكفر  
 من الفسق يقدر في عدالته (٥٥) ، فالنهي عن المنكر :  
 مثلا ، واجب عليه ، فاذا ترك النهي عنه كان ذلك فسقا  
 يوجب عزله .. (٥٦) ، وكما يكون الفسق بالذنب  
 الكبير يقتضيه بجوارحه كذلك اعتبر المعتزلة ان الاعتقاد  
 الفاسد المجانب لمذهب اهل الحق يعد فسقا ينعزل له  
 الامام .. (٥٧) .

(٥٤) المصدر السابق - ج ٢٠ ق ١ ص ٢٠٣ .

(٥٥) المصدر السابق - ج ٢٠ ق ٢ ص ١٧٠ .

(٥٦) ( شرح نهج البلاغة ) ج ٢ ص ٣٢٣ .

(٥٧) ( المفتى ) ج ٢٠ ق ١ ص ١٧٠ .

ولما كان عزل الامام يتم بواسطة ممثلى الامة ، فان هذا العزل يتم بظهور الفسق عليه ومنه ، لا بنفس الفسق اذا كان خفيا مستترا ، لانه لا سبيل عندئذ الى طرح قضية عزله على الامة وممثليها (٥٨) . . وفى حال ما اذا ظهر منه الفسق ، ثم تاب منه قبل أن تعزله الامة وتختار لها اماما جديدا ، فمن المعتزلة من يرى ضرورة امضاء عزله ، ومنهم من يعتبر توبته مبررا لاستمراره فى الامة . . (٥٩) .

ومثل الفسق ، فى وجوب عزل الامام : النقص فى بدنه ، الذى يؤثر فى الصفات اللازمة لتمكنه وقدرته على اداء ما فوضت له الامة من المهام . وهذا النقص كما يكون فى الحواس يكون فى الاعضاء وفى التصرف . . (٦٠) . وكذلك يجب عزل الامام اذا خرج عن العدل الى الجور ، لانه « أن حكم بالحق استديمت امامته ، وان حكم بالجور انتقض أمره ، وتعين خلعه . . » (٦١) ، لان المعتزلة يتفقون ، ومعهم غيرهم كثيرون ، على وجوب عزله ، بل والثورة عليه اذا لم يعتزل . .

كذلك قال المعتزلة بخلع الامام اذا ضعف عن امر الامة ، وقالوا انه حتى الصحابة الذين لم يقولوا بفسق عثمان ، ومنهم على بن أبى طالب ، ولم يرتبوا القول بعزله على الفسق ، فانهم قالوا بضعفه « عن تدبير الخلافة ،

(٥٨) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ٢ ص ١٧٠ .

(٥٩) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ٢ ص ١٧١ .

(٦٠) ( الاحكام السلطانية ) للماوردى . ص ١٧ .

(٦١) ( شرح نهج البلاغة ) ج ٩ ص ٢٩٤ .

وان أهله غلبوا عليه ، واستبدوا بالامر دونه ، فاستعجزه المسلمون ، واستسقطوا رايه ، فصار حكمه حكم الامام اذا عمى ، أو أسره العدو ، فانه ينخلع من الامامة » (٦٢) !  
وفي استدلال المعتزلة على مشروعية عزل الامة لامامها اذا حدث منه شيء من ذلك استشهدوا ، وهم يردون على الشيعة ، باحدى خطب علي بن أبي طالب في أهل العراق عندما قال : « ... وليس يجب انكار امامة من عقدت له الامامة ، الا : ان يجور في حكم ، أو يعطل حدا ، أو يضعف عن القيام بها .. » (٦٣) .

فهو هنا يذكر من الاسباب الموجبة لعزل الامام عن الامامة : الجور ، وتعطيل الحدود ، والضعف عن النهوض بما فوضت له الامة من امورها .. وهو ما قُلت به المعتزلة وانكرته الشيعة في قضية عزل الامام ..

وعلى حين اتفقت كلمة المعتزلة في هذه القضية فان أهل السنة ، من الاشعرية واصحاب الحديث قد اختلفوا فيها .. فالايحيى ، في « المواقف » والجرجاني في شرحها بقولان بخلعه وعزله من قبل الامة اذا حدث منه « ماوجب اختلال احوال المسلمين وانتكاس امور الدين ، كما كان لهم نصبه واقامته لانتظامها واعلاؤها .. » ، وفي حالة ما اذا كان خلعه لا يتيسر الا بفتنة - « ثورة » - و قتال اختار الناس اذن الضررين ، فان كان ضرر القتال اخف من ضرر بقاءه اختاروا خلعه بالقتال ، والا تحمله مخافة الضرر الاشد .. (٦٤) ، والبغدادى يقف مع حق الامة

(٦٢) المصدر السابق . ج ٩ ص ١٥٤ .

(٦٣) ( تثبت دلائل النبوة ) ج ١ ص ٢٨٢ ، ٢٨٣ .

(٦٤) ( شرح المواقف ) مجلد ٣ ص ٢٦٧ .



فى عزله ، وكما أن الزيف عن العدل يوجب عزل الولاية  
والعمال والقضاة ، فهو كمثلهم .. (٦٥) . وبذلك يقول  
الجوينى أيضا .. (٦٦) ، وهو مذهب ابن حزم ، من  
الظاهرية ، الذى يقول : أن على الامام أن يحكم بالكتاب  
والسنة « فان زاغ عن شىء منهما منع من ذلك ، وأقيم  
عليه الحد والحق ، فان لم يؤمن أذاه إلا بخلع خلع وولى  
غيره منهم .. (٦٧) ، فهو يضيف الى الحالات التى يخلع  
فيها الامام ، غير الفسق .. الخ .. ما اذا خيف منه  
الأذى ، ولم تأمن الامة أذاه إلا بخلع .. كما قال الشافعى  
بعزله للفسق والجور ، لان الفاسق ليس من أهل الولاية؛  
فكيف ينظر لغيره اذا كان لا ينظر لنفسه ؟! (٦٨) .

أما الذين أنكروا خلعهم ، فيشير الباقلانى الى مذهبهم  
بقوله : « وقال الجمهور من أهل الأئمة - « الصفاتية  
والمشبهة » - وأصحاب الحديث : لا يخلع بهذه الامور -  
« الفسق والظلم وتعطيل الحدود » - ولا يجب الخروج  
عليه ، بل يجب وعظه وتخويله وترك طاعته فى شىء مما  
يدعو اليه من معاصى الله .. « كما يقول : « وعند أصحابنا  
أن حدوث الفسق فى الامام ، بعد العقد له ، لا يوجب  
خلعه ، وان كان مما لو حدث فيه عند ابتداء العقد لبطل  
العقد له ووجب العدول عنه .. » (٦٩) .

(٦٥) ( أصول الدين ) للبغدادى . ص ٢٧٨ .

(٦٦) ( كتاب الارشاد ) ص ٤٢٥ ، ٤٢٦ .

(٦٧) ( الفصل فى الملل والاعواء والنحل ) ج ٤ ص ١٠٢ .

(٦٨) ( شرح العقائد النسبية ) ص ٤٨٨ .

(٦٩) ( التمهيد ) ص ١٨٦ ، ١٨٧ .

فالفسق الظاهر ، والظلم ، وغصب الاموال ، وتناول الناس بالضرب والاذى ، وتناول النفوس المحرمة ، وتضييع الحقوق ، وتعطيل الحدود ، لا يوجب خلع هذا الامام الذى ياتى كل ذلك ، عند هؤلاء . . بل يقولون بوعظه ، وبترك طاعته فى « شىء » مما يدعو اليه من معاصى الله . . اى أنهم يبيحون طاعته فى « شىء » من المعاصى ، وترك طاعته فى « شىء » منها ؟! . .

ويذهب النسفى ، من الماتريدية ، هذا المذهب ، ومعه التفتازانى ، شارح عقائده ، ولكنهما يمعنان فى الفراية عندما يعللانه بشيوع الجور والفسق فى البلاد بعد الخلفاء الراشدين ، فيقولان : « . . ولا ينعزل الامام بالفسق: اى بالخروج من طاعة الله تعالى ، والجور : اى الظلم على عباد الله تعالى ، لانه قد ظهر الفسق وانتشر الجور من الائمة والامراء بعد الخلفاء الراشدين ، والسلف كانوا ينقادون لهم ، ويسيرون بالجمع والاعياد باذنهم ، ولا يرون الخروج عليهم (٧٠) . فيتجاهلان اجماع سلف الامة على وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ومذهب اغلب هؤلاء السلف فى وجوب الخروج والسيف لتحقيق هذه الغاية الشريفة .

ويذهب هذا المذهب نفر آخرون من اهل السنة ، ولكنهم يمعنون فى نوع آخر من الاغراب ، عندما يتجاهلون قول من قال منهم بعزل الامام بالفسق والجور ، او يهونون من رأى هذا الفريق ، فيقول النووي « ٦٣١ -- ٦٧٦ هـ ١٢٣٣ - ١٢٧٧ م » : « واجمع اهل السنة انه

(٧٠) ( شرح العقائد النسفية ) ص ٤٨٨ .

لا ينزل السلطان بالفسق ، واما الوجه المذكور في كتب  
لفقه لبعض اصحابنا انه ينزل - وحكى عن المعتزلة ايضا  
- فلفظ من قائله ، مخالف للاجماع .. وسبب عدم  
نعزله وتحريم الخروج عليه ما يترتب على ذلك من الفتى  
واراقة الدماء وفساد ذات البين ، فتكون المفسدة في  
عزله اكثر منها في بقاءه .. » . وينقل النووى عن القاضي  
عياض « ٤٧٦ - ٥٤٤ هـ - ١٠٨٣ - ١١٤٩ م » قوله :  
« وقال جماهير اهل السنة ، من الفقهاء والمحدثين  
المتكلمين : لا ينزل بالفسق والظلم وتعطيل الحقوق ، ولا  
يخلع ، ولا يجوز الخروج عليه بذلك ، بل يجب وعظه  
تخويله ، للاحاديث الواردة في ذلك » ..

ويحاول اصحاب هذا المذهب ، مذهب الاجماع على  
الخنوع والطاعة لائمة الجور الفسقة الظلمة ، يحاولون  
نفادى حجة من احتج بخروج الحسين وابن الزبير وأهل  
المدينة على بنى أمية ، وخروج « جماعة عظيمة من التابعين  
والصدر الاول على الحجاج مع ابن الاشعث » فيقولون :  
ان هذا الخروج على الحجاج لم يكن لمجرد الفسق ، بل  
لتغيير الشرع ومظاهرة الكفر .. ولكنهم لم يقولوا : هل  
كان ذلك هو حال يزيد وعبد الملك بن مروان ، اللذين خرج  
عليهما الحسين وابن الزبير ؟! .. كما يسلكون للخروج من  
هذا الحرج سبيلا آخر عندما يزعمون أن الاجماع على  
عدم العزل والخروج ، قد تم بعد ذلك العصر الذى خرج  
فيه : الحسين ، وابن الزبير وابن الاشعث مع أهل الصدر  
الاول والتابعين !! (٧١) .

(٧١) ( شرح النووى ) على ( صحيح مسلم ) ج ٢ ص ٢٢٩ .

والى مذهب هذا الفريق من الاشعرية والماتريدية  
 ذهب اصحاب الحديث ، الذين أنكروا عزل الامام بالجور  
 او الفسق ، سواء اكان فسق جارحة ام فسق اعتقاد ..  
 « لان فسقه لا يخرجُه عن الملة ، ولا يمنعه من النظر فيما  
 نصب له ، فلا يجب خلعه سواء اكان الفسق متعلقا بأفعال  
 الجوارح ، وهو ارتكاب المحظورات .. كآخذ الاموال ،  
 وضرب الابشار ، وتناول النفوس المحرمة ، وتضييع  
 الحقوق ، وتعطيل الحدود ، وشرب الخمر ، ونحو  
 ذلك .. او كان متعلقا بالاعتقاد ، وهو التأول لشبهة  
 تعرض يذهب فيها الى خلاف الحق .. » .

ومن عجب ان اصحاب هذا المذهب يوجبون عزل  
 الامام اذا ضعف بصره (٧٢) ، ولا يوجبون عزله اذا جرح  
 عدالته ففسق وفجر ، وذهب في الناس مذهب الجور  
 والظلم والاستبداد ؟ ..

وغنى عن التعليق أن هذا المذهب - كما يبدو صراحة  
 من تعليل التفتازانى بأن الجور والفسق قد عم بعد عهد  
 الخلفاء الراشدين - مستمد من الواقع الظالم والظلم  
 الذى ساد فى فترات معينة ومواطن محددة فى التاريخ  
 السياسى للعرب والمسلمين ، وليس مستمدا من روح  
 الاسلام وتعاليمه .. فيظل المعتزلة ، ومن وافقهم ، فرسان  
 الدفاع عن الفكر الاسلامى النقى فى الامر بالمعروف والنهى  
 عن المنكر عندما يوجبون عزل الامام بالفسق ، والجور ،  
 والضعف عن القيام بأمر المسلمين ..

(٧٢) أبو يعلى ( كتاب الامامة ) ص ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٣ ، و ( الاحكام  
 السلطانية ) ص ٤ - ٦ .

أما عن استخدام القوة ، وخاصة القوة المسلحة كسبيل لعزل الامام الفاسق والجائر - وهى القضية التى كانوا يسمونها : « السيف » - فان الخلاف من حولها يماثل الخلاف على خلع هذا الامام وعزله .. والاشعرى يُلخص مقالات الاسلاميين فى هذه القضية على هذا النحو :

### ١ - مقالة المعتزلة والزيدية والخوارج وكثير من الرجئة :

التى اوجبت استخدام السيف فى عزل الامام والثورة عليه ، عند حدوث الاحداث ، بشرط التمكن من الثورة التى تزيل البغى واهله ، وتقيم النظام الحق .. ولقد استدلوا على مقاتلتهم فى السيف بقول الله سبحانه : « وتعاونوا على البر والتقوى » (٧٣) ، وقوله : « فقاتلوا التى تبغى حتى تفىء الى امر الله » (٧٤) . وقول الله لابراهيم عندما ساله عن مكان ذريته من ولاية الامر : « لا ينال عهدى الظالمين » (٧٥) .. (٧٦) ..

والمعتزلة يوجبون الخروج على ائمة الجور ، بل ويرون نصرة الخارجين عليهم « وان كانوا ضالين فى عقيدة اعتقدوها بشبهة دينية دخلت عليهم » لان الضال بشبهة اعدل واقرب الى الحق من الفاسق المتغلب بغير شبهة ، ولذلك فهم يرون نصرة الخوارج على معاوية ، لانهم كانوا ملتزمين بالدين بينما لم يظهر على معاوية مثل ذلك (٧٧) .. واشترط ابو بكر الاصم ان يكون الخروج

(٧٣) المائة : ٢ .

(٧٤) الحجرات : ٩

(٧٥) البقرة : ١٢٤ .

(٧٦) ( مقالات الاسلاميين ) ج ٢ من ١٤٠ .

(٧٧) ( شرح نهج البلاغة ) ج ٥ من ٧٨ ، ٧٩ .

مع امام عادل قد عقد الثوار له البيعة كي يقودهم في الخروج .. (٧٨) . والقاضي عبد الجبار يعبر عن رأى المعتزله هذا . ويربطه بتراث المسلمين في الثورة على ائمة الجور ، فيقول :

« وما يحل لمسلم أن يخلى ائمة الضلالة وولاة الجور اذا وجد اعوانا ، وغلب في ظنه أنه يتمكن من منعهم من الجور ، كما فعل الحسن والحسين ، وكما فعل القراء حين اعانوا ابن الاشعث في الخروج على عبد الملك بن مروان ، وكما فعل أهل المدينة في وقعة الحرة ، وكما فعل أهل مكة مع ابن الزبير حين مات معاوية ، وكما فعل عمر بن عبد العزيز ، وكما فعل يزيد بن الوليد بن عبد الملك ، فيما أنكروه من المنكر .. (٧٩) .

والزيدية بأجمعها قالت بقول المعتزلة هذا ، واشتروا في الثائرين أن يبلغ عددهم عدد أهل بدر ، ثلثمائة وبضعة عشر ثائرا ، ولقد طبقوا مقالاتهم هذه عمليا ، فبـدات فرقتهم بثورة زيد بن علي بالكوفة ، ثم ابنه يحيى بن زيد بخراسان (٨٠) ، واستمرت ثوراتهم حتى لقد جعلوا من الخروج واشهار السيف البديل عن العقد بالنسبة للامام ..

وذهبت الخوارج كلها ، كذلك ، هذا المذهب ، فقالوا بوجوب « ازالة ائمة الجور ومنعهم أن يكونوا ائمة ، بأي

(٧٨) ( مقالات الاسلاميين ) ج ٢ ص ١٤٠ .

(٧٩) ( تثبيت دلائل النبوة ) ج ٢ ص ٥٧٤ ، ٢٧٥ .

(٨٠) المصدر السابق . ج ١ ص ١٥٠ . و ( ثورة زيد بن علي ) ص

١٣٦ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٧٢ ، ١٩٧٣ .

شيء قدروا عليه ، بالسيف أو بغير السيف .. » (٨١) .

وعند الخوارج أن الخروج يجب اذا بلغ المنكرون على  
أئمة الجور أربعين رجلا ، وهذا هو حد « الشراة » ،  
وعليهم الخروج : « حتى يموتوا أو يظهر دين الله ويخمد  
الكفر والجور .. » ولا يحل لهم المقام الا اذا نقص عددهم  
عن ثلاثة رجال .. فان نقصوا عن الثلاثة قعدوا ، وكنتموا  
عقيدتهم ، وكانوا على مسلك « الكتمان » ، اذ مسالك  
الدين عندهم أربعة : الظهور : وهو قيام دولتهم ونظامهم  
تحت قيادة امام الظهور .. والدفاع : وهو التصدي  
لهضم الاعداء ، تحت قيادة امام الدفاع ، كما حدث  
يوم النهروان عندما قادهم عبد الله بن وهب الراسبي  
ضد جيش علي بن أبي طالب . والشراء - وذكرنا معناه  
- وأخيرا : الكتمان .. (٨٢) .

## ٢ - مقالة الشيعة ، من غير الزيدية :

وهم يرفضون استخدام السيف ، بل والخروج أصلا  
الا مع امامهم الغائب المنتظر عندما يظهر (٨٣) ..

## ٣ - مقالة اصحاب الحديث واهل السنة :

الذين أنكروا الخروج بالسيف على أئمة الجور ، حتى  
لو قتل هؤلاء « الأئمة » الرجال واسترقوا الذريرة وسبوها  
وقالوا بامامة الفاجر والفاسق !! (٨٤) .

هذه هي مقالات فرق الاسلام في السيف ، أي في

(٨١) ( مقالات الاسلاميين ) ج ١ ص ٢٠٤ .

(٨٢) ( مقدمة التوحيد وشرحها ) ص ٥٠ - ٥٥ .

(٨٣) ( مقالات الاسلاميين ) ج ٢ ص ١٤٠ .

(٨٤) المصدر السابق . ج ١ ص ٣٤٨ ، ج ٢ ص ١٤٠ .

الثورة والخروج المسلح على أئمة الجور والفسق  
والفساد ..



وقضية أخرى قد ارتبطت في الفكر الاسلامي بقبول  
فكرة الثورة أو رفضها ، وجودا وعدما .. تلك هي قضية  
« المهدي المنتظر » ، الذي سيأتي كي يملأ الارض عدلا  
بعد أن ملئت جورا ..

ومعلوم ومشهور أن هذه الفكرة هي أقدم في التراث  
الانساني من ظهور الاسلام وظهور الخلاف على الامامة بين  
أهله .. فلقد عرفها الفرس .. بل وقامت على أساسها  
عقيدة « المسيح والمخلص » في التراث الديني  
للعبرانيين ..

والجانب الذي نريد أن نشير اليه هنا من فكرة  
« المهدي والمهدية » هو أن الطابع المثالي الذي صورت  
به قصة المهدي وظهوره ، والعدل المطلق الذي سيتحقق  
على يديه ، قد كان رد فعل للظلم والجور الذي استشري  
في تلك المجتمعات ، فكانت « المهدية » حلم الانسان  
المقهور في مجتمع سدت فيه سبل العدل والانصاف ..  
ولما عجز هذا الانسان عن تحقيق حلمه في العدل على أرض  
الواقع ، تعلق بهذا الحلم الذي سيحققه ذلك المنتظر  
في يوم من الأيام .. ولذلك انتشرت فكرة « المهدي  
والمهدية » في صفوف الفرق التي رفضت الخروج على  
أئمة الجور ، وعارضت استخدام الثورة والسلاح كسبيل  
لتغيير المظالم التي يترن منها الناس .. لقد استبدلت هذه  
الفرق الحلم المثالي بالثورة التي رفضتها ، على حين لم



تنتشر تلك الفكرة المثالية في صفوف الفرق التي مارست محاولات التغيير وسعت سعيا عمليا لاستبدال المظالم بقدر من العدل يسر الحياة للانسان ..

فالخوارج ، والزيدية ، لم يعيروا التفاتا لهذه العقيدة ، لان ائمتهم الذين شهروا سيوفهم وقاتلوا كانوا هم المهديين الحقيقيين ، بينما انتظر الآخرون مخلصهم ، ولا يزالون حتى الآن ينتظرون ! . وكذلك لم يكن لهذه العقيدة شأن يذكر في فكر المعتزلة وحركتهم .. اما الشيعة الاثني عشرية ، واولئك الذين حرّموا الخروج ورفضوا السيف من اهل السنة ، فان قعودهم عن استخدام سبيل الثورة في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر جعلهم يحولون طاقات السعي الى العدل عندهم من ميدان الواقع والتطبيق الى ميدان الحلم والوهم والخيال .. (٨٥) .

بل لقد تعدت هذه الظاهرة نطاق الفرق الى مجال القبائل العربية التي استبعدتها العصبية القرشية عن ميدان السلطة وميزات الحكم ومفانمه .. فالقحطانيون ينتظرون « القحطاني المنتظر » ، والمضربون ينتظرون « التميمي » ، وكلب تنتظر « الكلبى » (٨٦) .. الخ .. الخ .. لانهم جميعا قد استبعدهم النسابون من القرشية فأغلقوا امامهم الطريق الى الخلافة ، نظريا ، كما استبعدهم الامويون فأغلقوا طريق الحكم في وجوههم عمليا ..

(٨٥) ( نظرية الامامة عند الشيعة الاثني عشرية ) ص ٤٠٤ ، ٤٠٥ ،

٤١٧ .

(٨٦) ( السيادة العربية والشيعة والاسرائيليات ) ص ١٢١ ، ١٢٢ .

فصعدوا احساسهم بالظلم والقهر والاحباط فى شكل هذه العقيدة المثالية التى شاعت فى صفوفهم فى ذلك الحين .

بل ان هناك فرقا بعينها تراوحت عقيدتها فى «المهدى» وتغيرت بتغير موقفها من الثورة وسل السيف ضد أئمة الجور . . فالكيسانية ، على عهد محمد بن الحنفية ، ثارت بقيادة المختار الثقفى ، وفى ذلك العهد كان ابن الحنفية ينكر فكرة المهدى . ويرفض تلقيبه بالمهدى ، بالمعنى المثالى الذى يتحدث عن المخلص المنتظر ، فلقد قال عندما سلم عليه البعض بقولهم : سلام عليك يا مهدى : « أجل انا مهدى ، أهدي الى الرشيد والخير ، اسمى اسم نبي الله ، وكنيتى كنية نبي الله . فاذا سلم أحدكم فليقل : سلام عليك يا محمد ، السلام عليك يا أنا القاسم (٨٧) » . فهو يطلب منهم أن لا يسلموا عليه باسم المهدى ، ويطلق الباب امام هذه العقيدة كي لا تنتشر فى الكيسانية . .

وعندما فشلت ثورة المختار ، ومات ابن الحنفية ، وساد الاحباط واليأس فى الكيسانية ، كغيرها من فرق الشيعة التى اتخذت الامامة امامة دينية ، ورفضت الثورة والخروج ، عند ذلك سادت عقيدة « المهدى » والمهدية فى الكيسانية ، وقالوا : ان مهديهم هو محمد ابن الحنفية ، وانه حى لم يموت ، فى جبل رضوى ، سيعود لسلا الارض عدلا بعد ان ملئت جورا . . وقم انا آيات كثير التى تقول :

هو المهدى خبرناه كعيب  
اخو الاحبار فى الحقب الخوالى

---

(٨٧) ( طبقات ابن سعد ) ج ٥ ص ٦٨ ، ٦٩ .

أقسر الله عيني اذ دعاني  
أمين الله يلطف في السؤال

وأثنى في هوى على خيرا  
يسأل عن بني وكيف حالى (٨٨)

أما الدين قبضوا على زمام السلطة واستأثروا بالخلافة  
فانهم سخروا من هذه العقيدة وأصحابها ، وراوا أن  
المهدى هو من بيده السلطة وتحت أمره الجيوش ...  
وعن هذا الموقف يعبر على بن الجهم ، شاعر المتوكل  
العباسي ، عندما يقول :

ورافضة تقول : بشعب رضوى  
إمام . خاب ذلك من إمام !

إمام من له عشرون ألفا  
من الأتراك مشرعة السهام ! (٨٩)

هكذا تفاوتت الموقف من عقيدة « المهدى » بتفاوت  
الموقف من السلطة والموقف من هذه السلطة أيضا :

\* فالذين استأثروا بها سخروا من هذه العقيدة  
وأصحابها ، وراوا أن القوة في الدولة والجيوش لا في هذا  
الحلم العقيم .

\* والذين اعتنقوا عقيدة الثورة والخروج على أئمة  
الجور راوا في ثوراتهم وقادتهم السبيل الوحيد والمعقول  
للخلاص ، فرفضوا ذلك الحلم أيضا ..

\* أما الذين أصابهم الظلم والاضطهاد ، وفي ذات  
الوقت تكصوا عن طريق الثورة والخروج المسلح لتغيير

(٨٨) ( مروج الذهب ) ج ٢ ص ٦١ .

(٨٩) ( الأغاني ) ج ١٠ ص ٣٦٩ .

واقعهم ، فانهم تعلقوا بهذا الوهم ، وعلقوا امالهم فى الخلاص على « المهدي » وعقيدة « المهديّة » ، وقالوا . « ان طبيعة الوضع الفاسد فى البشر ، البالغة الغاية فى الفساد والظلم .. تقتضى انتظار هذا المصلح « المهدي » لاتقاذ العالم مما هو فيه » .. (٩٠) ، وذلك بدلا من ان يقولوا : ان طبيعة هذا الوضع الفاسد تقتضى الثورة عليه لتغييره واستبداله بوضع اقرب الى العدل والانصاف .

والامر الذى يؤكد ان النكوص عن طريق الثورة ، والخوف من مخاطرها هو الذى دفع هذا الفريق الى ذلك الموقف هو ما عللوا به فكرة غيبة « المهدي » ، واسبابها ، فهم يجيبون عن سؤال : « ما السبب المانع من ظهوره ؟ والمقتضى لغيبته ؟ » . بقولهم : « يجب ان يكون السبب فى ذلك هو الخوف على النفس ، لان ما دون النفس من الآلام يتحملة الامام ، ولا بترك الظهور لاجله .. » (٩١) .

فالفارق بين هذا الموقف الذى يخشى صاحبه على نفسه ، وبين موقف الخوارج فى ثورتهم المتصلة ، والزبدية فى خروجهم المتكرر ، و المعتزلة فى الثورات التى سنتحدث عنها بعد قليل .. هو الفارق بين الذين سلوا السيف كى يغيروا الواقع ، دون وجل من الموت او رهبة من الحرب ، وبين الذين حولوا الامامة الى عقيدة روحية ، وعلقوا الامال فى التغيير على عقيدة المهدي وظهوره عندما يأذن الله له بذلك الظهور ! ..

(٩٠) ( عقائد الامامية ) ص ٧٨ .

(٩١) ( تلخيص الشافى ) ج ١ ص ٩٠ ، ٩١ .

## الفصل الثانى

### حقبة المعارضة ثبني أمية

يخطئ البعض عندما يعتقد أن المعتزلة كانت فرقة دينية وفلسفية أكثر منها سياسية ، ولقد شاع هذا الخطأ حتى أصبح القارئ الذى يقرأ عن أصل « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » يظن أن ذلك أمر يتعلق بالوعظية الحسنة والدفع بالتى هى أحسن في ميدان الأخلاق الفردية ، أو الاجتماعية على أكثر التقديرات تعميما ... وأن أصل « المنزلة بين المنزلتين » هو جزء من جدل عقيم يجب أن يوضع حيث توضع آثار العصور القديمة ، وليس فيه ما يستحق الاستلham والاستيحاء .. وأن أصل « العدل » والقول بالاختيار ، وأن كان هاما فيما يتعلق بالحرية ، إلا أنه قد اقتصر في البحث والتناول على حرية الفرد إزاء خالقه ، وسلطان الخالق على الناس ، دون أن تمتد أبعاد هذا البحث لتشمل المجتمع بما فيه من علاقات متعددة الميادين والمجالات ..

وهذا الخطأ الشائع ليس وقفا على المثقفين غربي المتخصصين في الدراسات والاهام الإسلامية ، بل لقد أصاب بعض الدراسات الهامة التي ظهرت في هذا الميدان .. فعندما تقرأ مثلا : « أن المعتزلة ينبغي أن ينظر اليهم

— أولا — على أنهم فرقة دينية فلسفية ، ثم سياسية بعد ذلك » وان مراجعة أصولهم الخمسة تجعلنا لا نجد منها « ما يمكن أن يعتبر مبدأ سياسيا الا الامر بالمعروف والنهي عن المنكر » ، ومع ذلك فان هذا الاصل ليس سياسيا تماما ، لانهم تناولوه وقالوا به باعتباره « جزءا من الايمان » ، كما أن « بحث مرتكب الكبيرة — « المنزلة بين المنزلتين » — لم يبدأ لذاته ، وانما كان فرعا عن البحث في حقيقة الايمان .. » .

عندما نقرا ذلك نقول : ان هذا الخطأ الشائع قد اصاب مثل هذه الدراسة ، ولن يشفع لها ان تقول ، بعد تجريد اصول المعتزلة من الطابع السياسي ، والحكم بأن هذه الفرقة « دينية » أولا ، ثم سياسية بعد ذلك ، لن يشفع لهذا الخطأ القول بأن « المعتزلة قد ابدوا آراءهم السياسية في اكثر المسائل التي كانت موضع بحث في هذا العصر ، واشتركوا ايضا في السياسة العملية ، فكان اثرهم اذن في ناحيتي السياسة النظرية والعملية اثرا خطيرا .. » (٩٢) .

ولقد كان باستطاعتنا ان نحيل في تقضى هذا الخطأ علم ما قدمناه في القسم الاول من هذه الدراسة عن المعتزلة ، ونشأتهم السياسية ، وان اسهم في تبديل هذا الوهم ، ما ثبت في هذا البحث ، من ان نشأة كل الفرق الهامة في الاسلام انما كانت نشأة سياسية ، وأن السياسة ، والامامة بالذات ، هي التي فرقت المسلمين فرقا ، ووحدت الجماعات والافراد في فرقة او مذهب متحد ، وأن المسائل

(٩٢) ( النظريات السياسية الاسلامية ) ص ٦٥ .

الدينية المحضة لم تكن سببا في نشأة فرقة من الفرق الأساسية فى يوم من الايام ، فقضية « التشبيه والتنزيه » ، رغم أهميتها وحساسيتها ، لتعلقها بتصوير الناس لذات الله ، لم تفرق المسلمين كما فرقتهم الامامة .. بل وجدنا فى صفوف الشيعة « مجسمة » و « منزهة » ، جمعهم مذهب واحد فى الامامة ، ولم يفرق بينهم التشبيه والتنزيه ، حتى كان هشام بن الحكم من رؤوس المجسمة ، وامامه جعفر الصادق من المنزهين .. ووجدنا فى صفوف الخوارج أغلبية تقول بالاختيار ، وأقلية لا تقول به ، ولكن جمعهم مذهب واحد فى الامامة والسياسة والخروج على أئمة الجور والفساد ..

فلقد كانت السياسة ، اذن ، والامامة بوجه اخص . هى المحك الذى ولد شرارات الفرق والمذاهب فى الاسلام ، ولقد ثبت من اشاراتنا الى اصول المعتزلة الخمسة فى القسم الاول من هذه الدراسة الطبيعية السياسية فى هذه الاصول ، والعامل السياسى فى نشأتها وتطورها ..

كما أن الابواب والفصول التى عرضنا فيها نظرية الامامة وفلسفة الحكم وأصوله عند المعتزلة ، مقارنة بها عند الفرق الاخرى ، تثبت دور العامل السياسى فى نشأة هذا الفكر ، وتجعل منه دورا أساسيا ، وليس ثانويا أو تابعا ، كما توحى الافكار الخاطئة التى شاعت فى هذا الموضوع .

وكما قدمنا ، فلقد كان باستطاعتنا أن نحيل فى نقض هذا الخطأ على ما قدمناه فى هذا البحث .. وكان ذلك

كافيا في تصحيح التصور للدور المعتزلة في الفكر السياسي الاسلامي .. ولكننا لو وقفنا عند هذا لكان كافيا في ابراز دور المعتزلة كمفكرين سياسيين ، لهم في السياسة وقضاياها الاساسية فلسفة ونمطا من أنماط التفكير . ولبقيت بعد ذلك تفرقة تنبش في غياب الاجابة على هذا السؤال : هل كان المعتزلة - كساسة - مجرد فلاسفة سياسيين ؟ احترفوا صناعة الفكر السياسي عندما عرضوا لقضايا السياسة ؟ ام كانوا مشغولين بالسياسة ، خرجوا بفكرهم من ميدان النظر الى حيز الواقع والتطبيق ؟؟

وعلى سبيل المثال .. فهم عندما قالوا بوجود خلع الامم الجائر والثورة عليه .. هل قالوا ذلك ابراء للذمة فقط ، وكنوع من انواع « الترف الفكري » - في حقبة الثورة - بتعبيرنا المعاصر ؟ ام انهم مارسوا العمل الثوري ، وكان لهم شرف محاولة وضع فلسفتهم السياسية موضع التطبيق والتحقيق ؟؟

ونحن نعتقد ان الاجابة على هذا السؤال ، وسد الثغرة التي تتمثل في بقاءه دون اجابة ، هو وحده الكفيل بتصحيح الخطأ الذي شاع فصنف المعتزلة في الفرق الدينية الفلسفية اولا ، والسياسية ثانيا ، ومن ثم فهو السبيل لتصحيح صورة المعتزلة ، واكتمال عناصرها في تصور الباحثين بهذا الميدان .. وهذه هي مهمة هذا القسم من اقسام هذا البحث ..



لقد نشأت المعتزلة في العهد الاموي ، وكان لابد لها ان



تفيم عملية انتقال السلطة من دولة الخلافة الراشدة الى  
بنى أمية ، خصوصا وأن ذلك الانتقال قد غير في طبيعته  
السلطة وشكلها ، فطبعها بطابع الملكية الوراثية، واستبدل  
مضمون الشورى بالجبرية والاستبداد ..

ووسط ذلك الصراع الذى احتدم حول هذه  
القضية ، بين الخوارج والشيعة والمرجئة . أدلى المعتزلة  
بدلوهم فى هذا الامر ..

كانت الخوارج قد حكمت بكفر بنى أمية - كفر شرك  
او كفر نعمة ، على خلاف فى ذلك - لانهم مرتكبوا كبيرة -  
بل كبائر ..

وكانت الشيعة قد حكمت بكفر كل الصحابة فيما عدا  
النفر القليل الذين مالت قلوبهم لتنصيب على اماما ، وفيما  
عدا الشيعة التى تكونت من بعد ..

وكانت المرجئة قد لجأت الى وضع الاحاديث النبوية  
كى تبرر انتقال السلطة لمعاوية ، وتضع له فى الاسلام  
مركزا فريدا يبرز به أئمة الشيعة ، بمن فيهم على بن أبى  
طالب : « فتنسبوا الى ابن عمر أنه قد روى عن الرسول  
عليه الصلاة والسلام قوله لمعاوية : « يا معاوية أنت منى  
وأنا منك ، لتزاحمنى على باب الجنة كهاتين .. وأشار  
بأصبعه الوسطى والتى تليها ! وكانهم قد ارادوا بهذا  
الحديث الموضوع الرد على تفسير الشيعة - او وضعها -  
لحديث النبى الى على بقوله : « أنت منى بمنزلة هازون  
من موسى .. الخ » ، وحديث الغدير : « من كنت مولاه  
فعلى مولاه .. » !

ونسبوا الى أبى الدرداء رواية يقول فيها : دخل

الرسول على أم حبيبة وعندها معاوية - وهي زوج الرسول  
واخت معاوية - فقال لها الرسول : « أو تحبينه يا أم  
حبيبة ؟ فقالت : أى والله يارسول الله ، قال : فاحبيه .  
فانى أحب معاوية ، وأحب من يحبه ، وجبريل وميكائيل  
يحبان معاوية ، والله عز وجل أشد حبا لمعاوية من جبريل  
وميكائيل » ! .. وهم يردون بذلك على الاحاديث المشابهة  
التي روتها الشيعة في مناقب علي ، والتي لا تختلف الا  
في استبدال اسم معاوية بعلي ، تقريبا ؟! ..

ونسبوا الى العرياض بن سارية أنه سمع الرسول  
يقول : « اللهم علم معاوية الكتاب ، ومكن له في البلاد ،  
وقه العذاب » .. فاشاروا الى أن النبي دعا له بالخلافة  
والحكم ؟! ..

ونسبوا الى عبد الله بن عمر قوله : كنت مع رسول الله  
فقال : « يطلع عليكم من هذا الباب رجل من أهل الجنة »  
فطلع معاوية . ثم قال من القم مثل ذلك ، فطلع معاوية ،  
فقال رجل : يارسول الله هو هذا ؟ قال : نعم » !

ومن الطريف في قصة وضع الاحاديث انه قد جاء من  
نسب الى عبد الله بن عمر ذاته قوله : « كنت مع رسول  
الله ، فقال : « يطلع عليكم من هذا الفج رجل من أمتى  
يبعث يوم القيامة على غير ملتي - أو على غير سنتي ...  
فطلع معاوية . فقال : هو هذا » !

كما قد جاء من نسب الى ابن مسعود قوله : « قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا رأيتم معاوية  
على منبرى هذا فاقتلوه ! » ( ٩٣ ) .

( ٩٣ ) انظر في كل هذه الاحاديث ( كتاب الامامة ) لابي يعلى . ص

٢٠٨ - ٢١٠ ( فصل في امامة معاوية ) .

وسط هذا الصراع الفكرى - الذى امتهنت بعض اطرافه قدسية الحديث وعقول الامة ، والذى بلغ حشد الحرب والثورة الخارجية المستمرة ، حاول المعتزلة ، بالعقل والمنطق ، ان يقدموا تقييما للدولة الاموية، ويحددوا الموقف منها ، فى ضوء اصولهم الفكرية التى كونت مذهب فرقتهم وتيارهم الفكرى .. ولقد جاء تقييمهم لها فى سياق تقييمهم لتطور قضية السلطة والخلافة منذ ان نشأت عقب وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام .. وهم قد قسموا ذلك التطور الى « طبقات » ، اى اجيال ومراحل وفترات ..

فهناك عصر النبوة وابى بكر وعمر والسنوات الست الاولى من حكم عثمان .. وهو عصر التوحيد ، والالفة ، واجتماع الكلمة على الكتاب والسنة ..

ثم عصر الاحداث التى اتاها عثمان ، والتى انتهت بقتله .. وتنصيب على بن ابي طالب خليفة على المسلمين ..

ثم عصر على ، الذى تميز بالفتن المتصلة والحروب المترادفة ، والذى استمر حتى استشهد على يد اشقى الخلق : ابن ملجم ! ..

ثم عصر الدولة الاموية ، الذى بدأ رسميا عندما تنازل الحسن بن على لمعاوية بن ابي سفيان عن الامرة ، فيما سمي « بعام الجماعة » ، والجاحظ يوجز تقييم المعتزلة، الذى اتفقوا عليه جميعا ، لهذا العصر فيقول : « فعندما استوى معاوية على الملك ، واستبد على بقية الشورى ، وعلى جماعة المسلمين من الانصار والمهاجرين فى العام الذى سموه عام الجماعة ، وما كان عام جماعة ، بل كان

عام فرقة وقهر وجبرية وغلبة ، والعام الذي تحولت فيه الامامة ملكا كسرويا ، والخلافة غصبا قيصريا ، ولم يعد ذلك أجمع : الضلال والفسق .. ! ( ١٩٤ ) » .

فدولة بنى أمية وحكامها وولاتها ، يحكم عليها المعتزلة - في الجملة - بالضللال والفسق ، لانها قامت على ذنب من الذنوب الكبائر ، وهو تحويل الخلافة الشورية الى ملك وراثي عضود ، ولانها مارست من المظالم والكبائر ما امتلأت به صحائف آثار كثيرة من كتب اهل الاعتزال ..

فمعاوية : استلحق زياد بن سمية ، فخالف قسول الرسول عن أن الولد للفراش .. وقتل حجر بن عدي وسجبه .. واعطى مصر لعمر بن العاص طعمة باقطاعا لقاء مكره واياه بعلى بن أبى طالب فى صفين وقبلها وبعدها .. وعطل الحدود بالشفاعة والقرابة .. واستبد بأموال الامة فتصرف فيها اعطاء ومنعا كما شاء .. وأورث الملك لابنه يزيد .. فأحدث بذلك : ومثله كثير معه - حسب قول الجاحظ - : « أول كفره كانت فى الامة » ! وممن كل ذلك ؟ ممن يدعى امامتها ، والخلافة عليها ؟! .. » .

وبزيد بن معاوية : كان منه ماكان ، غزا مكة ورمى الكعبة وهدم بيت الله الحرام .. وقتل الحسين .. وعاث فى الدولة فسادا طفحت به كتب التاريخ .. !

وكذلك صنعت المروانية ، خلا عمر بن عبد العزيز ، وبزيد بن الوليد « الناقص » ..

هذا هو تقييم المعتزلة لمعاوية ، واغتصابه سسلطة الخلافة ، وتغييره مضمونها وشكلها ، وما أحدث فى البلاد

( ١٩٤ ) ( رسائل الجاحظ ) ج ٢ ص ٧ - ١١ ، ١٤ - ١٦ ، ١٨٩ .

من أحداث ، وتقييمهم للدولة الاموية .. وهو تقييم قد اتفقوا عليه ؛ لانه كان منبع اصل « المنزلة بين المنزلتين » الذي هو أحد أصولهم الخمسة ..

فالخياط يقول عن الحكم بفسق معاوية وبنى أمية والبراءة منهم : « هذا قول لا تبرأ المعتزلة منه ، ولا تعتذر من القول به ! » (٩٥) .

وابن أبي الحديد يقول : « لقد اتفقت المعتزلة على أن أمراء بني أمية كانوا فجارا ، عدا عثمان وعمرو بن عبد العزيز ، ويزيد بن الوليد .. » (٩٦) .

وأبو علي الجبائي ، يفسقهم ، ويعجب من فرقة « النوابت » ، أهل الحشو ، الذين ينكرون البراءة منهم .. (٩٧) . ويرى أنبيعة الحسن بن علي لمعاوية باطلة لانها « وقعت على حد الاكراه ، لظهور أهل الشام وقهرهم ، وخوف القتل لو وقع الامتناع عن البيعة .. » (٩٨) .

والقاضي عبد الجبار ينكر أن يكون « عام الجماعة » وما تم فيه من البيعة لمعاوية مسوغا لشرعية خلافته ، لانه مفتقد لشروط الامامة ، مرتكب لأمور تستوجب فسقه ، أهمها اغتصاب السلطة بالقتل والقتال .. ولان الاجماع المزعوم لم يقع ، فكان هناك من ينكر عليه حتى في حضرته وكان هناك الحسن والحسين ومحمد بن علي بن الحنفية

---

(٩٥) ( الانتصار ) ص ٩٨ .

(٩٦) ( شرح نهج البلاغة ) ج ٢ ص ٣٠٩ .

(٩٧) ( فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ) ص ٢٧٨ .

(٩٨) ( المغني ) ج ٢٠ ق ٢ ص ١٤٦ .

وابن عباس واخوته ، وغيرهم كثيرون يظهرون ذمه  
والوقية فيه ..

كما روى القاضى عن شيوخه ، وقال هو كذلك : ان  
فسق معاوية ودولة بنى أمية لا خلاف فيه ، وانما  
الخلاف هو فى كفر معاوية ، اذ أن البعض يشكك فى  
اسلامه ؟! (٩٩) .

والمعتزلة وان اختلفوا مع الخوارج ، الا أنهم فى تقييمهم  
للفرق والواقف السياسية فضلوا الخوارج - بما  
لا يقارن - على الامويين ، فالخوارج كانوا زهادا خشنين  
فى الدين ، ملتزمين بناموسه ، يتهون عن المنكر ، ويوجبون  
الخروج على ائمة الجور ، ويطلبون الحق ، ويحامون عن  
عقيدة اعتقدها ، وان اخطأوا فيها .. اما معاوية : فلم  
يكن يطلب الحق ، ولا يحامى عن اعتقاد ، بل كان همه  
توطيد الملك ، حتى سلك الى ذلك كل سبيل .. (١٠٠) .

وبينما كانت الخوارج تدعو الى المساواة على اساس  
الدين والعقيدة ، وتزهد فى عرض الدنيا ، عمل الامويون  
على استرقاق جمهور كبير من المسلمين ، بالعصية القبلية  
طورا ، وبالاستعباد المالى طورا آخر ، فكانوا يختمون  
اعناق المسلمين ، من الموالى ، ويوسمونهم كما توسم  
الخيال ، علامة لاستعبادهم ، وكانوا يبيعون الناس فى  
الدين ، ان هم عجزوا عن الوفاء به ، كما كان الامر فى  
الوقت عند الرومان ! بل لقد باع الحجاج بعض خصوم  
سلطته السياسيين كما يباع الرقيق .. وعندما جاء

(٩٩) المصدر السابق ج ٢٠ ق ١ ص ١٣٢ ، ١٣٣ . و ج ٢٠ ق ٢  
ص ٧٠ ، ٧١ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٥٠ .  
(١٠٠) ( شرح نهج البلاغة ) ج ٥ ص ٧٨ ، ٧٩ ، ١٢٩ .

مسلم بن عقبة ، والى المدينة ، ليأخذ بيعة أهلها ليزيد بن معاوية ، جعلهم يبايعون - فى مسجد رسول الله - « على أن كلا منهم عبد قن لأمير المؤمنين يزيد بن معاوية ! » وام يستثن من ذلك إلا الحسين بن على الذى بايعه على أنه أخوه وابن عمه ! ( ١٠١ ) .

وجدير بنا أن ننبه الى أن هذا التقييم هو تقييم سياسى ، للدولة سياسية ، نبع من أسباب سياسية ، فنقطة انطلاق المعتزلة فى ادانتهم للدولة الأموية هى اغتصاب الأمويين للسلطة ، وتحويل الخلافة من خلافة شوروية الى ملك وراثى عضود ارتكبوا فى ظله ما يرتكبه الملوك وصنعوا ما يصنعه الجبارون ..

فلم يكن خلاف المعتزلة مع بنى أمية على توحيد الله أو نبوة رسوله ، اذ هم يقولون : « أن الملوك من بنى أمية ما كانوا ملحدة ولا زنادقة ولا أعداء لرسول الله ، بل كانوا على ملة الاسلام ، ويحبون رسول الله ودينه ، ويبرؤون من أعدائه » . ثم يحدد المعتزلة نقطة الخلاف ، فيقولون عن هؤلاء الملوك : « ولكنهم شابوا ذلك بحب الدنيا ، وإيثار العاجلة ، وقتل من يأمرهم بالقسط من الناس ، وغير ذلك من الكبائر والمناكير التى ارتكبوها .. »

وهم لا يبخسون معاوية حقه فى العمل الذى نهض به فى الدولة ، قبل اغتصابه السلطة ، فيعترفون بأن «معاوية قد استعمله رسول الله ، واستعمله غير واحد من الخلفاء بعده على ثغور الروم ، فضبطها ، وفتح الفتوح ، وغزا معه فى تلك المغازى خلق كثير من المهاجرين

---

(١٠١) المصدر السابق . ج ١٥ ص ٢٤٢ .

والانصار والبدرين ، وكانت فيه عفة عن أموالهم . وكان  
عمر كثير التصفح لاحوال العمال والاستبدال بهم ، فما  
وجد عليه ولا استبدل به . فلما مضى عثمان كان من أمر  
معاوية ما كان من الخلاف على أمير المؤمنين « على » ..  
فأحبط عمله ، وضل ضلالا بعيدا .. « ( ١٠٢ ) .

فهو تقييم سياسى ، من منطلق سياسى ، يراهم ملوكا  
وولاء وأمراء ، فسقة ، فقدوا شرط العدالة ، ومن ثم  
فان الخروج عليهم ، والثورة ضدهم ، عند التمكن .  
واجب على المسلمين ..

ذلك هو تقييم المعتزلة لدولة بنى امية .



ولم تكن نشأة هذا التقييم تالية ولا مصاحبة لانشقاق  
المعتزلة عن أصحاب الحسن البصرى وعامة الذين  
شاركوهم القول بالعدل والتوحيد ، أى أن هذا التقييم ،  
الذى يرى عدم صلاح الامويين للحكم ، لم يكن خاصا  
بمن قال « بالمنزلة بين المنزلتين » ، لاننا نجد الحسن  
البصرى - وهو الذى يقول بنفاق مرتكب الكبيرة - يقف  
من الدولة الاموية موقف النقد والاثام والعداء ، وان  
اختلف مع بعض المعتزلة فى الموقف من بعض الشورات  
التي شبت ضد الامويين ، والتي أيدوها وتحفظ الحسن  
بشأن تأييدها ونصرتها .. أما العداء للسلطة الاموية ،  
والقول باغتصاب الامويين للسلطة ، وتحويلهم لها من  
خلافه الى ملك ، وادانة ظلمهم ، وفضح مظالمهم ، فالحسن

---

( ١٠٢ ) ( تثبيت دلائل النبوة ) ج ٢ ص ٥٨١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ .



وعامة من قال بالعدل والتوحيد يتفقون فيها مع المعتزلة كل الاتفاق ..

فهو يرى أن الذي « أفسد أمر هذه الامة اثنان : عمرو ابن العاص ، يوم أشار على معاوية برفع المصحاف ، والمغيرة بن شعبة حين أشار على معاوية بالبيعة ليزيد ، ولولا ذلك لكانت شورى الى يوم القيامة » (١٠٣) . . . . . فيتفق مع المعتزلة ، أو يتفق معه المعتزلة في ادانة اغتصاب السلطة ، وتغيير شكلها ومضمونها على يد الامويين .

وهو يدين معاوية عندما يقول : « أربع خصال كن في معاوية لو لم تكن فيه الا واحدة لكانت موبقة : انتزاعه على هذه الامة بالسيف حتى اخذ الامر من غير مشورة ، وفيهم بقايا الصحابة وذوو الفضيلة ، واستخلافه بعده ابنه ، وادعاؤه زيادا ، وقتله حجرا واصحاب حجر . فيا ويلا له من حجر ، يا ويلا له من حجر واصحاب حجر !! » (١٠٤) . . فيشخص انتقال السلطة الى بنى امية نفس التشخيص الذي يراه المعتزلة . .

وهو يدين الفئة من الفقهاء الذين حسنت علاقتهنم ببنى امية ، فالتمسوا لها ما يبرر مظالمها وفسوقها ، بينما شغلوا أنفسهم وارادوا أن يشغلوا الناس بالبحث في توافه المسائل وصغائر الامور ، ويدين معهم بنى امية سادتهم ، فعندما يأتيه وكيع بن ابي الاسود ليسأله : « يا أبا سعيد

---

(١٠٣) ( النظريات السياسية الاسلامية ) ص ٦٨ ( والمرجع ينقل عن تاريخ الخلفاء ) للسيوطي . ص ٧٩ .  
(١٠٤) المرجع السابق - ص ٦٨ ، ٦٩ ( والمرجع ينقل عن تاريخ ابن الاثير ج ٣ ص ٢٠٩ ) .

ما تقول في دم البراغيث يصيب الثوب ، ايصلى فيه ؟ »  
يجيب الحسن ، على مسمع من أصحابه فيقول : « يا عجباً  
ممن يلغ في دماء المسلمين كأنه كلب ، ثم يسأل عن دم  
البراغيث !! » وعند ذلك ينهض وكيع فيفادر مجلس  
الحسن « يتخلج (١٠٥) في مشيته كتخلج المجنون » فيشيعه  
الحسن ، مشيراً اليه ، بقوله : « ان لله في كل عضو منه  
نعمة فيستعين بها على المعصية . اللهم لا تجعلنا ممن  
يتقوى بنعمتك على معصيتك ! » (١٠٦) .

وهو يرسم صورة للوك بنى امية وعمالهم وولاتهم على  
البلاد ، وما استأثروا به من الترف الى درجة التخمه ،  
وما امتازوا به من المجافاة لخلق الاسلام ، فيقول ، بعد  
ان تلا قول الله سبحانه : « انا عرضنا الامانة على  
السموات والارض والجبال . . (١٠٧) الآية ، يقول : « ان  
قوما غدوا في المطارف (١٠٨) العتاق ، والعمائم الرقاق ،  
يطلبون الامارات ، ويضيعون الامانات ، يتعرضون للبلاء  
وهم منه في عافية ، حتى اذا اخافوا من فوقهم من اهل  
العفة ، وظلموا من تحتهم من اهل الذمة ، أهزلوا دينهم ،  
واسمنوا براذينهم (١٠٩) ، ووسعوا دورهم ، وضيقوا  
قبورهم ، ألم ترهم قد جددوا الثياب ، وأخلقوا الدين ؟!  
يتكئ أحدهم على شماله ، فيأكل من غير ماله ، طعامه  
غصب ، وخدمه سخرة ، يدعو بحلو بعد حامض ، وبحار

(١٠٥) يتحرك ويتمايل حركة المضطرب .

(١٠٦) ( الحيوان ) ج ١ ص ٢٢٥ .

(١٠٧) الاحزاب : ٧٢ .

(١٠٨) هي الانواب من الخز ، تزينا اعلام .

(١٠٩) دواب الحمل .

بعد بارد ، ورطب بعد يابس ، حتى إذا أخذته الكظة ،  
تجشأ من البشم (١١٠) ، ثم قال : يا جارية ، هاتى  
حاطوما (١١١) يهضم الطعام ! يا أحيمق ! لا والله ، لن  
تهضم الا دينك . أين جارك ؟! أين يتيمك ؟! أين مسكينك  
أين ما أوصاك الله ، عز وجل ، به ؟! .. » (١١٢) .

وعندما يتسلط الحجاج على العراق « ويبدأ فيه سيره  
الشهيرة بحظيته الأشهر ، يأخذ الحسن في بعده ودمه ،  
ولا يهدف عن ذلك أبدا ، فيقول فيه : « مازال النعمان  
معموعا حتى عم الحجاج عماته ، وقلد سيفا : .. بعد  
أبنا اعيش أخيعش ، له جميعه يرجلها ، وأخرج إلينا  
بنانا فصارا والله ماعرق فيها عنان فى سبيل الله ، فقال :  
بايعونى ، فبايعناه ، ثم رقى هذه الاعواد - « المنبر » -  
ينظر إلينا بالتصغير ، وينظر إليه بالتعظيم ، يأمسنا  
بالمعروف ويجتنبه ، وينهاها عن المنكر ويرتكبه .. » .

ولما بنى الحجاج قصره المسمى « بالخضراء » بمدينة  
« واسط » دعا الناس كي يطوفوا بالقصر ويدعوا له  
بالبركة ، فخرج الحسن مع من خرج ، ولكنه أراد أن يسب  
الحجاج على المأ ، ثم خشي بطش جنده وانتقامه ، فغادر  
المكان عائدا الى البصرة ، وهو يقول : « لقد نظسرا  
يا أخبت الأخبتين ، وافسق الفاسقين ، فأما أهل السماء  
فمقتوك ، وأما أهل الأرض ففروك . ثم قال : أبى الله  
تعالى للميثاق الذى أخذه على أهل العلم ليبيننه للناس  
ولا يكتُمونه .. » (١١٣) .

(١١٠) التخمّة .

(١١١) أى حاضوما يهضم الطعام .

(١١٢) ( أمالى المرتضى ) ق ١ ص ١٥٢ ، ١٥٥ .

(١١٣) المصدر السابق . ص ١ ص ١٥٥ ، ١٦٠ ، ١٦١ .

وهو يرفض احتجاج ولاية بنى أمية بأن مايقترفونه من  
آثام إنما هي بحق الطاعة التي لزمتهم للخلفاء والبيعة  
التي لهم في أعناق الولاة . . فعندما قدم عمر بن هبيرة ،  
واليا على العراق ، من قبل يزيد بن عبد الملك استدعى  
الشعبي والحسن البصرى للقاءه بمدينة « واسط » ، وقال  
لهما : « ان يزيد بن عبد الملك عبد أخذ الله ميثاقه ،  
وانتجبه لخلافته ، وقد أخذ بنواصينا ، وأعطيناه عهودنا  
وموائيقنا وصفقة أيدينا ، فوجب علينا السمع والطاعة ،  
وانه بعثنى الى عراقكم ، غير سائل إياه ، الا انه لا يزال  
يبعث إلينا في القوم تقتلهم ، وفي الضياع نقبضها ، أو في  
الدور نهدمها ، فنولية من ذلك ما ولاء الله ! فما  
تريان ؟ » .

ويروى الرواة ان الشعبي أجاب جوابا فيه بعض اللين ،  
أما الحسن فانه قال له : « يا عمر ، انى أنهالك عن الله أن  
تعرض له ، فان الله مانعك من يزيد ، ولا يمنعك يزيد  
من الله ، انه يوشك ان ينزل اليك ملك من السماء ،  
فيستنزلك من سريرك ، ويخرجك من سعة قصرك الى  
ضيق قبرك ، ثم لا يوسعك عليك الا عملك . ان هذا  
السلطان إنما جعل ناصرا لدين الله ، فلا تركبوا دين الله  
وعباد الله بسلطان الله ، تذلونهم به ، فانه لا طاعة  
لمخلوق في معصية الخالق جل وعز ! » ( ١١٤ ) .

ولقد كان يرى ان ملوك بنى أمية وولاتهم قد أذهبوا  
آخرتهم بدنياتهم ، وأنهم مفلسون يوم القيامة من الحسنات  
والطيبات ، فعندما يسأله رجل قد تخرج من أخذ ما

( ١١٤ ) المصدر السابق . ق ١ ص ١٥٨ ، ١٥٩ .

من هذه السلطة : « يا أبا سعيد ، آخذ عطائي ؟ أم أدعه حتى آخذه من حسناتهم يوم القيامة ؟؟ » يجيبه الحسن : « قم ، ويحك ! خذ عطاءك ، فان القوم مفاليس من الحسنات يوم القيامة ! » ( ١١٥ ) .

وعندما كان البعض يحاول وقف حملة الانتقاد والهجوم على بنى أمية ، بدعوى أن ذلك نوع من « الغيبة » التي نهى عنها الله في قوله سبحانه : « يحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه ! » ( ١١٦ ) ، كان الحسن يرفض ذلك القول ، ويعلم أن المقام مختلف ، لانه « ليس للفاسق المعلن غيبة ، ولا لاهل الأهواء والبدع غيبة ، ولا للسلطان الجائر غيبة ! » ( ١١٧ ) ، فيفتح الناس ، بفتواه هذه ، باب النقد والتجريح في بنى أمية والفسقة والمبتدعة من الأمراء والولاة والعمال ..

كان هذا هو موقف الحسن البصري من الدولة الاموية ، نقدها ، وادانها ، وأطلق في ملوكها وأمرائها ، ومظالمهم ، لسانه الذي كان من أمضى أسلحة عصره ، لما كان له من المكان الذي تفرد به وانفرد عن الاقران والانداد ..

ولقد أصاب الحسن من بنى أمية ما أصاب الذين عارضوا حكمهم واستبدادهم بالامر .. فحاربوه في رزقه ، ومنعوا عنه عطاءه حتى أعاده اليه عمر بن عبد العزيز ( ١١٨ ) واضطرتهم مطاردتهم له وطلبهم اياه الى الاختفاء عن أهله ومنزله ، حتى لقد ماتت ابنته وهو متوار ، فلم يستطع

( ١١٥ ) المصدر السابق . ق ١ ص ١٥٩ .

( ١١٦ ) ( آمال الرضى ) ق ١ ص ١٦٠ .

( ١١٧ ) المصدر السابق . ج ٧ ق ١ ص ١٤٨ .

( ١١٨ ) الحجرات ق ١٢ .

أن يحضر الصلاة عليها ودفنها ، ويروى ذلك « ثابت البناني » فيقول : « ماتت ابنة الحسن ، وهو متوار ، فأتيته ، فقال : افعلوا كذا ، وافعلوا كذا .. وإذا أخرجتموها فمروا محمد بن سيرين يصل عليها ! » (١١٩)

ولكن « معارضة » الحسن للدولة الاموية لم تصل الى حد « الثورة » عليها ، والدعوة « للخروج » بالسيف والقوة ضد ولايتها وأمرائها .. وهنا موطن من مواطن خلافه مع نفر من المعتزلة ونفر آخر ممن قال بالعدل والتوحيد .. فهو قد وقف عند حد « المعارضة » و « النقد » و « الادانة » ، ورفض « الثورة » و « الخروج » و « السيف » ، بل ونهى الناس عن سلوك سبيلها في التغيير .. فهو لم يدع الى « الرضا » بحكم الامويين ، ولم يطلب « الاستكانة » لهم ، وإنما طلب السعى للتغيير ، ولكن عن غير طريق « الثورة » والسيف والخروج والقتال .. فهو قد ولى القضاء في ظل الدولة الاموية ، ولكنه لم يأخذ على قضائه اجرا .. (١٢٠) وفي الوقت الذي دعا فيه كثير من أهل العدل والتوحيد، والمعتزلة كلهم ، الى الثورة والسيف لتغيير الدولة الاموية رفض الحسن ذلك ..

ولقد كانت مكانة الحسن ، التي لم تبلغها مكانة أحد من معاصريه ، تجعل من موقفه المعادي للثورة والخروج عقبة كبيرة في طريق الذين أعلنوا الثورة ضد الامويين .. ففي ثورة عبد الرحمن بن الأشعث « ٨٥ هـ ٧٠٤ م »

(١١٩) ( طبقات ابن سعد ) ج ٥ ص ٢٥٦ .

(١٢٠) المصدر السابق . ج ٧ ق ١ ص ١١٦ ، ١٢٥ .

ضد الحجاج وعبد الملك بن مروان ، شارك نفر من اهل العدل والتوحيد ، بل وشارك فيها اخو الحسن : سعيد بن ابي الحسن ، كما شارك فيها الجعد بن درهم ، ولكن الحسن نهى الناس عن الخروج مع ابن الاشعث ، ولما طالت ايام الثورة دون ان تحقق نصرا حاسما ، ذهب نفر من تلاميذ الحسن - الذين ثاروا - اليه يدعونه لتأييدها ، وقالوا له : « يا ابا سعيد ، ماتقول في قتال هذا الطاغية - « الحجاج » - الذي سفك الدم الحرام ، وأخذ المال الحرام ، وترك الصلاة ، وفعل وفعل ؟ فقال الحسن : ارى ان لا تقاتلوه ، فانها ان تكن عقوبة من الله فما انتم برادى عقوبة الله بأسيا فكم ، وان يسكن بلاء فاصبروا حتى يحكم الله وهو خير الحاكمين .. » فرفضوا قوله ، وخرجوا من عنده يسوونه ويقولون : « نطيع هذا العليج ! » ومضوا الى القتال مع ابن الاشعث حتى استشهدوا جميعا !

ولقد طلب الثوار من ابن الاشعث ان يكره الحسن على الخروج معهم ، لان خروجه سيكسب الثورة تأييدا بغير حدود ، وسيجعل الجماهير تقاتل من حوله وتقتل بين يديه كما كان الحال من حول جمل عائشة يوم قتالها لعل بن ابي طالب ! ، فقالوا لابن الاشعث : « ان سرك ان يقتلوا حولك كما قتلوا حول جمل عائشة فأخرج الحسن ، فأرسل اليه فأكرهه » على الخروج .. ولكنه تفاقمهم ، وقر منهم ، بأن القى بنفسه في بعض الانهار « حتى نجا منهم ، وكاد يهلك يومئذ ! » .

والامر المؤكد ان الامويين قد استفادوا من موقف الحسن هذا من الثورات التي أشعلها ضدهم ابن الاشعث ويزيد

ابن المهلب ، بالرغم من انه لم يكن يدعو الى تأييد دولتهم .. فلقد سأل سائل : « يا ابا سعيد ، ما تقول فى الفتن ، مثل يزيد بن المهلب وابن الاشعث ؟ فقال : لا تكن مع هؤلاء ولا مع هؤلاء » فسأله واحد من اهل الشام - انصار بنى امية - : « ولا مع امير المؤمنين يا ابا سعيد ؟! » فقال : « نعم .. ولا مع امير المؤمنين ! » .

ولكن ، مهما يكن الامر ، فلقد استفاد الامويون من تخذيل الحسن عن الثورة ، ودعوته للتغيير بواسطة « الصبر والسكينة والتضرع » ... وقوله لمن دعوا الى الخروج على الحجاج : « انه ، والله ، ما سلب الله الحجاج عليكم الا عقوبة ، فلا تعارضوا عقوبة الله بالسيف ، ولكن عليكم بالسكينة والتضرع ! .. فلو ان الناس اذا ابتلوا من قبل سلطانهم صبروا ما لبثوا ان يفرج عنهم ، ولكنهم يجزءون الى السيف ، فيوكلون اليه ، فوالله ما جاءوا بيوم خير قط .. ان الله انما يغير بالتوبة لا بالسيف ! » ..

فهل كان صحيحا ان الحسن اتخذ هذا الموقف خوفا من الحجاج وحبه ، كما قال له اخوه ؟! « ( ١٢١ ) .. ربما .. أم هل كانت معرفته الغزيرة بثاويخ الحروب والفتن والثورات هى التى جعلته يخشاها ، فلقد كان ، كما يروون : « من رؤوس العلماء فى الفتن والدماء » ( ١٢٢ ) أى الثورات والحروب ؟! ربما أيضا ..

أم هل كانت « نوعية » الثوار وقيادتهم غير جسيمة

( ١٢١ ) المصدر السابق . ج ٧ ق ١ ص ١١٨ - ١٢١ ، ١٢٥ .

( ١٢٢ ) المصدر السابق . ج ٧ ق ١ ص ١٨ .



لرضاه؟؟ ربما ، كذلك .. فلقد خطب في الناس ينهاهم عن الخروج في ثورة يزيد بن المهلب ضد يزيد بن عبد الملك سنة ١٠٢ هـ ، فقال : « أيها الناس ، أئزمسروا رحالكم ، وكفوا أيديكم ، واتقوا الله مولاكم ، ولا يقتل بعضكم بعضا .. انه لم تكن فتنة الا كان اكثر أهلها الخطباء والشعراء والسفهاء وأهل التيه والخيلاء ، وليس يسلم منها الا المجهول الخفى والمعروف التقى .. » (١٢٣) .. وهل كان بذلك يعبر عن رأى « الارستقراطية الفكرية » فى الثورة كعمل عنيف يستهوى العامة والجماهير أكثر مما يستهوى الصفوة المستنيرة ، حتى لو انكرت الظلم والاستبداد ؟؟ ربما كان الامر كذلك ايضا ..

وربما كانت هذه الاسباب ، مجتمعة ، قد لعبت دورا أساسيا فى تشكيل هذا الموقف الذى وقفه الحسن البصرى من الثورة كطريق للتغيير ..

ولكن ثوار عصره قد هاجموا موقفه هذا ، وقالوا : ان مصالحه الخاصة لو أضيرت لهب نائرا ، قال ذلك مروان ابن المهلب ، عندما خطب فى الناس ، فتحدث عن الحسن دون أن يسميه ، فقال : « لقد بلغنى أن هذا الشيخ الضال المرائى يثبط الناس . والله لو أن جاره نزع من خص داره قسبة لظل يعرف أنفه ! أينكر علينا ، وعلى أهل مصرنا ، أن نطلب خیرنا وأن ننكر مظلمتنا ؟! والله ليكفن أو لانحين عليه مبردا خشنا ! . فقال الحسن : والله ما أكره أن يكرمنى الله بهوانه ! فقال ناس من

( ١٢٣ ) ( تاريخ الطبرى ) ج ٨ ص ١٥٣ .

اصحاب الحسن : لو ارادك ، ثم شئت لمنعك ! . فقال لهم : فقد خالفتمك اذا الى مانهيتكم عنه ! آمركم الا يقتل بعضكم بعضا مع غري ، وادعوكم الى ان يقتل بعضكم بعضا دوني ! » ( ١٢٤ ) .

فهو ضد القتال والسيف حتى لو كان دفاعا عنه وعن نفسه ! .

ولكن .. مهما تكن الاحتمالات التي حاولنا أن نفسر بها موقف الحسن من الثورة ضد بني أمية فإننا نشعر أنها غير كافية ، ونشعر أن في موقفه المعادى لثورة ابن الأشعث ويزيد بن المهلب ما يتناقض مع عدائه للدولة الأموية وتقييمه لمظالمها ، وهو التقييم الذي تحدثنا عنه ..

ولما كان أمر أهل العدل والتوحيد - حتى ذلك التاريخ الذي قامت فيه هذه الثورات - كان أمرا موحدًا ولم يكن انشقاق المعتزلة قد حدث بعد ، فإن موقف الحسن هذا يعني أنه كان موقف جمهور أهل العدل والتوحيد ، فبم نستطيع أن نفسره التفسير الذي يطعن إليه العقل ؟

إننا نقدم لذلك التفسير مفتاحا يتمثل في تلك العبارة التي ذكرها « ابن سعد » في طبقاته عندما يقول : « حدثنا شعبة ، قال : قلت لقتادة : عن من كان يأخذ الحسن : أنه لا يجوز الخلع إلا عند السلطان ؟ قال : عن زياد » .. ( ١٢٥ ) .

فهذه العبارة تعني : أن الحسن كان يقول بخلع الاسام

( ١٢٤ ) المصدر السابق ج ٨ ص ١٥٣ ، ١٥٤ .

( ١٢٥ ) ( طبقات ابن سعد ) ج ٧ ق ١ ص ١١٦ .

الجائر ، ككل اهل العدل والتوحيد ، وكل الخوارج ، ولكنه كان لا يجيز ذلك ، أو بالأصح لا يوجبه ، الا عند السلطان ، أى عندما يكون للثوار سلطان يمكنهم من خلعه وارساء نظام مستقر عادل بدلا من نظامه الجائر . . وهذا هو مبدأ المعتزلة وشرطهم للثورة والخروج لخلع الامام الجائر ، كما اشرنا اليه فى القسم الثانى من هذه الدراسة . .

فلم يقف الحسن اذا من الثورة موقف الرفض المبدئى والمطلق ، ولكنه رفض تلك الثورات التى شهدها عصره ، وقال فيها تلك الاقوال التى اشتبهت على كل الذين سجلوها ورووها . . فهو مع الثورة ، بشرط التمكن من التفجير ، وضدها اذا كانت امكانيات نجاحها و ضمانات العدل فى البديل الذى تقدمه غير باعثة على الاطمئنان . .

ولكن موقف الحسن هذا لم يمنع نفرا من اصحابه ، اهل العدل والتوحيد ، وفيهم أخوه ، من الاشتراك فى ثورتى ابن الاشعث ويزيد بن المهلب ، ضد الامويين . . فمعبد الجهمى شارك فى ثورة ابن الاشعث ( ١٢٦ ) ، وكان يومها زعيم القائلين « بالقدر » فى البصرة ، وعندما هزمت الثورة حبسه الحجاج ، وحرم عليه الطعام سوى خبز الشعير والملح والكراث ! . . ثم قتله . . ( ١٢٧ ) ، والجعد ابن درهم شارك فى ثورة يزيد بن المهلب . . ( ١٢٨ ) ولم يكن الحسن البصرى فى موقفه هذا ، من الدولة الاموية ، معبرا عن موقف ذاتى ينفرد به وحده ، بل كان

( ١٢٦ ) ( تاريخ الجهمية والمعتزلة ) ص ٥٥ .

( ١٢٧ ) ( فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ) ص ٣٢٠ .

( ١٢٨ ) ( تاريخ الطبرى ) ج ٨ ص ١٥١ ، ١٥٢ ( حوادث سنة ١٠٢ هـ )

موقفه هو موقف تيار أهل العدل والتوحيد ، الفسكرو  
والسياسي . اذ كانوا جميعا على عدااء لهذه الدولة ..

فمحمد بن سيرين - وكان تاجر بز - كان لا يتعامل  
في تجارته ، بيعا أو شراء ، بالدرهم الحجاجية التي  
ضربها الحجاج بن يوسف ! وذلك تعبيرا عن أدانته لامارة  
الحجاج ، على نحو ما نسميه في عصرنا « بالمقاطعة  
الاقتصادية » ! ( ١٢٩ ) . وكان - كالحسن البصري -  
وغیره من أهل العدل والتوحيد قد قطعت الدولة عنه  
العطاء وضيق عليه سبل الارتزاق ( ١٣٠ ) .

وعمر بن عبيد يقيم أمراء الدولة الاموية وحكامها  
فيرا هم عصابة من اللصوص يسرقون حقوق الناس  
علانية وجهرا ، فلقد مر يوما بجماعة يكفون على شيء  
ويتجمعون من حوله ، فسأل : ما هذا ؟ فقالوا له : انه  
سارق يقطعون يده ، فقال : لا اله الا الله ، سارق السر  
يقطعه سارق العلانية ( ١٣١ ) !

وهكذا اتفق موقف أهل العدل والتوحيد ، في تلك  
المرحلة ، على النقد والادانة للدولة الاموية ، كما اتفقوا  
على وجوب خلع أمراء هذه الدولة وقلب مظالمهم عند  
التمكن والسلطان .. ولكنهم اختلفوا : حول أهلية  
ثورات ابن الأشعث وابن المهلب وحظهما من النجاح  
وضمن العدل في التغيير .. فحجب عنهما الحسن  
وفريق تلك الأهلية ، ومن ثم رفض المشاركة فيهما ، وخذل  
الناس عن الانخراط فيهما .. بينما ظن فريق من أصحابه

( ١٢٩ ) ( طبقات ابن سعد ) ج ٧ ق ١ ص ١٤٧ .

( ١٣٠ ) المصدر السابق . ج ٥ ص ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

( ١٣١ ) ( عيون الاخبار ) مجلد ١ ص ٥٦ .

اهلية هاتين الثورتين للتغيير المطلوب ، فشارك فيهما واستشهد في معاركهما .. فهو خلاف في التقدير والحساب داخل معسكر فكرى واحد ، هو معسكر أهل العدل والتوحيد ..



والامر الذى يؤكد ان معارضة المعتزلة للدولة الاموية لم تكن تذكيا عوامل قبلية او عرقية ، وانها كانت نابعة من الخلاف الفكرى وتباين المواقف ازاء قضية العدل فى الحكم بين الناس ، هو موقف المعتزلة من خلافة عمر بن عبد العزيز « ٩٩ - ١٠٢ هـ - ٧١٧ - ٧٢٠ م » فهذا الخليفة لم يختره المعتزلة ، بل وصل الى منصبه بنظام الوراثة الذى اذانه ويدينه المعتزلة ، ولكنه سلك فى الناس سلوكا كان اشبه ما يكون بالثورة على اوضاع الامويين ومبرائهم ، فلقد أعاد النظر فى حيازة امراء بنى أمية للثروة التى انتهبوها منذ أن استبدوا بالخلافة ، فألقى اقطاعاتهم ، وصادر ثرواتهم ، أعادها جميعا الى بيت مال المسلمين ، وكما يقول صاحب « الاغانى » : انه قد « بدأ بلحمته وأهل بيته ، فأخذ ما كان فى أيديهم ، وسمى أعمالهم « المظالم » .. » . ولما فزع امراؤهم وعامتهم ، واتمروا فى الذى حل بهم ، بعثوا اليه عمته فاطمة بنت مروان تطلب اليه الرجوع عما بدأ فيه ، فأفضى اليها بحديث حدد فيه نهجها فى الاموال ، عندما أنبأها ان هذه الثروة هى ثروة عامة الامة ، وأنه لا يحل لاحد ان يحوزها دون أصحابها ، الذين هم عامة المسلمين « فآله تعالى بعث محمدا رحمة ، لم يبعثه عذابا ، ثم قبضه اليه ، وترك للناس نهرا

شربهم فيه سواء ، ثم قام أبو بكر فترك النهر على حاله ، ثم ولى عمر فعمل على عمل صاحبه ، فلما ولى عثمان اشتق من ذلك النهر نهرا ، ثم ولى معاوية فشق منه الانهار ، ثم لم يزل ذلك النهر يشق منه يزيد ومروان وعبد الملك والوليد وسليمان ، حتى افضى الامر الى ، وقد يبس النهر الاعظم ، ولن يروى أصحاب النهر حتى يعود اليهم النهر الاعظم الى ماكان عليه !

فلما سمعت عمته مقالته قالت له : « قد أردت كلامك ومذاكرتك ، فأما اذا كانت هذه مقالتك فلست بذاكرة لك شيئا أبدا » . ورجعت الى قومها فأنبأتهم النبأ ، وعابت عليهم تزويجهم آل عمر بن الخطاب ، ذلك الزواج الذى أثمر فى الشجرة الاموية من أعاد سيرة عمر بن الخطاب فى الاموال والعدل بين الناس (١٣٢) !

فهو خليفة اموى ، تولى الخلافة بالتوارث الملكى ، ولكنه يقيم تطور العدل والظلم فى الامة ، تاريخيا ، كما يقيمه المعتزلة ، بل والخوارج ، مع اختلاف فى المنطلق والتفاصيل .. ولذلك وجدناه يعلن فى الدولة ما يمكن ان نسميه بمبدأ « السلام العام » .. فهو قد أوقف الفتوح التى كانت قد فقدت صلتها بحرب الدعوة الى الاسلام وحمايتها ، وتحولت الى غزو تجمع به المفسانم وتستنفذ به طاقات القبائل حتى لا تثور أو تتمرد ! .. وأوقف جباية الجزية ممن دخل فى الاسلام من شعوب البلاد التى فتحها المسلمون .. ثم التفت الى ثورة الخوارج المستمرة ، فطلب الى اصحابها ان يحل « سلام الهدنة » بينهم وبين الدولة ، ريثما يتحاورون ويتناظرون ، فكتب

(١٣٢) ( الاغانى ) ج ٩ ص ٣٣٧٥ ، ٣٣٧٦ .

الى زعيم ثورتهم على عهده : شوذب - بسطام اليشكرى  
 « انه بلغنى انك خرجت غضبا لله ولنبيه ، ولست اولى  
 بذلك منى ، فهل انظرك ، فان كان الحق بايدينا دخلت  
 فيما دخل فيه الناس ، وان كان فى يدك نظرنا فى  
 امرنا ! » .. فاستجاب بسطام ، ووضعت الحرب  
 اوزارها ، ودخل ممثلون عن الخوارج الى دمشق يناظرون  
 الخليفة ، وانتهت المناظرة الى ان طلبوا منه خلع يزيد  
 ابن عبد الملك من ولاية العهد بعده ، فلما قال لهم : لقد  
 ولاه غيرى ، قالوا له : ارايت لو وليت مالا لغيرك ، ثم  
 وكلته الى غير مأمون عليه ، اتراك كنت اديت الامانة الى  
 من ائتمنتك ؟! فطلب منهم المهلة ليقرر قراره فى نظـام  
 توارث الملك ، اى فى الاساس الذى يقوم عليه حكم  
 الامويين ! (١٣٣) .

ثم التفت الى الاضطهاد الذى كان واقعا على العلويين  
 والهاشميين ، فأوقفه ، ومنع السنة التى سنّها معاوية  
 بلعن على بن ابي طالب على المنابر فى المساجد ، حتى مدحه  
 شاعر الشيعة كثير عزة بقصيدة مطلعها :

وليت فلم تشتم عليا ولم تخف  
 برياً ولم تتبع مقالة مجرم  
 وقلت فصدقت الذى قلت بالذى  
 فعلت ، فأضحى راضيا كل مسلم ! (١٣٤)

ثم التفت الى اهل العدل والتوحيد ، فبدأ معهم حوارا  
 تولاّه معه غيلان الدمشقى ، الذى قال له : « اعلم

(١٣٣) ( تاريخ الطبرى ) ج ٦ ص ٥٥٦ ( طبعة المعارف - احداث سنة  
 ١٠٠ هـ ) .

(١٣٤) ( الاغانى ) ج ٩ ص ٣٣٧٨ .

ياعمر ، انك أدركت من الاسلام خلقا باليا ، ورسمنا عافيا .. وربما نجت الامة بالامام ، وربما هلكت بالامام ، فانظر اى الامامين انت ، فانه تعالى يقول : « وجعلناهم ائمة يهدون بأمرنا » (١٣٥) ، فهذا امام هدى ، ومن اتبعه .. واما الآخر فقال تعالى : « وجعلناهم ائمة يدعون الى النار » (١٣٦) .. « (١٣٧) .. وانتهى الحوار بان طلب عمر من غيلان أن يضم أهل العدل والتوحيد جهودهم لجهوده ، قائلا له : « أعنى على ما أنا فيه ! » ، فقبل غيلان ، وطلب من عمر أن يعهد اليه ببيع الاموال والتحف والنفائس التى صادرها من أمراء بنى أمية - « المظالم » - فكان يدعو الناس اليها قائلا : « تعالوا الى متاع الخونة .. تعالوا الى متاع الظلمة .. تعالوا الى متاع من خلف الرسول فى أمته بغير سنته وسيرته .. من يعذرني ممن يزعم أن هؤلاء كانوا ائمة هدى ، وهذا يأكل والناس يموتون من الجوع ؟! » (١٣٨) .

ولقد سأل غيلان يوما عمر بن عبد العزيز : « ان اهل الشام تزعم أنك تقول فى المعاصي : انها بقضاء الله تعالى ؟! فقال : ويحك يا غيلان ! أو لست ترانى أسمى مظالم بنى مروان ظلما ؟! » (١٣٩) .

وأراد عمر أن يرد على زعماء أهل العدل والتوحيد اعطياتهم التى حبسها عنهم اسلافه ، فكتب الى رؤوسهم

(١٣٥) الانبياء : ٧٣ .

(١٣٦) القصص : ٤١ .

(١٣٧) ابن المرتضى ( المنية والامل فى شرح كتاب الملل والنحل )

اللوحة ٤٨ - مخطوط مصور بدار الكتب المصرية .

(١٣٨) المصدر السابق . اللوحة ٤٨ .

(١٣٩) ( فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ) ص ٣٢٥ .



بدلك ، فقبل بعضهم — مثل الحسن البصري — ورفض بعضهم حتى يكون ذلك الامر عاما في كل اهل العدل والتوحيد لا خاصا بزعمائهم فقط ! اذ اجابه محمد بن سيرين بقوله : « ان فعل ذلك باهل البصرة فعلت ، واما غير ذلك فلا ! » واجاب خارجة بن زيد : « ان لى نظراء . فان امير المؤمنين عنهم بهذا عنهم ، وان هو خصصنى به فانى اكره ذلك له ! » فاعتذر اليهم عمر بن بان « المال لا يسع ذلك ، ولو وسعه لفعلت ! » (١٤٠) .

هكذا ساد السلام في الدولة الاموية ، فى عهد عمر ابن عبد العزيز ، الذى لم يطل به العمر ، وهكذا تولى وايد اهل العدل والتوحيد ، لاول مرة ، خليفة من بنى امية ، لم يصل الى منصبه بالاختيار والبيعة والعقد ، وانما وصل اليه بالمراث ، ولكنهم غضوا الطرف عن ذلك ، وقالوا : انه قد اصبح للخلافة اهلا بالعدل الذى اشاعه ، وقال عمرو بن عبيد يشخص ذلك « الوضع الدستوري » الفريد : لقد « اخذ عمر بن عبد العزيز الخلافة بغير حقها ، ولا باستحقاق لها ، ثم استحقها بالعدل حين اخذها ! » .. (١٤١) . وعبر أبو على الجبائي من تولى المعتزلة ، جيلا بعد جيل ، لعمر بن عبد العزيز ، وتشخيصهم لعلة ذلك التولى فقال : « ان عمر بن عبد العزيز كان اماما ، لا بالتفويض المتقدم ، لكن بالرضا المتجدد من اهل الفضل ! » .. (١٤٢) .

(١٤٠) ( طبقات ابن سعد ) ج ٥ ص ٢٥٦ ، ٢٥٧ . و ج ٧ ق ١ ص ١٤٧ .

(١٤١) ( مروج الذهب ) ج ٢ ص ١٥٢ .

(١٤٢) ( المغنى ) ج ٢٠ ق ٢ ص ١٥٠ .

ويشير المؤرخون الى ان بنى مروان قد دسوا لعمر بن عبد العزيز السم ، عندما أدركوا عزمه على تغيير نظام وراثه العرش والملك ، فلم يلبث بعد طلبه مهلة من ممثلى الخوارج « الا ثلاثا حتى مات » .. (١٤٣) ، وبموته انقضى عهد « السلام العام » فى الدولة الاسلامية ، وعادت الحروب الخارجية سيرتها الاولى ، بل اشد من سيرتها الاولى ، وشهد اهل العدل والتوحيد - خاصة فى عهد هشام بن عبد الملك « ٧١ - ١٢٥ هـ - ٦٩٠ - ٧٤٣ م » - اضطهادا لم يسبق لهم به عهد من قبل .. فلقد كان هشام صغيرا عندما سمع غيلان يسب اسلافه وهو ينادى على مظلهم بدمشق زمن عمر بن عبد العزيز ، فقال يومها : « هذا يعيبنى ويعيب اجدادى ، والله ان ظفرت به لاقطعن يديه ورجليه » .. فلما ولى الحكم ، طلب غيلان ، ففر من دمشق ، ثم وقع فى قبضتهم ، فأدخلوه السجن مع صاحب له يدعى « صالح » .. وكانت بطانة مروان وحاشيته حافلة بالعلماء من أصحاب الحديث ، فأفتوه بقتل غيلان وصاحبه .. وبعد مناظرة بين غيلان وبينهم قال هشام : « لا أقالى الله ان لم اقتله » فأمر به وبصاحبه فرفعا على الصليب عند « باب كيسان » بدمشق ، ثم قطعت أيديهما ، ثم أرجلهما ، ثم ألسنتهما ، حتى فارقا الحياة ! .. (١٤٤) .

وعم الاضطهاد اهل العدل والتوحيد ، واتخذ لهم هشام منفى بنفيهم من الارض اليه فى جزيرة « دهلك » -

(١٤٣) ( تاريخ الطبرى ) ج ٦ ص ٥٥٦ ( طبعة المعارف - أحداث سنة ١٠٠ هـ ) .

(١٤٤) ( المنية والامل ) اللوحة ٤٨ .

بفتح الدال وسكون الهاء وفتح اللام - قرب مصوع (١٤٥) . . وهى جزيرة ببحر اليمن « ضيقة حرجة حارة » يضرب بها المثل فى البعد عن العمران ، حتى ليقول الشاعر عن حبيبته :

ولو أصبحت خلف الثريا لزرتها  
بنفسى ولو كانت بدهلك دورها (١٤٦) . !

ولقد زاد من عدا هشام لاهل العدل والتوحيد - اسهامهم النشط ، بل الاساسى ، فى الثورة التى قادها ضده زيد بن على سنة ١٢١ هـ - والتى سنتحدث عنها فى الفصل القادم - ولقد استمر هذا النفى وذلك الاضطهاد على عهد الوليد بن يزيد . . وعندما كلمه البعض فى السماح لهم بالعودة الى اوطانهم ، رفض ، وأصر على الالتزام بما فعله فيهم هشام بن عبد الملك ، بل واعتبر هذا العمل « مما ترجى منه المغفرة لهشام » (١٤٧)

وفى عهدي هشام والوليد بن يزيد اخذ الناس يستسرون بقول العدل والتوحيد ، فيسأل سائل ابا وائلة اياس بن معاوية : « ما يمنعك ان تصف القول فى القدر ، وقد ابصرته ؟ فيقول : قد ، والله ، ناظرت غيلان ، وابصرت الحق والعدل ، ولكنى اكره ان اصلب كما صلب ! » (١٤٨) ، ويشهد عمرو بن دينار ، بمكة ، رجلا

(١٤٥) فلهوزن ( تاريخ الدولة العربية ) ص ٣٤١ ، ٢٤٢ ، ٣٣٤ .

ترجمة د . محمد عبد الهادى أبوريه . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨ م .

(١٤٦) صفى الدين البغدادى ( مراصد الاطلاع على اسماء الامكنة

والبقاع ) تحقيق على البيضاوى . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٤ م .

(١٤٧) ( تاريخ الدولة العربية ) ص ٣٤١ ، ٣٤٢ .

(١٤٨) ( فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ) ص ٣٢٧ .

من أهل العدل والتوحيد تقوده الشرطة الى السجن .  
 فيسأل : « ما لهذا ؟ فيقول الناس له : يتكلم فى القدر .  
 فيقول : اليس أضاف الخير الى ربه ، والشر الى نفسه ؟!  
 قالوا : بلى . قال : فهو أولى بالحق منكم ، فيقولون له :  
 فما يسنعك أن تتكلم ؟! فيقول : أخشى أن يصنع بى ما صنع  
 بهذا ! » . . ( ١٤٩ ) ، وتظل هكذا حال أهل السدس  
 والتوحيد حتى تقوم ثورتهم التى يقتلون فيها الوليد بن  
 يزيد ، ويرفعون بها الى منصب الخلافة خليفة منهم هو  
 يزيد بن الوليد سنة ١٢٦ هـ .

---

( ١٤٩ ) المصدر السابق . ص ٣٢٣ .

## الفصل الثالث

### حقبة الثورة على بنى أمية

في بدايات العقد الثالث من القرن الثاني الهجرى بدأت ثورات المعتزلة ضد حكم الامويين وبالتحديد فى سنة ١٢٢ هـ . . وكانت معارضتهم قبل ذلك لم تتعد النقد والرفض والادانة . . اما حقبة الثورة هذه فهى التى بدأت بثورة زيد بن على ضد هشام بن عبد الملك سنة ١٢٢ هـ .

ولقد كانت ثورة زيد بن على - وهو رأس الشيعة الزيدية بعد ذلك - اولى ثورات المعتزلة ، كما كانت ثورة اعتزالية خالصة ، وذلك لانه لم تكن هناك فى ذلك التاريخ فرقة زيدية ، بالمعنى الذى حدث ووجد بعد ذلك . . وانما كان هناك - من فرق المعارضة - خوارج ، وشيعة امامية يتزعمهم جعفر الصادق . اتحدوا الامامة امامة دينية ، ورفضوا طريق الثورة والخروج على بنى امية ، فى انتظار ان يأذن الله بزوال ملكهم ، ولم يروا الثورة طريقا لزوال هذا الملك . . وكانت هناك المعتزلة يتزعمها فى العراق واصل بن عطاء ، وفى الشام غيلان الدمشقي . .

وكان زيد بن على احد فتيان آل البيت الذين اعتنقوا مذهب المعتزلة ، وتلمذ على يدى واصل بن عطاء

عندما ذهب الى المدينة يبشر بالاعتزال .. وكان لزيد  
 اخ هو محمد الباقر ، وكان أخوه الباقر وجعفر الصادق  
 - « ابن الباقر » - على خلاف معه بسبب دخوله فى  
 الاعتزال .. ولم تكن نقطة الخلاف الجوهرية بين زيد  
 وبين جعفر هى قضية العدل والتوحيد ، فلقد كانوا  
 فيها متفقين ، على وجه الاجمال ، وانما كان الخلاف  
 حول قضية الثورة والخروج .. فالمعتزلة يوجبون  
 الخروج المسلح والثورة على أئمة الجور ، بينما جعفر  
 وانصاره ينكرون ذلك ، ويحذر جعفر انصار الثورة من  
 آل البيت فيقول لهم : « ان بنى أمية يتطاولون على  
 الناس حتى لو طاولتهم الجبال لطلالوا عليها ! وهم  
 يستشعرون بغض أهل البيت ، ولا يجوز أن يخرج  
 واحد من أهل البيت حتى يأذن الله بسزوال  
 ملكهم ! » (١٥٠) .

ولكن فتیان أهل البيت وشبابهم قد بدأ يتبلور فيهم  
 تيار ثورى ، يرفض تحول الامامة على يد جعفر الصادق  
 الى عقيدة روحية ، ويستنكف الخنوع لمظالم الامويين ،  
 وفريق من هذا التيار انفصل عن الامامية ، فيما بعد ،  
 وكون الحركة الاسماعيلية ، التى نهجت نهج المقاومة  
 بالثورة (١٥١) ، والفريق الآخر انضم الى المعتزلة يقوده  
 زيد بن على زين العابدين ..

ومما يؤكد ان هذا الانشقاق فى صفوف أهل البيت  
 كانت قضية الموقف من الثورة والخروج هى سببه الاول  
 والاساسى ، ذلك الاعتراض الذى اثاره محمد الباقر فى

(١٥٠) ( الملل والنحل ) ج ٢ ص ٨٥ .  
 (١٥١) ( أصول الاسماعيلية ) ص ١٠٦ ، ١١١ .

وجه أخيه زيد بن علي عندما قال له أن متابعته لمذهب واصل بن عطاء في الخروج والثورة ، وقوله بأن ذلك هو طريق الامامة ، ينفي عن أبيهم علي زين العابدين صفة الامامة ، وبعبارة الباقر لزيد : انه « على قضية مذهبك ، والدك ليس بامام ، فانه لم يخرج قط ، ولا تعرض للخروج .. » ( ١٥٢ ) . ولقد كان هذا هو بالفعل مذهب واصل ، فلم يكن يرى في الامامة الروحية المهمة الحقيقية للامام ..

ولقد كان المعتزلة ، وفيهم هذا الفريق الشائر من اهل البيت ، بزعامة زيد بن علي ، يتهمون جعفر الصادق وانصار الامامة الروحية بالضعف والخوف من تبعات الثورة ، والركون الى حياة الدعة والهدوء ، والاشتغال بأمور الدنيا والكلف بها .. ولقد دارت مناظرة بين الفريقين شارك فيها واصل وزيد وجعفر الصادق ، وذلك عندما ذهب واصل الى المدينة ، ونزل بمنزل على ابن ابراهيم بن أبي يحيى ، وعقد مجلسا حضره نفر من اهل البيت الذين انخرطوا في مذهب الاعتزال ، وفيهم: عبد الله بن الحسن - وهو والد محمد و ابراهيم ، اللذين سيقودان ثورتين من ثورات المعتزلة ضد بني العباس - وأخوة عبد الله بن الحسن ، وزيد بن علي ، ومحمد بن عجلان ، وأبو عباد اللهبى .. وغيرهم ... ولقد جاءهم جعفر الصادق مع فريق من انصاره . وفي المناظرة بينهما قال جعفر لواصل مشمرا الى ذلك الانقسام الذي حدث في صفوف اهل البيت بدخول فريق من أبنائه الاعتزال : « .. انك ، يا واصل ، اتيت

بأمر تفرق به الكلمة ، وتطعن به على الأئمة ! » فرد عليه وأصل بكلام جاء فيه : « .. انك ، يا جعفر ، واني الهمة ، شغلك هم الدنيا ، فأصبحت بها كلفا ، ومسا أثيناك الا بدين محمد .. فان تقبل الحق تسعد به ، وان تصدف عنه تبوء بائتك .. ! » .. وشارك زيد ابن علي في المناظرة فأغلظ القول لجعفر ، وقال له فيما قال : « ... انه مامنك من اتباع وأصل الا الحسد لنا ! » (١٥٣) .

فهذا الفريق من أهل البيت ، هم اذن معتزلة ، ولم تكن للزيدية فرقة ولا مذهب في ذلك التاريخ ، ومن ثم فان ثورة زيد بن علي هي ثورة معتزلية لحما ودما .. ولقد ظل أمر ماسمى بعد ذلك بالزيدية هكذا زمنا طويلا . فزيد قد « اقتبس الاعتزال من وأصل بن عطاء ، وصارت أصحابه كلها معتزلة » ... (١٥٤) ، وابنه يحيى كان من قبل ثورة أبيه ومن بعدها ، وقبل خروجه هو وحتى صلبه في خراسان على مذهب المعتزلة ، وقبل أن يصلب « فوض الامر بعده الى محمد و ابراهيم » ابني عبد الله بن الحسن (١٥٥) ، وهم معتزلة كذلك .. بل لقد ظلت الزيدية ، حتى بعد تبلورها كفرقة ، معتزلية فيما يتعلق بالاصول ، وكما يقول الشهرستاني : فانهم « في الاصول يرون رأى المعتزلة حذو القذة بالقذة (١٥٦) ، ويعظمون أئمة الاعتزال

(١٥٣) ( فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ) ص ٢٢٥ و ( باب ذكر المعتزلة - من كتاب المنية والامل ص ٢٠ ، ٢١ ) .  
 (١٥٤) ( الملل والنحل ) ج ٢ ص ٨٣ .  
 (١٥٥) المصدر السابق . ج ٢ ص ٨٥ .  
 (١٥٦) القذة : ريشة السهم .



أكثر من تعظيمهم أئمة أهل البيت .. ! « (١٥٧) .. أى  
 أئمة الشيعة الإمامية . ومن هنا يصبح القول بأن الزيدية  
 قد « سبقوا المعتزلة فى الظهور ، سواء على مسرح  
 السياسة أو فى ميدان المعتقدات » (١٥٨) هو قول بين  
 الشذوذ !

وكان الفريق القاعد من أهل البيت يعترض على زيد بن  
 على بأن ثورته وطلبه البيعة بالإمامة له فيها اغتصاب  
 الإمامة من أخيه محمد الباقر وابنه جعفر بن محمد  
 الصادق ، فنفى ذلك الاتهام بأن الباقر لم يدع الإمامة  
 لنفسه ، ولم يدعها أبوهما على بن الحسين ، زين العابدين  
 لأن الإمامة لمن يحارب أئمة الجور لا للقاعدين عن الثورة  
 والقتال ، وفى ذلك يقول زيد : « هؤلاء يقولون : حسدت  
 أخى وابن أخى ، أحسد أبى حقا هو له ؟ لبئس الولد أنا  
 من ولد ! انى لكافر أن جحدته حقا هو له من الله ،  
 ما ادعاها على بن الحسين ولا ادعاها أخى محمد بن على  
 منذ أن أصبحت حتى فارقتى .. ! » (١٥٩) .

وكان بدء ثورة زيد بن على بالكوفة ضد هشام بن عبد  
 الملك ليلة الأربعاء لسبعم بقين من المحرم سنة ١٢٢ هـ ، وكان  
 البعض يجادله فى سبب خروجه علم الامويين ، ويقولون  
 له : اذا كان أبو بكر وعمر قد استأثرا بالخلافة دون أهل  
 البيت ، ومع ذلك فانت لا تبرأ منهما ، وتتولاهما ،

(١٥٧) ( الملل والنحل ) ج ١ ص ١٦٢ ( طبعة القاهرة ، بتحقيق محمد  
 سبند كيلانى ، سنة ١٩٦١ م ) .  
 (١٥٨) ( ثورة زيد بن على ) ص ١٨٣ ، ١٨٤ .  
 (١٥٩) المرجع السابق ص ١٤٢ ( والمرجع ينقل عن ( الحور العين )  
 ص ١٨٨ ) .

وتترحم عليهما ، فماذا فعلت بنو أمية أكثر من ذلك ؟  
فكان يجيب : « ان هؤلاء ليسوا كأولئك ، ان هؤلاء ظالمون  
لى ولكم ولا أنفسهم ! » (١٦٠) .

وكان نص البيعة التى بايعه الناس عليها يقول : « انا  
ندعوك الى كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ،  
وجهاد الظالمين ، والدفع عن المستضعفين ، واعطاء  
المحرومين ، وقسم هذا الفء بين أهله بالسواء ، ورد  
الظالمين ، واقفال الجمر (١٦١) ، ونصره أهل البيت على  
من نصب لهم وجهل حقهم .. (١٦٢) .

وكان زيد يقول للناس : « انه لو لم اكن الا انا وابنى  
لخرجت على هشام .. فليس الامام منا من ارخى عليه  
ستره ، وانما الامام من شهر سيفه .. ! » (١٦٣) .

ولقد شاركت العامة فى هذه الثورة الاعتزالية ، لانها  
لم تخش العقوبات الاقتصادية التى هدد بها هشام بن  
عبد الملك الثوار ، فلقد كتب هشام الى عامله على الكوفة  
يوسف بن عمر يقول له : « .. فادع اليك اشراف اهل  
المصر ، واوعدهم العقوبة فى الابشار واستصفاء الاموال ،  
فان من له عقد أو عهد منهم سيبطىء عن زيد ، ولا يخف  
معه الا الرعاع ، وأهل السواد ، ومن تنهض الحاجة ،  
استلذاذا للفتنة .. فبادهم بالوعيد ، وأعضضهم

---

(١٦٠) ( تاريخ الطبرى ) ج ٨ ص ٢٧٢ ( أحداث سنة ١٢٢ هـ ) .

(١٦١) يقال : جمر الأمير الجند ، أى ابقاهم فى ثغر العدو ولم يرجعهم  
الى أوطانهم .

(١٦٢) ( تاريخ الطبرى ) ج ٧ ص ١٧٢ ( طبعة المعارف - أحداث سنة

١٢١ هـ ) .

(١٦٣) ( ثورة زيد بن علي ) ص ١٠٤ ، ١٤١ .

بسوطك ، وجرّد فيهم سيفك ، واخف الاشراف والاوساط  
قبل السفلة ! » (١٦٤) .

ولقد افلحت خطة هشام هذه مع الثوار ، فانصرف عن  
زيد من بايعه من الاشراف ، الذين خافوا على اموالهم ان  
يستصفىها هشام ، ثم ارادوا تبرير نكوصهم عن الثورة  
ونكثهم بيعة زيد ، فقالوا : ان الامامة كانت في علي بن  
الحسين ، ثم ابنه محمد الباقر ، ثم ابنه جعفر الصادق .  
ولذلك فنحن نرفض امامة زيد ، لانه لا حق له فيها ،  
قالوا ذلك ليموهوا على الناس ، وهم انما رفضوه « لما  
بلغهم ان سلطان الكوفة يطلب من بايع زيدا ، ويعاقبهم ،  
فخافوا على انفسهم ، وخرجوا من بيعة زيد ، ورفضوه  
مخافة من هذا السلطان » (١٦٥) . . . فسماهم زيد  
« بالرافضة » ، وجرّت هذه التسمية على الامامية ، في  
بعض الدوائر ، منذ ذلك التاريخ . . . ولقد كان خذلان  
الرافضة لثورة زيد بن علي سببا في فشلها بعد يومين من  
القتال ضد جيش هشام ، مما جعل الزبدة ، نفرها  
وفروعا يرددون دائما قولهم : « ان الرافضة اضرنا  
وانكا فينا من الضرورة » - « الخوارج » - وبني امة  
الذين ولغوا في دماننا ! » (١٦٦) .

ولقد قاتل زيد بن علي بشجاعة الائمة وعزم الثوار ،  
كان يتمثل به مقبل على الموت بقول الشاعر :

اذل الحبيسة وعز الممات  
وكلا اراه طعنا وبيلا

- 
- (١٦٤) ( تاريخ الطبري ) ج ٨ ص ٢٢٦ . ( احداث سنة ١٢١ هـ ) .
  - (١٦٥) يحيى بن الحسن ( رسائل العدل والتوحيد ) ج ٢ ص ٨١ .
  - دراسة وتحقيق محمد عمارة . طبعة القاهرة سنة ١٩٧١ م .
  - (١٦٦) ( تثبيت دلائل النبوة ) ج ٢ ص ٥٣٥ .

فان كان لابد من واحد

فسيروا الى الموت سيرا جميلا (١٦٧) !

ولما قتل ، دفنه أصحابه سرا ، ثم اكتشف الامويون مدفنه ، فنبشوا قبره ، وصلبوه ، واحتزوا رأسه فبعثوا بها الى هشام بن عبد الملك ، حيث نصبت على باب دمشق ، ثم طيف بها في المدن الكبرى ، مثل المدينة ومصر ، زجرا للثوار .. ثم أحرقت جثته وألقى رماده في نهر دجلة (١٦٨) !

ولقد ظلت المعتزلة تذكر زيدا كواحد من أئمتها « لانه كان صالحا للامامة ، لما أوتي من الصلاح والعلم والفضل ، ولانه قد بايعه فريق من أهل العلم والفضل ، فيجب أن يكون اماما » (١٦٩) ..

بل لقد بكته الخوارج ، ورثوه ، واسفوا على فشل ثورته ، ونعوا على الراقضة خذلانهم له ، وقال شاعرهم حبيب بن جدره الهلالي ، يرثيه ويصف غدر أهل الكوفة به :

يا أبا حسين ، والامور الى مدى

اولاد درزة اسلموك وطاروا

يا أبا حسين ، لو شرارة عصاة

علقتك كان لوودهم اصدار (١٧٠) !

أما ابنه يحيى فلقد قال ، يرثي أياه ، ويستنهض الناس لثورة ثانية :

(١٦٧) ( عيون الاخبار ) مجلد ١ ص ١٩١ .

(١٦٨) أنظر أحداث هذه الثورة مفصلة في كتاب ( ثورة زيد بن علي ) .

(١٦٩) ( المغني ) ج ٢٠ ق ٢ ص ١٤٩ .

(١٧٠) ( ثورة زيد بن علي ) ص ١٢٧ .

خيلى ، عني بالمدينة بلغيا  
 بنى هاشم اهل النهى والتجارب  
 فحتى متى مروان يقتل منكم  
 خياركم ، والدهر جم العجائب  
 وحتى متى ترضون بالخسف منهم  
 وكنتم اباة الخسف عند التجارب  
 لكل قتييل معشر يطلبونه  
 وليس لزيد بالعراقيين طالب (١٧١) !

ثم انسحب يحيى بن زيد ببقايا الثوار الذين نجوا من  
 القتل ، الى خراسان ، فأقام بالجوزجان « منكرا للظلم  
 وما عم الناس من الجور » . وفي أواخر سنة ١٢٥ هـ  
 أو أوائل سنة ١٢٦ هـ - على خلاف فى ذلك - أعلن  
 الثورة على الوليد بن يزيد ، - وكان أمير خراسان نصر بن  
 سيار - وبعد معارك عديدة دخلها مع أنصاره من المعتزلة  
 والثائرين من أهل البيت ضد جيش الوليد الذى قاده  
 سلم بن أحوز المازنى ، قتل يحيى بن زيد ، فعمل  
 الأمويون بجسده فعلهم بجسد أبيه ، اذ احتزوا رأسه  
 فعمثوا بها الى الوليد بن يزيد ، وصلبوا جسده  
 بالجوزجان ، فظل على صليبه حتى قامت ثورة أبى مسلم  
 الخراساني ، فانزل جثته وصلى عليها ووارى عظامه فى  
 قبره هناك . . وكما يقول المسعودى : أن أهل خراسان  
 قد انفجر حزنهم على يحيى بن زيد ، وفى العام الذى دالت  
 فيه دولة بني أمية لم يولد بخراسان مولود الا وسماه أبواه  
 سحر ، أو يزيد ! . . (١٧٢) .

(١٧١) ( مقالات الاسلاميين ) ج ١ ص ١٣٩ .

(١٧٢) ( مروج الذهب ) ج ٢ ص ١٦٧ .

وبعد عام من فشل ثورة يحيى بن زيد ، خرج بالكوفة عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب . في محرم سنة ١٢٧ هـ . . وذلك في عهد مروان بن محمد . فحاربه عامل مروان عبد الله بن عمر . فهزمه . . وفي هذه الثورة كان المعتزلة والزيدية معا في القتال ضد الامويين . فالطبرى يذكر فيمن بايع عبد الله بن معاوية اسم «منصور ابن جمهور» ، وهو من قادة اهل العدل والتوحيد الذين برزوا في الثورة ضد الوليد بن يزيد - التى سنتحدث عنها بعد قليل - ويذكر ان خروج عبد الله بن معاوية كان مع الزيدية (١٧٣) ، وكما قلنا فلقد كانت الزيدية اسما يطلق على فريق اهل البيت الذين انشقوا عن امامة جعفر بن محمد ، واختاروا طريق الثورة على طريق الامامة الدينية ، والروحية ، وانضموا لذلك الى الاعتزال . .

وهكذا شهدت العراق وخراسان ثلاث ثورات قام بها المعتزلة ضد الحكم الاموى فى المدة من سنة ١٢٢ حتى سنة ١٢٧ هـ . . قاد الاولى : زيد بن على « سنة ١٢٢ هـ » والثانية : يحيى بن زيد « سنة ١٢٦ هـ » ، والثالثة : عبد الله بن معاوية « سنة ١٢٧ هـ » .



اما فى الشام ، حيث مقر الخلافة الاموية ، فقد حدثت فى سنة ١٢٦ هـ اكثر المحاولات الثورية الاعتزالية توفيقا ونجاحا ضد الامويين ، وذلك عندما نجحت ثورتهم ضد الوليد بن يزيد ، فقتلوه فيها ، ونصبوا بدلا منه

(١٧٣) ( تاريخ الطبرى ) ج ٧ ص ٣٠٣ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ( طبعة المعارف )

و ج ٩ ص ٤٨ - ٥٢ ( الطبعة الاولى ) ( احداث سنة ١٢٧ هـ ) .

حليفة معتزليا امويا هو يزيد بن الوليد « ٨٦ - ١٢٦ هـ  
٧٠٥ - ٧٤٤ هـ م » ..

كان اختلال حال الدولة الاموية قد قارب بها على دور  
الانهيار ، وذلك عندما انتقل خليفتها الوليد بن يزيد « ٨٨  
- ١٢٦ هـ ٧٠٧ - ٧٤٤ م » بالفسق والفجور والمجون ،  
بل والزندقة من دور الاسرار الى دور الجهر والاعلان ،  
فلقد كان - كما يقول ابن قتيبة - : « ماجنا سفيها ،  
يشرب الخمر ، ويقطع دهره باللهو والغزل ، ويقول اشعار  
المغنين ، ويعمل فيها الالحان ! » (١٧٤) .. كما كان  
« اول من حمل المغنين من البلدان اليه ، وجالس الملهين ،  
واظهر الشراب والملاهي والعزف ، وفي ايامه كان ابن  
سريج المفي ، ومعبد ، والفريض ، وابن عائشة ، وابن  
محرز ، وطويس ، ودحمان (١٧٥) . وغلبت عليه شهوة  
الفناء ، في ايامه ، وعلى الخاص والعام ، واتخذ القيان ،  
وكان متهتكا ماجنا خليعا .. » (١٧٦) .. وفي مصادر  
التاريخ من اشعاره في المجون والفسق ما يابى ذوق عصرنا  
وعرفه أن يثبت المرء في كتاب !

ولقد تعدى الوليد نطاق الفسق والمجون الى الزندقة  
والجهر بفلتات لسان لا يرضاها المجتمع المسلم ، خاصة من  
امير المؤمنين .. فالرواة يروون أنه قد عزم على أن يبنى  
اعلى الكعبة في البيت الحرام قبة يشرب فيها الخمر ،  
ويشرف منها سكران منتشيا على الطائفين ببيت الله  
العتيق ! .. ولما رأى في المصحف ، يوما ، آيات تتحدث

(١٧٤) ( المعارف ) ص ٣٦٦ .

(١٧٥) أنظر أخبار هؤلاء المغنين في كتاب ( الاغانى ) .

(١٧٦) ( مروج الذهب ) ج ٢ ص ١٦٧ ، ١٦٨ .

عن الحساب والجزاء والعقاب ، رمى المصحف بالسهام ،  
وهو ينشد :

تذكرني الحساب ولست أدري  
أحقا ما تقول من الحساب  
فقل لله يمنعي طعمــــــــــــــــامى  
وقل لله يمنعى شرابى !

ومرة ثانية ، فتحه ، فوجد قول الله سبحانه :  
« واستفتحوا وخاب كل جبار عنيد » ( ١٧٧ ) ، فخرق  
صحائفه بسهمه ، وأنشد :

أتوعد كل جبار عنيد  
فها أنا ذاك جبار عنيد  
فان لا قيت ربك يوم حشر  
فقل : يارب خرقنى الوليد ( ١٧٨ ) !

وكان لابد لبلاط ملك هذا مبلغ ترفه ونزقه ومجونه أن  
يتجه الى أموال الناس وثرواتهم بالمصادرة والسلب  
والنهب والاستنزاف .. ولقد عرفت أوروبا في العصور  
الوسطى من يبيع - بالحق الإلهى - صكوك الغفران ،  
وعرف الشرق في عصره الحديث من يبيع الرتب  
والنياشين .. أما الوليد بن يزيد فكان يبيع الولايات  
والعمالات في الدولة ، بما فيها من ثروة ومن فيها من  
بشر وموظفين وامكانيات .. ! فلقد باع ، مثلا ، لنصر  
ابن سيار ولايته على خراسان ، ثم بدا له أن يبيعها مرة  
ثانية لمن يدفع أكثر ، فباعها ، بما في ذلك واليها وعماله ،  
الى يوسف بن عمر .. ! وتحدث المؤرخون عن « الهدايا »

( ١٧٧ ) - إبراهيم : ١٥ .

( ١٧٨ ) ( آملى المرتضى ) ق ١ ص ١٢٨ - ١٣٠ .



التي جاءت اليه من خراسان ، وكيف قسم الوالى على أهل البلاد جمع مكونات « قافلة الهدايا » التي ستذهب الى بلاط دمشق « فلم يدع بخراسان جارية ولا عبدا ولا برذونا فارها الا اعهده » لحمل « الهدايا » وضمت هذه « الهدايا » : ألف مملوك ، مسلحين ، محمولين على الخيل ، وخمسمائة وصيفة ، وأباريق من ذهب وفضة ، وتمائيل للظباء ورعوس السباع والايال .. الخ .. الخ .. ولما خرجت القافلة في طريقها الى دمشق ، استعلم الوليد : هل في محتوياتها ما ييغى من ادوات اللهو والطرب ؟ وخاصة « البرابط » و « العنابير » ؟ ... فاستدرك الوالى وضمنها مراد أمير المؤمنين ! .. وقال البعض يومئذ في ذلك شعرا :

ابشر امين الله ابشر بتباشير  
 بابل يحمل المال عليها كالاباير  
 بفال تحمل الخمر حقائبها طنابير  
 ودل البربريات بصوت البيم والوزير  
 وقرع الدف احيانا ونفخ بالمزامير  
 فهذا لك في الدنيا وفي الجنة تحبير ( ١٧٩ ) !

واذا كان هذا حال بلاط الخليفة ، فان عماله وولاته لابد ان يكونوا على دين ملوكهم فى السلب والنهب والمصادرة والتبدير .. وكان للوليد طفلان ، لم يبلغا الحلم بعد ، فأكره الناس على البيعة لهما بولاية العهد من بعده ،

( ١٧٩ ) ( تاريخ الطبرى ) ج ٨ ص ٢٩٧ ، ٢٩٨ .

واحدا بعد الآخر ، وبعث بذلك رسالة طويلة الى الامصار والنواحي في رجب سنة ١٢٥ هـ ، تعكس سطورها فلسفه الحكم في عصره ودولته ، اذ لا تتحدث الرسالة الا عن الطاعة الواجبة على الناس لحكامهم ، ولا تذكر من القرآن الا الآيات التي تدعو الى الطاعة والخضوع والتسليم ، لان « الله علم ان لقيام لشيء ولا صلاح له الا بالطاعة .. فمن اخذ بحظه منها كان لله وليا ، ولامره مطيعا ، ولرشداه مصيبا .. ومن تركها اضاع نصيبه ، وعصى ربه ، وخسر ديناه وآخرته .. وكان ممن غلبت عليه الشقوة التي تورد اهلها افطع المصارع ، وتقودهم الى شر المصارع .. فالطاعة رأس هذا الامر وذروته ، وسنامه وزمامه ، وملاكه وعصمته ، وقوامه بعد كلمة الاخلاص ! » ثم تمضي الرسالة لتتحدث عن العهد للطفلين : الحكم وعثمان ، باعتباره « من تمام الاسلام ... وان امير المؤمنين لم يكن منذ استخلفه الله بشيء من الامور اشد اهتماما وعناية منه بهذا العهد .. فبايعوا للحكم .. ولاخيه من بعده ، على السمع والطاعة .. فاعلموا ذلك وافهموه ! » .. (١٨٠).

ولقد علم الناس ذلك ، وفهموه ، وأطاعوه .. فبايعوا للحكم وعثمان ..

وبينما كان الوليد بن يزيد يعالج شيخوخة الدولة الاموية واضطراب أمر خلافتها هذا الضرب من العلاج - اذا جازت تسميته علاجا - كانت المعتزلة تنشط وتجمع أمرها وتدبره ، وكانوا يرفعون شعارهم الداعي الى اعادة أمر الخلافة شورى بين المسلمين .. وكان الامير الاموي

(١٨٠) المصدر السابق . ج ٨ ص ٢٩٥ - ٢٩٧ . وانظر ( الاغانى )

ج ٧ ص ٢٥١٠ ، ٢٥١١ .

يزيد بن الوليد بن عبد الملك - « الملقب بالناقص » - أحد الذين دخلوا مذهب الاعتزال ، فعرض على الوليد بن يزيد أن ينزل على رغبة الداعين الى اعادة الامر شورى ... فرفض ، بل ورفض أن يطلق سراح القدرية - « المعتزلة » - المنفيين في جزيرة « دهلك » منذ عهد هشام بن عبد الملك .

وكانت صفات يزيد بن الوليد على الضد من صفات الوليد بن يزيد ، حتى لقد نسجت مصادر التاريخ حول صفاته وأخلاقه وسجاياه بعض الاساطير ، فابن قتيبة ، الذي قدمنا بعض وصفه للوليد - يقول عن يزيد : انه « كان محمود السيرة ، مرضيا .. ويقال : انه مذكور في الكتب المتقدمة بحسن السيرة والعدل ، وفي بعضها : يامبدد الكنوز ، ياسجادا بالاسحار ، كانت ولايتك رحمة ووفائك فتنة ، أخذوك فصليوك ! » ( ١٨١ ) وكان اللقب الاثير لديه : « الشاكر لانعم الله » .. ( ١٨٢ ) ، حتى لقد ذهب عدله ، بعد أن اقترن بعدل عمر بن عبد العزيز ، مثلاً من أمثلة علماء النحر ، فقالوا : « الناقص والاشج أعدلا بنى مروان ! » ( ١٨٣ ) .

ولقد تم تدبير الثورة والبيعة ليزيد بن الوليد بالخلافة خارج دمشق ، في المدن والقرى والنواحي التي غلب عليها الاعتزال ، حول طريق التجارة الداهب منها الى حلب -

( ١٨١ ) ( المعارف ) ص ٣٦٧ .

( ١٨٢ ) الفلقشندي ( مآثر الاناقة في معالم الخلافة ) ج ١ ص ١٥٩ .

تحقيق عبد الستار فراج . طبعة الكويت سنة ١٩٦٤ م .

( ١٨٣ ) ( رسائل الجاحظ ) ج ١ ص ٨٣ ( هامش ) . ( والاشج هو

عمر بن عبد العزيز ) .

وهي التي تحدثنا عنها من قبل - . . وفي ليلة الخميس .  
لثلاث ليال بقيت من جمادى الآخرة سنة ١٢٦ هـ تنكر  
يزيد في ثياب بدوية ، وركب حمارا ، وصحب نفرا قليلا  
من خاصته ، ودخل دمشق ، وكانت قد عقدت له بيعة  
أغلب أهلها سرا ، وكان هناك بمسجد دمشق سلاح  
كثير قد أحضر من أرض الجزيرة ، فدخل الثوار إلى  
المسجد ، وأدوا مع الناس صلاة العشاء ، ثم أخذ الناس  
ينصرفون ، والثوار يبطئون ، فلما استعجلهم حراس  
المسجد كي يفلقوا أبوابه أخذوا يخرجون من باب ويعودون  
للدخول من باب آخر ، حتى أنفردوا بحراس المسجد ،  
فقتلوهم ، واستولوا على مابه من سلاح . . !

وفي صبيحة يوم الخميس زحفت قوى الثوار تقودها  
المعتزلة على أبواب دمشق ، فقتلوا من اعترضهم من  
الحراس ، ودخلوها من جميع الأبواب ، لأنهم قد أتوا من  
كل المدن والقرى المحيطة بها . . فدخل عبد الرحمن بن  
مصاد ، من باب الجابية ، ومعه ألف وخمسمائة بسلاحهم  
. . ودخلت السكاسك من الباب الشرقي ، يقودهم يزيد  
ابن عنبسة . . ودخل أهل داريا ، بقيادة يعقوب بن هانيء  
العيسى ، من باب دمشق الصغير . . ودخل أهل دومة  
وحريستا ، بقيادة عيسى بن شبيب التغلبي ، من باب توما  
. . ودخل أهل دير المران وسطرا والارزة ، يقودهم حميد  
ابن حبيب اللخمي ، من باب الفراديس . . ودخل أهمل  
جرش والحديثة ودير زكا ، يقودهم النضر بن عمسر  
الجرشي ، من الباب الشرقي . . ودخل بنو عذرة وسلامان  
يقودهم ربيع بن هاشم الحارثي ، من باب توما . ودخلت  
جهينة ومن والاهم ، يقودهم طلحة ابن سعيد . . وكانت

اعلام التوار الزاحمين على دمشق تحمل العبارة التي بايع  
الناس عليها يزيد بن الوليد ، وهى : « انا ندعوك الى  
كتاب الله وسنة نبيه ، وان يصير الامر شورى ! » ..

وكان مقصد الجميع ومقر جميعهم حول يزيد بن الوليد  
بمسجد دمشق .. وعند ذلك انتدب الخليفة الجديد  
جماعه من فرسان القوم المبرزين فيهم ، فحاصرت قصر  
الوليد بن يزيد ، وتسوروه عليه بعد ان رفضوا  
توسلاته ، وقتلوه ، وحمل رأسه منصور بن جمهور -  
أحد فرسان القدرية وقادتها - الى الخليفة الجديد ،  
فقالوا له : « ابشر يا أمير المؤمنين بقتل الفاسق الوليد ،  
واسر من كان معه ! » ..

ولما استقر الامر ليزيد ، صعد المنبر ، وخطب في  
الناس خطابا أعلن فيه نهج الحكم الجديد . فقال فيما  
قال :

« ايها الناس ، والله ماخرجت اشرا ولا بطرا ، ولا  
حرصا على الدنيا ، ولا رغبة فى الملك .. ولكنى خرجت  
غضبا لله ولدينه ، وداعيا الى كتاب الله وسنة نبيه ، لما  
هدمت معالم الهدى ، واطفىء نور اهل التقى ، وظهر  
« الجبار العنيد » ، المستحل لكل حرمة ، والراكب لكل  
بدعة ، مع أنه ، والله ، ما كان يؤمن بيوم الحساب ،  
وانه لابن عمى فى الحسب ، وكفى فى النسب .. ايها  
الناس ، ان لكم على الا أضع حجرا ، ولا أجرى نهرا ،  
ولا اكنز مالا ، ولا أعطيه زوجة ولا ولدا ، ولا أنقل مالا  
من بلد الى بلد ، حتى أسد فقر ذلك البلد وخصاصة  
اهله ، بما يغنيهم . فان فضلت فضلة نقلته الى البلد  
الذى يليه ممن هو أحوج اليه . ولا أجركم فى ثغوركم

فافتنكم وافتن اهلاليكم .. ولا اغلق بابي دونكم ، فياكل قويمكم ضعيفكم . ولا احمّل على اهل جزيتكم ما اجليهم به عن بلادهم ، وينقطع نسلهم . ولكن : لكم اعطيتكم في كل سنة ، وارزاقكم في كل شهر ، حتى تستدر المعيشة بين المسلمين ، فيكون اقصاهم كادناهم . فان انا وفيت لكم بهذا فعليكم السمع والطاعة ، وحسن المؤازرة والمكافئة ، وان لم اوف لكم به ، فلکم ان تخلعوني ، ألا ان تستتبيوني ، فان ثبت قبلتم مني ، وان رايتم احدا أو عرفتموه بالفضل والصلاح ، يعطيكم من نفسه مثل ما اعطيتكم ، فأردتم ان تباعوه ، فانا اول من يبايعه ، ويدخل في طاعته .

ايها الناس ، لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق . اقول قولي هذا وأستغفر الله لي ولكم « ( ١٨٤ ) !  
ومما يلفت النظر في هذه الثورة ، وخطاب خليفتها عدة أمور :

اولها : انها اول ثورة تحدث في الشام ضد حكم بني أمية ، الذي استند الى اهل الشام ، حتى لقبت دولتهم بدولة اهل الشام .. فلقد جاء دور الشام في الثورة ، بعد ان كانت قاصرة على العراق وأطراف أخرى بعيدة عن العاصمة دمشق ..

ثانيا : ان القبائل اليمنية التي كانت ، تقليديا ، سند

---

( ١٨٤ ) انظر في أحداث هذه الثورة : ( الامامة والسياسة ) ج ٢ ص ١٠٨ - ١١٢ . و ( تاريخ الطبري ) ج ٩ ص ٢ ، ٣ ، ٦ ، ٨ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٦ ، ٦٠ ، ٦١ . و ( المصنف ) ص ٣٦٧ . و ( تاريخ الدولة العربية ) لفلهوزن . ص ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٨ ، ٣٥٠ ، ٣٥٣ - ٣٥٥ - ٣٥٧ ، ٣٦٠ ، ٣٦٢ ، ٣٦٧ . و ( فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ) ص ١١٢ ، ١١٣ .

الدولة الاموية قد اسهمت بقسط وافر في هذه الثورة ،  
مما سلب بنى أمية « السلاح القبلى » الذى استخدموه  
في ضرب القبائل المناوئة واحداث التوازن فى البلاد  
لمصلحة دولتهم ..

ثالثها : انه لأول مرة منذ عهد الخلافة الراشدة يختار  
الناس خليفتهم بالبيعة والاختيار ، خارجين بذلك عن  
نظام الوراثة الذى ارساه فى الدولة معاوية بن أبى سفيان .  
رابعاً : ان المضمون الذى عبر عنه يزيد بن الوليد فى  
خطابه اعاد الى منبر الخلافة تلك الاقوال والمعانى التى  
افتقدها هذا المقام منذ عهد الخلافة الراشدة ، مما يذكر  
كلمات أبى بكر الصديق .. فهو يقرر حق الامة فى خليم  
الامام اذا لم يف بعهد ومهامه - وهو مبدأ المعتزلة -  
ويذكر ان الاكثر فضلاً وصلاً هو الاولى .. الى جانب  
الحديث عن العدل الاجتماعى ، والمساواة بين الناس ،  
والعدل فى اهل الذمة « حتى يكون اقصاهم كادناهم ،  
وحتى تستدر المعشة بين المسلمين » ..

فهى ثورة ، تمثل عهداً جديداً ، له منهج جديد .. بل  
وغريب اذا قيس بنهج بنى أمية فى حكم الناس ..

اما دور المعتزلة فى قيادة هذه الثورة ، فلقد تحدثت  
عنه وأشارت اليه كل المصادر التى عرضت لها ، تقريباً ،  
فهم يسلكون يزيد بن الوليد فى سلسلة الائمة الذين يعترفون  
بامامتهم « لانه كان بصفة من يصلح للامامة ، وبايعه طبقة  
من اهل الفضل » ( ١٨٥ ) .. وهم برونه أفضل من عمر  
ابن عبد العزيز .. فعندما بايعه قيس بن هانئ العيسى  
قال له : « يا أمير المؤمنين ، اتق الله ، ودم على ما أنت

---

( ١٨٥ ) ( المبنى ) ج ٢٠ ق ٢ ص ١٥٠ .

عليه ، فما قام مقامك أحد من أهل بيتك . وإن قالوا :  
 عمر بن عبد العزيز ، فأنت أخذتها بحبل صالح ، وإن عمر  
 أخذها بحبل سوء ! » ( ١٨٦ ) . . يشير بذلك الى أن يزيد  
 وليها بالاختيار ، أما عمر بن عبد العزيز فقد ورثها وراثته  
 الملك . .

وعندما سأل عيسى بن حاضر عمرو بن عبيد عن رايه  
 في يزيد بن الوليد - الذي لقب بالناقص لنقصه اعطيات  
 بنى أمية - أضفى عليه عمرو بن عبيد صفات الامام كما  
 تراه المعتزلة ، وكما حددها الحسن البصري ، فقال عنه :  
 « انه الكامل ! عمل بالعدل ، وبدأ بنفسه ، وقتل ابن عمه  
 في طاعة الله ، وصار نكالا على أهل بيته ، ونقص من  
 اعطياتهم ما زادته الجبابة ، وجعل في عهده شرطا ولم  
 يجعله جزما . والله لكانه ينطق عن لسان أبي  
 سعيد » ( ١٨٧ ) !

ومن الذين شهدوا القتال في هذه الثورة قوم بلغوا في  
 الاعتزال المقام الذي جعلهم يذكرون في كتب الطبقات ، مثل  
 أبي وهب الكلاعي ، عبيد الله بن عبيد « المتوفى سنة  
 ١٣٢ هـ » ، وأبي عبد الله هشام بن الغاز بن ربيعة  
 الجرشي « المتوفى سنة ١٥٦ هـ » . . فلقد ذكر الجاحظ  
 أنهم من أهل الشام الذين شهدوا « الواقعة مع يزيد بن  
 الوليد في جمهور الغيلانية » ( ١٨٨ ) .

وانتساب جمهور هذه الثورة ، من أهل الشام ، الى

( ١٨٦ ) ( تاريخ الطبري ) ج ٩ ص ٢٧ .

( ١٨٧ ) ( فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ) ص ١١٣ . ( وابوسعيد هو

الحسن البصري ) .

( ١٨٨ ) ( المصدر السابق ) ص ١٠٢ ، ١٠٣ .



عالم المعتزلة الدمشقي : أبى عبد الله - أو أبى أيوب ،  
أو أبى مسلم - مكحول بن عبد الله الشامي « المتوفى سنة  
١١٦ هـ » جعل خصومها - بعد موت يزيد وخلافة مروان  
ابن محمد - يرحمون أهلها ، ودورهم ، ويرددون عبارة :  
« هذا في كبد فكحول » (١٨٩) !! لانهم كانوا على مذهبه  
فى الاعتزال .

وأبو القاسم البلخي ، يذكر فى اقدم تاريخ للطبقات  
والفرق عند المعتزلة ، تحت عنوان : « خروج أهل  
العدل » قوله : « وخرجت الفيلانية مع يزيد بن الوليد  
ابن عبد الملك ، فى سنة ست وعشرين ومائة .. » (١٩٠)  
والخوارزمي يذكر فى احدى رسائله ، كيف انه كان  
لكل فرقة دولة ، فيقول : « ليس من فرق الاسلام  
فرقة الا وقد هبت لاهلها رويحة ، ودالت لهم دولة ، كما  
اتفق لمختار بن عبيد الله للكيسانية ، ويزيد بن الوليد  
للفيلانية ، وابراهيم بن عبد الله للزيدية ، والمامون لسائر  
الشيعة ، والمعتصم والوائق للمعتزلة ، والمتوكل للنواصب  
والحشوية .. » (١٩١) .

والمسعودي يقول عن هذه الثورة : « وكان خروج يزيد  
ابن الوليد بدمشق مع شائعة من المعتزلة ، وغيرهم من  
أهل داريا والمزة من غوطة دمشق ، على الوليد بن يزيد ،  
لما ظهر من فسقه ، وشمل الناس من جوره .. » ...  
ويتحدث عن يزيد بن الوليد فيقول : ان « المعتزلة تفضل  
فى الديانة يزيد بن الوليد على عمر بن عبد العزيز .. وكان

(١٨٩) المصدر السابق . ص ٩٦ .

(١٩٠) المصدر السابق . ص ١١١ .

(١٩١) ( تاريخ الجهمية والمعتزلة ) ص ٥٢ ، ٥٣ .

يزيد يذهب الى قول المعتزلة وما يذهبون اليه في الاصول الخمسة : من التوحيد ، والعدل ، والوعيد ، والاسماء ، والاحكام - وهو القول بالمنزلة بين المنزلتين - والامر بالمعروف والنهي عن المنكر .. » ( ١٩٢ ) .

فهى ثورة معتزلية ، قام بها اساسا معتزلة الشام ، اما معتزلة العراق فانهم ايدوها كل التأييد ..

فالخطبة الشهيرة التى خطبها واصل ، واسقط منها حرف الراء الذى كان لا يحسن نطقه ، خطبها عند عبد الله ابن عمر بن عبد العزيز ، الذى ولى البصرة من قبل يزيد ابن الوليد .. وكان معه نفر من ائمة معتزلة العراق .. ( ١٩٣ ) .

بل لقد همت معتزلة العراق ، أن تسير جيشا يقوده عمرو بن عبيد لنصرة يزيد بن الوليد ، لولا أن الاجل عاجله ، اذ لم تزد خلافته عن أشهر خمسة اقليلًا .. والبلخي يروى عن عمرو بن عبيد قوله لاصحابه : « تهياؤا حتى نخرج الى هذا الرجل فنعينه على امره » .. وبينما عمرو واصحابه على ذلك الاستعداد والاعداد « اذ ورد عليه خبر موت يزيد .. » ( ١٩٤ ) .

وأول والٍ ولاء يزيد بن الوليد على العراق كان هو منصور بن جمهور ، الذى نقول عنه خصوم المعتزلة : انه « كان امراساحافا غلانيا ... وأنه انما صار مع يزيد

( ١٩٢ ) ( مروج الذهب ) ج ٢ ص ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٢ .

( ١٩٣ ) انظر ( فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ) ص ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

وانظر هذه الخطبة في ( نوادر المخطوطات ) المجلد الاول ص ١٣٤ - ١٣٦ .

جمع وتحقيق عبد السلام هارون . طبعة القاهرة سنة ١٩٧٣ م .

( ١٩٤ ) ( فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ) ص ١١٣ .

لرايه في الغيلانية ... فشهد لذلك قتل الوليد بن يزيد «  
 ... ويركيه يزيد بن الوليد ويدافع عنه ، فيقول :  
 « اذا لم أول منصورا في حسن معاونته فمن أولى » (١٩٥) ؟  
 والحارث بن سريح « ١٢٨ هـ ٧٤٦ م » ذلك الذي قاد  
 ثورة ضد بني أمية على عهد هشام بن عبد الملك شارك  
 فيها تيار الارحاء الذي قال اصحابه بالعدل والتوحيد -  
 كما سبق أن ذكرنا في الحديث عن المرجئة بالقسم الاول  
 من هذه الدراسة - والذي ظل هاربا من الدولة ببلاد  
 الترك ، بعث اليه يزيد بن الوليد بالامان له ولمن معه ،  
 وكتب له بذلك كتابا يقول فيه : « أما بعد ، فانا غضبنا  
 لله اذ عطلت حدوده ، وبلغ بعباده كل مبلغ ؛ وسفكت  
 الدماء بغير حلها ، وأخذت الاموال بغير حقها ، فأردنا أن  
 نعمل في هذه الامة بكتاب الله وسنة نبيه .. فقد أوضحنا  
 لك عن ذات أنفسنا ، فأقبل آمنا أنت ومن معك ، فانكم  
 اخواننا وأعواننا » .. ثم كتب الى عامله على العراق  
 عبد الله بن عمر بن عبد العزيز أن يرد الى الحارث  
 وانصاره كل ما كان قد استصفى من أموالهم وسبى مسن  
 ذراريهم .. فعاد الحارث وانصاره الى « مرو » .. وعاش  
 مع انصاره آمنين ، حتى مات يزيد ، وخلفه مروان بن  
 محمد ، فقال الحارث : « انما آمني يزيد بن الوليد ،  
 ومروان لا يجيز امان يزيد ، فلا آمنه .. فدعنا الى  
 البيعة .. » وحارب جيش مروان بن محمد حتى هزم  
 وصلب سنة ١٢٨ هـ .. (١٩٦) .

فهى ، اذا ، ثورة ، قام بها المعتزلة ، وحاولوا فيها

(١٩٥) ( تاريخ الطبرى ) ج ٩ ص ٢٧ ، ٢٨ .  
 (١٩٦) المصدر السابق ٩٠ ص ٤٢ ، ٤٣ ، ٥٣ ، ٦٦ ، ٧٣ .

تطبيق نظريتهم في الامامة والعدل بين الناس . وامنوا في عهدهما الثوار الذين خرجوا من قبل منكرين على ائمتهم الجور والفساد ..

ولكن مروان بن محمد كان يتربص بهذه الثورة الدوائر منذ قيامها ، وكان يقبع في أرض الجزيرة يتحين الفرص ، ويراسل من بقي من امراء بنى امية .. بل انه لم يكن قد بايع ليزيد الا بعد تلكؤ ، وبعد أن بعث اليه يزيد يقول له : « أما بعد ، فاني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى ، فإذا اتاك كتابي هذا فاعتمد على أيتهما شئت . والسلام ! » (١٩٧) ... وكان مروان قد كتب الى أخى الوليد بن يزيد ، بعد مقتله ، يقول : « .. انى مطرق الى أن ارى غيرا فأسطو بانتقام ... ولم اشبه محمدا ولا مروان .. ان لم اشمر للقدرية ازاري واضربهم بسيفي جارحا وطاعنا ! . وما اطواقى الا لما انتظر مما يأتينى عنك ، فلا تهن عن ثارك بأخيك ! ... » (١٩٨) .

ولم يطل الانتظار بمروان بن محمد ، اذ مات يزيد بن الوليد في ١٢ ذى الحجة سنة ١٢٦ هـ « ٢٥ سبتمبر سنة ٧٤٤ م » ، بعد خلافة لم تزد عن مائة واثنين وسسنتين يوما ... (١٩٩) ، فوثب مروان على الخلافة ، وأزال آثار يزيد بن الوليد ، بل نبش قبره وصلبه على باب الجابية ، وقتل كثيرا من المعتزلة وأنصار يزيد ، وفر من دمشق ابراهيم بن الوليد (٢٠٠) الذى كان يزيد قد

- 
- (١٩٧) ( عيون الاخبار ) مجلد ١ ص ١٩٧ .
  - (١٩٨) ( تاريخ الطبرى ) ج ٩ ص ٣٤ ، ٣٥ .
  - (١٩٩) ( تاريخ الدولة العباسية ) ص ٣٥٥ .
  - (٢٠٠) ( تاريخ الطبرى ) ج ٩ ص ٥٤ .

عهد اليه بعد طلب الناس ومشورتهم .. وعزل ولاية يزيد،  
وبعث الى العراق النضر بن سعيد ، ليخلف عبد الله بن  
عمر بن عبد العزيز ... وعند ذلك جمع منصور بن  
جمهور أنصاره من المعتزلة ، وقتلوا جيش مروان ، بل  
وتحالفوا مع الخوارج على حربه .. وظل منصور هذا  
يقاتل مروان وبنى أمية من موقع الى آخر ، ومن معركة  
الى أخرى ، ومن بعدهم أخذ يقاتل بنى العباس ، حتى  
لجأ الى الهند ، ولما هزم ، مضى الى الصحراء فمات عطشا  
وسط الرمال (٢٠١) سنة ١٣٤ هـ .

ولكن فشل ثورة يزيد بن الوليد فى الاستمرار ، وتولى  
مروان بن محمد الخلافة ، لم يزد الدولة الاموية الا  
اضطرابا وتدهورا ، فأخذت المعتزلة تستعد لتجمع امر  
المسلمين ، او أكثرهم على امام منها هو محمد بن عبد الله  
ابن الحسن « النفس الزكية » ، وذلك حتى تعود الخلافة  
« شورى بين المسلمين » ، ويلبها من تتوافر فيه شروطها  
.. واجتهدوا كي يضموا الى موقفهم هذا الشيعة الامامية  
ولكن جعفر الصادق ظل على رأيه فى رفض الخروج  
والشورى ، متمسكا بالامامة الروحية ، وانتظار أن يزيل  
الله ملك بنى أمية ويعطى الخلافة لآل بيت الرسول عليه  
الصلاة والسلام ..

ولقد عبر عمرو بن عبيد عن سعى المعتزلة هذا عندما  
خطب فى جمع من أنصار المعتزلة وأنصار الامامية فقال :  
« ... اننا قد نظرنا ، فوجدنا رجلا له دين وعقل ومروءة  
ومعدن للخلافة ، وهو محمد بن عبد الله بن الحسن ...

(٢٠١) المصدر السابق - ج ٩ ص ٦١ ، ٦٢ ، ١٥٠ ، ١٥١ .

فأردنا أن نجتمع معه فنبايعه ، ثم نظهر أمرنا معه ، وندعو  
الناس إليه ، فمن بايعه كنا معه وكان معنا ، ومن اعتزلنا  
كففتنا عنه ، ومن نصب لنا جاهدناه ونصبنا له على بغيه  
ونرده إلى الحق وأهله ... » ( ٢٠٢ ) .

فكانوا بذلك يستعدون لثورة جديدة يضعون بواسطتها  
أفكارهم في الإمامة والسياسة موضع التطبيق  
والتحقيق .

---

( ٢٠٢ ) ( نظرية الإمامة عند الشيعة الاثنى عشرية ) ص ٣٦٦ ، ٣٦٧  
( والمرجع ينقل عن كتاب المظفرى ( الإمام الصادق ) ج ١ ص ٢٣٢ ) .

## الفصل الرابع

### حقبة الثورة على بنى العباس

في المقال الذي كتبه المستشرق الاستاذ الدكتور نيرج من المعتزلة في « دائرة المعارف الاسلامية » عرض لعلاقتهم بالحركة العباسية في اواخر الدولة الاموية ، وذهب الى « انه خلال الفترة الاخيرة للدولة الاموية كان « واصل » واتباعه يعملون بنشاط في خدمة القضية العباسية ، وأن مذهب « واصل » ومذهب المعتزلة الأوائل كان هو المذهب الكلامي الرسمي للحركة العباسية » ( ٢٠٣ ) .

ورقم الخطأ الكبير والكل في هذا التقييم ، فانه هو الاعتقاد الشائع في كل الدراسات التي تشير الى هذه القضية حتى الآن . ونحن نقول : ان هذا التقييم خاطيء كلية ، لان المعتزلة لم يكونوا يعترفون بأن هناك ما يسمى « بالحركة العباسية .. » ، ولم يكونوا يرون أن « للعباسيين » حقا يورث في الخلافة والامامة ، لانهم ضد الميراث والتوارث في هذا المنصب ، كما أنهم لم يعترفوا في يوم من الايام بأن هناك اماما عباسيا تتم له الدعوة كي يتخلف في الحكم بنى مروان .. بل على العكس من ذلك ، فعندما ظهرت دعوة « العباسيين » ، ووثبوا الى الحكم

( ٢٠٣ ) د نيرج ( دائرة المعارف الاسلامية ) مادة ( المعتزلة ) .

اعتبر المعتزلة ذلك اغتصاباً للسلطة منهم ، اذ كانت العدة تعد والامور تهيأ ليتم نقل السلطة من الدولة الاموية الملكية الى خلافة شوروية يتولاها امام معتزلى ، دعا له المعتزلة ، وعقدوا له البيعة ، وبايعه فيمن بايع خلفاء العباسيين الاول : أبو العباس السفاح وأبو جعفر المنصور وهذا الخليفة المعتزلى الذى تمت بيعته بمكة عندما اضطرب أمر الدولة الاموية هو : محمد بن عبد الله بن الحسن - المعروف بالنفس الزكية - « ٩٣ - ١٤٥ هـ ٧١٢ - ٧٦٢ م » ..

فالمعتزلة كانوا يسعون لاعادة الامر والحكم الى الشورى بين المسلمين ، وكانوا يديرون أحداث الصراع بحيث تفضى الى هذه الثمرة ، وكانوا قد أعدوا البيعة لامام منهم هم ، ومن ثم فانهم لم يكونوا عاملين فى خدمة القضية العباسية بحال من الاحوال .. وذلك هو الذى يفسر ثورتهم ، بل ثوراتهم ضد العباسيين الاول ، وماظلوا يتعرضون له من السجن والاضطهاد حتى بدء عصر المأمون ( ١٩٨ - ٢١٨ هـ ٨١٣ - ٨٣٣ م ) ..

اما تفصيل هذه الحقيقة الهامة ، والوقائع التى تكون لبنات بنائها فانها تنجلى لنا من خلال هذه النقاط :

اولا : ان دعوى العباسيين فى الخلافة تركز الى ان محمد بن الحنفية « ٢١ - ٨٠ هـ ٦٤٢ - ٧٠٠ م » ، قد اوصى بالخلافة الى ابنه أبى هاشم « ٩٩ هـ ١٧٧ م » ، وان أبى هاشم اوصى بها الى على بن عبد الله بن العباس ابن عبد المطلب « ٤٠ - ١١٨ هـ ٦٦٠ - ٧٣٦ م » وان عليا بن عبد الله بن العباس اوصى بها الى ابنه محمد بن على « ٦٢ - ١٢٥ هـ ٦٨١ - ٧٤٣ م » ، وان محمدا -



الذى يلقب بأبى الخلفاء - أوصى بها الى ابنه ابراهيم  
 « ٨٢ - ١٣١ هـ ٧٠١ - ٧٤٩ م » ، الذى كان اول من  
 لقب من هذه السلسلة بلقب الامام ، واشتهر به . وان  
 ابراهيم الامام ، أوصى بها - عندما ساقته جنود  
 مروان بن محمد للموت - الى أخيه أبى العباس عبد الله  
 ابن محمد بن الحارثية « السفاح » « ١٠٤ - ١٣٦ هـ  
 ٧٢٢ - ٧٥٤ م » ، وهو أول من ظهر وعقدت له البيعة ،  
 ثم عهد بها الى أخيه أبى جعفر المنصور عبد الله بن محمد  
 ابن على « ٩٥ - ١٥٨ هـ ٧١٤ - ٧٧٥ م » ، الذى عهد  
 بها الى ابنه المهدي « ١٢٧ - ١٦٩ هـ ٧٤٤ - ٧٨٥ م »  
 .. وهكذا دخل الامر فى بنى العباس .. (٢٠٤) .

تلك رواية العباسيين ، وفرقتهم « الراوندية » ،  
 والسلسلة التى أفضت بالامامة اليهم دون بنى على وغيرهم  
 من الهاشميين .. ونحن نلاحظ أن هذا المنطق مرفوض  
 بمقاييس المعتزلة الفكرية ، فليس هناك فى هذه السلسلة  
 قبل السفاح ، من يعترف المعتزلة له بحق فى هذا الامر ،  
 لأن أحدا من هؤلاء لم يحدث له اختيار وبيعة وعقد ، وهو  
 الطريق الوحيد للامامة عند المعتزلة .. كما أن فكرة أن  
 يوصى واحد الى ولده ، أو أخيه ، أو أن يوصى بها لاي  
 من الناس ، هى فكرة مرفوضة من المعتزلة ، لانها هى  
 فكرة الشيعة الامامية فى عقيدة « التفويض » التى هدمتها  
 المعتزلة بملذبتها فى الاختيار والعقد والبيعة كطريق مفرد  
 لتنصيب الامام .. ولا يمكننا أن نفترض هذه الوصية  
 نوعا من ولاية العهد ، وعقد الامام بالامامة لن بعده ،  
 وأن نعلل عدم اشهار العهد واستكمالها بالبيعة بظروف

السرية التي سادت على عهد الاضطهاد الاموي ، لان اول هذه السلسلة العباسية ، وهو محمد بن الحنفية ، لم يكن اماما اختاره الناس وعقدوا له البيعة ، وهو عند المعتزلة ، مثله مثل ابنه ابي هاشم لا يعدون ان يكون علما من اعلام آل محمد ، الذين قالوا بالعدل والتوحيد ، وتعلمذ عليهم المعتزلة ، واخذوا عنهم الاصول ، ونظروا اليهم نظرة الحب والتقدير والاجلال .. فلم يكونوا ائمة في الحكم والسياسة حتى تكون لهم الوصية فيها والعهد بها الى من يتلقاها عنهم بعد المات ..

اذن ، فهذه « الشرعية » العباسية مرفوضة من المعتزلة بحكم الفكر الذي قام عليه مذهبهم في الامارة وامارة المؤمنين ..

ثانيا : ان المعتزلة لا ينكرون علاقة محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بأبي هاشم ، فهم يقولون ان ابيه ارسله الى ابي هاشم فتعلمذ عليه ، واخذ عنه العلم « ومكث عنده الى ان فارق الدنيا » .. (٢٠٥) .. وكما كان محمد بن علي تلميذا لابى هاشم كذلك كان واصل ابن عطاء تلميذا لابى هاشم ، فرأس السلسلة العباسية هذا كان زميلا لواصل في التلمذة على ابي هاشم ، وينكر المعتزلة ان يكون هناك ما هو اكثر من التلمذة في العلم ، خصوصا وهم لا يعترفون « لامامهم » ابي هاشم بما هو اكثر من « الامامة » في العدل والتوحيد .. ولم يدعوا له امامة في الحكم والسياسة على ما هو معروف في هذا البحث .

ثالثا : ان مصادر التاريخ تؤكد على أن سنة ١٠٠ هـ . كانت السنة التى شهدت بدء الدعوة العباسية ، اذ فيها وجه محمد بن على بن عبد الله بن العباس الرسل والدعاة .. (٢٠٦) .. وهذه السنة هى التالية لوفاة أبى هاشم سنة ٩٩ هـ « ٧١٧ م » .. ولكن وضع محمد ابن على فى هذه الحركة وذلك النشاط لا يمكن أن يكون وضع « الامام » ، بمقاييس المعتزلة ، لما قدمنا من أسباب ولسبب آخر هو أن الحاكم الاموى الذى كان يحكم يومئذ كان اماما عند المعتزلة ، وبمقاييسها ، قالوا بامامته وتولوه ، وهو عمر بن عبد العزيز « ٦١ - ١٠١ هـ ٦٨١ - ٧٢٠ م » . كما سبق أن قلنا .. فلو كان محمد بن على اماما ، على رأى المعتزلة ، لكانوا قد اعترفوا بامامين ، أحدهما على - وهو عمر بن عبد العزيز - والآخر سري - وهو محمد بن على - وهذا مناقض لمذهبهم فى وحدة الامام .

رابعا : ان المعتزلة بايعت زيد بن على سنة ١٢٢ هـ بالامامة ، وتولته ، واعترفت به اماما . ثم بايعت انه يحيى ابن زيد سنة ١٢٥ هـ وتولته واعترفت به اماما .. ثم بايعت يزيد بن الوليد سنة ١٢٦ هـ ، وتولته واعترفت به اماما .. وذلك بنفى اعترافهم بامام عباسي ، بل وحتى وحود تلك السلسلة العباسية التى اختبأ بها العباسيون واصطنعت الراوندية لها دعوى الوصية بالامامة ، لان هذه السلسلة العباسية ، لم اعترف بها المعتزلة ، بالامامة اصحابها لكانت هناك سلسلتان متوازيتان للائمة ، سلسلة

(٢٠٦) تاريخ الطبرى ( ج ٦ ص ٥٦٢ ) طبعة المعارف - احداث سنة ١٠٠ هـ .

بنى العباس ، والاخرى التى انتظم فيها زيد بن على ،  
وابنه يحيى ، ويزيد بن الوليد .. وذلك ، كما قلنا ، ضد  
مذهب المعتزلة فى وحدة الامام ..

خامسا : ان الدعوة التى كانت تناهض الدولة الاموية ،  
باسم الهاشميين ، كانت حتى انهيار الدولة الاموية سنة  
١٣٢ هـ تتم باسم « آل محمد » ، لا باسم العلويين ، او  
العباسيين ، ولقد كان رؤوس هذه الدعوة مستورين ، اما  
قاداتها العلنيون فكان احدهما يسمى « وزير آل محمد »  
وهو ابو سلمة حفص بن سليمان ، مولى السبيع ، والثانى  
كان يدعى « امين آل محمد » ، وهو ابو مسلم الخراساني  
.. وكانت الدعوة تتم لحساب « الرضى من آل محمد »  
.. ومن ثم فان الحديث عن ائمة علويين او ائمة عباسيين فى  
تلك الفترة هو دعاوى اخترعت بعد ذلك لتبرير استئثار  
العباسيين بالحكم ، ولتبرير معارضة العلويين لهذا  
الاستئثار .. وان كان نفى وجود « ائمة » للطرفين او  
لاحدهما لا يعنى نفى وجود مطامع وآمال ومساعى من  
كلا الجانبين لجنى ثمار النجاح الذى يمكن ان تحققه  
المعارضة للامويين والثورة عليهم .. ولا ينفى كذلك  
وجود بلاد يغلب عليها حب بنى فاطمة واخرى سعى اليها  
دعاة بنى العباس (٢٠٧) .

سادسا : ان المعتزلة عندما اضطرب امر الدولة الاموية  
وبعد انقضاء عهد ثورتهم سنة ١٢٦ هـ بموت يزيد بن  
الوليد ، سعوا الى تدبير امر الامامة كى تعود شورى بن  
المسلمين ، واخذوا يجمعون الكلمة حول امام منهم ، وهـ

(٢٠٧) المصدر السابق ج ٧ ص ٤٩ ، ٥٠ ( طبعة المعارف - احداث  
سنة ١٢٩ هـ ) و ( شرح نهج البلاغة ) ج ١٥ ص ٢٩٣ .

في ذات الوقت من آل محمد ، وكان قد سبق واشترك في ثورة زيد بن علي سنة ١٢٢ هـ . وقاتل فيها .. ثم خلف يحيى بن زيد في قيادة الثورة بعد مقتله سنة ١٢٥ هـ .. وهذا الامام هو محمد بن عبد الله بن الحسن ، الذي كان هو واخوته وابوه واعمامه معتزلة ، اخذوا الاعتزال عن واصل بن عطاء بالمدينة مع زيد بن علي ، وكونوا التيسار الثوري في آل البيت ، كما سبقت اشارتنا من قبل ... ولقد سعت المعتزلة لاقتناع الشيعة الامامية ، التي كان يتزعمها جعفر الصادق ، بالبيعة لمحمد بن عبد الله ، ودعوا جعفرا وعددا من شيعته الى اجتماع تحدث فيه عمرو ابن عبيد عن اضطراب امر اهل الشام ، وضرب الله بعضهم ببعض ، وتشتت امرهم ، ثم قال : انفسا قد « نظرنا » فوجدنا رجلا له دين وعقل ومروءة ومعادن للخلافة ، وهو محمد بن عبد الله بن الحسن ، فاردنا ان نجتمع معه فنبايعه ، ثم نظهر امرنا معه ، وندعو الناس اليه ، فمن بايعه كنا معه وكان معنا ، ومن اعتزلنا كففنا عنه ، ومن نصب لنا جاهدناه ونصبنا له على بغيه ، ونردّه الى الحق واهله » .. ثم وجه حديثه لجعفر الصادق فقال : « وقد احببنا ان نعرض عليك ، فانه لا قنأ لنا عن مثلك ، لفضلك ، وكثرة شيعتك .. » ( ٢٠٨ ) ... ولكن جعفر الصادق ابي ، لانه كان يعارض الخروج والقتال والثورة ، ويرى الصبر على بني امية « وان لا يخرج واحد من اهل البيت حتى يأذن الله بزوال ملكهم » ( ٢٠٩ ) ،

( ٢٠٨ ) ( نظرية الامامة عند الشيعة الاثني عشرية ) ص ٣٦٦ ، ٣٦٧  
( والمرجع ينقل عن : المظفرى في كتابه ( الامام الصادق ) ج ١ ص ٢٣٢ )  
( ٢٠٩ ) ( الملل والنحل ) ج ٢ ص ٨٥ .

ولانه كان يعارض مبدأ الشورى والبيعة ، ويقول بالوصية والنص .. ولم يكن محمد بن عبد الله بن الحسن مكتوباً في الكتاب الذي زعموا انه نزل من السماء بالائمة الاثنى عشر؟! .. فعندما سأل عبد الملك بن أعين جعفر الصادق قائلاً : « ان الزيدية والمعتزلة قد طافوا بمحمد بن عبد الله .. فهل له سلطان ؟ قال جعفر : والله ان عندي لكتابين فيهما تسمية كل نبي وكل ملك يملك الارض ، لا والله مامحمد بن عبد الله في واحد منهما ( ٢١٠ ) .

فالمعتزلة ، اذن ، قد رشحوا النفس الزكية اماماً ، وسعوا الى جمع الكلمة عليه ، وعقد البيعة له ، وطلبوا ذلك حتى من التيار الشيعي الذي وقف عند حدود الامامة الدينية والروحية ، طلبا لنفوذه وتأييده .. ولكن ههنا التيار تحفظ ورفض البيعة للنفس الزكية ..

سابعاً : ان هناك حقائق لا تقبل التشكيك على ان المعتزلة مضوا في أمر البيعة للنفس الزكية ، وانهم عقدوا له البيعة ، وعقدها له كذلك - فيمن عقدها - الزيدية ، وكذلك العباسيون ، ومن ثم فان الحديث عن « أئمة » عباسيين كانت تتسلسل فيهم وعنهم الامامة في تلك الفترة هو أمر مرفوض ، والمقولة الصادقة الوحيدة هي أن التدبير والأعداد كان قد تم ، بقيادة المعتزلة ، كي ينقضي بانتهاء الدولة الاموية نظام الملك ووراثة الحكم ، وتعود الخلافة شورى يبايع بها الناس من يختارون ، وأن الامر قد استقر على تنصيب محمد بن عبد الله بن الحسن اماماً على المسلمين ..

أما الحقائق التي تشهد بصدق هذه المقولة . فمن أهمها :

أ - أن السفاح والمنصور ، اللذين وليا الامر في بداية الدولة العباسية كانا عضوين في تنظيم المعتزلة . وبعبارة القاضي عبد الجبار : « السفاح والمنصور كانا على هذا المذهب » ( ٢١١ ) . ويؤكد ذلك قول عمرو بن عبيد للمنصور ، بعد أن انشق العباسيون على المعتزلة ووثبوا على السلطة واستأثروا بها ، قوله للمنصور : « ألت قد عرفت رأيي في السيف أيام كنت تختلف إلينا ؟ » ( ٢١٢ ) . . . وكذلك صحبة المنصور لواصل بن عطاء ، وحديثه بحديث أهل العدل والتوحيد ، والاعراب عن شوقه لانتصار المعتزلة . . فلقد رووا أن المنصور ذهب الى واصل ابن عطاء ، فحدثه أنه قد سمع أبياتا لسليمان بن يزيد العدوي - وكان معتزليا يلثغ لثغة واصل في الرأء - ( ٢١٣ ) وأنه يود سماعها منه ، فذهبا الى منزل سليمان بن يزيد . فأشدهما أبياته :

حتى متى لا نرى عدلا نسر به  
ولا نرى لدعساء الحق أعوانا  
مستمسكين بحق قائلين به  
إذا تلون أهل الجور الواننا  
يا للرجال لءاء لا دواء له  
وقائد هو أعمى قاء عميانا !

---

( ٢١١ ) ( فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ) ص ٢١٣ .

( ٢١٢ ) المصدر السابق ص ٢٣٣ .

( ٢١٣ ) ( الحيوان ) ج ٦ ص ١٩١ .

فقال أبو جعفر : وددت انى رأيت يوم عدل ثم مت «  
(٢١٤) !

فوجود السفاح والمنصور عضوين فى تنظيم المعتزلة  
يستتبع ، استنتاجا ، أن يشتركا فى البيعة للإمام الذى  
عقدت له المعتزلة .

ب - أن أمر بيعة العباسيين ، ضمن المعتزلة لمحمد  
ابن عبد الله لا تقف عند « الاستنتاج » ، ذلك أن الطبرى  
يذكر أن محمد بن عبد الله كان يذكر دائما « أن أبا جعفر  
« المنصور » ممن بايع له ، ليلة تشاور بنو هاشم فيمن  
يعقدون له الخلافة ، حين اضطرب أمر بنى مروان ، مع  
سائر المعتزلة الذين كانوا معهم هناك » . . . وأن ذلك كان  
من أسباب زيادة همه باختفاء محمد بن عبد الله ، لأن له  
فى عنق المنصور بيعة تجعله صاحب الحق الشرعى دون  
المنصور ! ... (٢١٥) .

فمحمد بن عبد الله يؤكد اشتراك العباسيين ، والمنصور  
بالذات ، فى البيعة له ، مع المعتزلة وغيرهم . .

ج - وغير قول محمد بن عبد الله ، يروى الطبرى عن  
أحد رواة ، وهو صالح صاحب المصلى ، قوله : « . . فكان  
شده هرب محمد من أبى جعفر : أن أبا جعفر كان عقد  
له بمكة فى أناس من المعتزلة . . » (٢١٦) .

د - وعثمان بن خالد ، تلميذ وأصل ، وأحد أعلام  
المعتزلة ، وكبار التجار فيها ، يواجه المنصور بهذه

---

(٢١٤) ( فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ) ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(٢١٥) ( تاريخ الطبرى ) ج ٧ ص ٥١٧ ( طبعة المعارف - أحداث

سنة ١٤٤ هـ ) .

(٢١٦) ( المصدر السابق ) ج ٧ ص ٥٢٤ ( طبعة المعارف - أحداث

سنة ١٤٤ هـ ) .



الحقيقة - بعد مقتل محمد بن عبد الله بقليل ، ويؤكد له أن خلافته غير شرعية ، وأن الامام هو محمد بن عبد الله ، وأن له في عنق المنصور بيعة عقدها له مع المعتزلة بمسكة . . فالتبري يروى عن محمد بن عروة بن هشام بن عروة قوله : « انى لعند أبى جعفر ، اذ أتى ف قيل له : هذا عثمان بن خالد قد دخل به . فلما رآه أبو جعفر قال : أين المال الذى عندك ؟ قال : دفعته لأمير المؤمنين ، رحمه الله ! قال : ومن أمير المؤمنين ؟! قال : محمد بن عبد الله . قال : أبايته ؟! قال : نعم ، كما بايعته ! » .

وفي رواية محمد بن عثمان بن خالد - الذى اعتقل مع والده ، وشهد هذا الحوار - يذكر أن المنصور أقبل على أبيه عثمان بن خالد فقال له : « هيه يا عثمان ! أنت الخارج على أمير المؤمنين ، والمعين عليه ؟! فقال عثمان ابن خالد : بايعت أنا وأنت رجلا بمسكة ، فوفيت بيعتى . وغدرت بيعتك ! قال : فأمر به فضربت عنقه » ( ٢١٧ ) !

هـ - وإلى هذه البيعة استند مالك بن أنس في فتواه بأحقية محمد بن عبد الله في الخلافة ، شرعا ، « بمقتضى العهد الذى كان بينه وبين العباسيين » ( ٢١٨ ) ، ودعوته الناس الى الثورة معه ضد أبى جعفر وأبراء ذمتهم من البيعة لبنى العباس لان يمين هذه البيعة كان يمين اكراه ! .

فالبيعة اذن قد تمت للنفس الزكية ، لا لبنى العباس . . ثامنا : لكن . . اذا كان الامر كذلك . . فكيف وثب

( ٢١٧ ) المصدر السابق . ج ٧ ص ٦٠٧ ، ١٠٨ ( طبعة المعارف - أحداث سنة ١٤٥ هـ ) .  
( ٢١٨ ) ( السيادة العربية والشمسية والاسرائيليات ) ص ١٩٣ .  
و ( نظرية الامامة عند الشيعة الاثنى عشرية ) ص ٣٨٢ .

العباسيون على السلطة ، فأزاحوا النفس الزكية ، وأنشقوا على المعتزلة ، واستأثروا بالخلافة ، وساروا فيها على سيرة بنى أمية في وراثتها ملكا عضودا بعد أن أرادتهما المعتزلة خلافة شورية كما كان حالها على عهد الخلفاء الراشدين ؟؟ ..

حتى تتضح لنا الحقائق التي تجيب على هذا السؤال ، لابد أن ننتبه الى أن الحركة التي كانت تسلك سبيل الثورة لتغيير السلطة وقلب الدولة الاموية ، كانت قاعدتها العريضة ، وكذلك قيادتها تشهد وجود تيارين :

أحدهما : تيار شعوبى ، ينطلق فى عدائه للدولة الاموية الى جانب رفضه لمظالمها - من منطلق العداء لعصبيتها العربية التي بلغت حد التعصب ، ولقد تصاعد به هذا الموقف من العداء للعصبية العربية الى العداء للعرب كجنس ، وكذلك العداء للإسلام كدين هربى ، بواسطة أصحاب العقائد المانوية والمجوسية الذين أظهروا الإسلام وأخذوا يكيدون له فى الخفاء .. وكانت فارس ، وخاصة خراسان ، موطن هذا التيار الشعبوى فى حركة الثورة والتغيير ، كما كان قائده هو ابو مسلم الخراسانى « ١٣٧ هـ ٧٥٤ م » « أمين آل محمد » .

ولقد كانت المواريث السياسية لهذا التيار تجعله يميل الى مبدأ توارث الحكم ، لانه ابن الحضارة الفارسية ، عاش فى ظل فلسفة الملك الكسروى .. واذا كان الإسلام لم يمح من فكر الصحابى سلمان الفارسى آثار هذا الميراث ، فانطلق منه الى ما رأى من جعلها فى بيت محمد ، يتولاها على بن أبى طالب ، الذى هو من معدنه .. اذا كان ذلك امر الصحابى سلمان - كما سبقنا اشارتنا - فان

سلطان هذا الميراث الملكي على العامة وقائدهم ابي مسلم الخراساني غير غريب ..

وثانيهما : تيار يرفض الشعوبية ، ويرى في العسروية حضارة تجمع كل الذين أصبحوا يستظنون بها ، بصرف النظر عن أصولهم العرقية وموارثهم الحضارية .. وكان المعتزلة في هذا التيار ، بل على رأسه ، كما أن فكرهم في الشوري ومذهبهم في الامامة بالاختيار يجعلهم ضد الميراث الفارسي في توارث الملك والسلطان ..

ولما كان ابو مسلم الخراساني ، « امين آل محمد » ، ممثلا للتيار الشعوبي في حركة التغيير ، فاننا نستطيع أن نفهم خلافه ، بل وتدبيره اغتيال ابي سلمة حفص بن سليمان الهمداني خلال « المقتول سنة ١٣٢ هـ سنة ٧٥٠ م » ، « وزير آل محمد » ، والذي كان عربيا ينتسب الى همدان ، وهم عرب قحطانيون .. (٢١٩) ، ومن ثم - وهو الاهم - ان نفهم لم كان ابو سلمة يرى ان يصير الامر الى الامام الذي بايعته المعتزلة ، محمد بن عبد الله ابن الحسن ، بكل مايمثله ذلك من رفض للشعوبية ونصرة للشوري ، بينما اختار ابو مسلم الخراساني ان تكون الامرة لابي العباس السفاح ، بكل مايمثله ذلك من ازدهار الفكر الشعوبي وتغيير اشخاص الاسرة الاموية بالعباسية مع بقاء نظام الوراثة في الحكم ، واستبدال العصبيية العربية الاموية بسيطرة الفرس على بلاط العباسيين ومقدرات الدولة في سنواتها الاولى ..

فنحن ، اذن ، امام تيارين مختلفين في اطار حركة

(٢١٩) ابن الاثير الجزري ، عزالدين ( الباب في تهذيب الانساب ) ج ٣ ص ٣٩١ - طبعة دار صادر - بيروت .

التغيير . أحدهما شعوبى ملكى ، والآخر قومى شوروى .

أما كيف التقى التيار الشعوبى الخراسانى بالعناصر العباسية فى حرة الهاشميين ، فأننا نعتقد ان العباسيين كانت لهم آمال فى الاستئثار بالسلطة ، وأن حظهم من الشرعية التى تكتسب بالقرب من الرسول لم يكن كحظ العلويين أبناء فاطمة عليها السلام ، وأنهم كانوا يبحثون لهم عن أنصار يرتكزون عليهم فى الوثوب الى السلطة ، خصوصا بعد ان تمت البيعة لعلوى هو محمد بن عبدالله ابن الحسن ، فكان التيار الشعوبى الملكى هو المتناقض فكريا وقوميا مع التيار الذى بايع للنفس الزكية ، فاتجهه العباسيون الى هذا التيار .. وفى الرسالة التى كتبها محمد بن على بن عبد الله بن العباس - الذى استهل دعوة العباسيين - الى دعائه ونقبائه دليل على هذا الذى نقول : فهو قد استعرض المدن والاقاليم فلم يجد موطننا للدعوة العباسية يمكن أن تقبل فيه وتكتسب الانصار سوى خراسان .. فالكرفة : شيعة على وولده والبصرة : تدين بجميع الفرق ، ولا يعينون أحدا .. والجزيرة : غلبت عليها الخوارج .. والشام : يدينون بطاعة الامويين .. ومكة والمدينة : أغلب أهلها على الولاء لذكرى أبى بكر وعمر ثم خلص الى قوله لدعائه : « .. ولكن ، عليكم بخراسان » ( ٢٢٠ ) !

وفى أهل خراسان هؤلاء ، خاصة تيار أبى مسلم الخراسانى ، كان الفكر الشعوبى الطاقة المحركة فى ثورتهم ضد بنى أمية ، فمحطبة بن شبيب ، أحد قواد أبى مسلم

يخطب في جنده سنة ١٢٠ هـ ، فيقول : « يا أهـل خراسان . هذه البلاد كانت لأبائكم الأولين . وكسـانوا ينصرون على عدوهم لعدلهم وحسن تدبيرهم . حتى بدلوا وظلموا ، فسخط الله عليهم ، فانتزع سلطانهم . وسلط عليهم اذل أمة كانت في الأرض عندهم . فغلبوهم على بلادهم ، واستنكحوا نساءهم ، واسترقوا أولادهم ، فكانوا بذلك يحكمون بالعدل ويوفون بالعهد وينصرون المظلوم ، ثم بدلوا وغيروا وجاروا في الحكم ، واخافوا أهل البر والتقوى من عترة رسول الله ، فسلطكم عليهم لينتقم منهم بكم ، ليكونوا أشد عقوبة ، لانكم طلبتموهم بالثار » (٢٢١) !  
فهذا الفكر الشعوبى الملكى يقدم هنا فلسفة غريبة لاسباب الفتح والصراعات التى أدت إليها الفتوحات . .  
فالفتح العربى واذلال العرب للفرس ، كان عدلا ، لانه عقاب للفرس على جورهم وظلمهم ! وانتصار الشعوبية الفارسية على العرب واذلالهم هو عدل ، لانه انتقام من جور بنى أمية ، وحرمان آل الرسول من حقهم فى الملك . .  
وسيكون الانتقام الشعوبى أشد لانه ، الى جانب اسبابه تلك ، فهو انتقام من فتح العرب واذلالهم للفارسيين ؟ . .  
هذا هو منطق حركة أبى مسلم الخراسانى ، التى وضع العباسيون آمالهم فيها ، كى يجدوا لقدمهم مكانا فى الصراع على السلطة والسلطان . . ولذلك نراهم يلتقون مع هذا التطرف الشعوبى فى العداء للعرب ، فيكتب ابراهيم بن محمد بن على بن عبد الله بن العباس ، الذى كان أول من تلقب بالامام ، يكتب الى أبى مسلم الخراسانى سنة

( ٢٢١ ) ( تاريخ الطبرى ) ج ٩ ص ١٠٦ .

١٣٢ هـ يوصيه باستئصال العنصر العربي من خراسان، ويقول له : « ان استطعت ألا تدع بخراسان احدا يتكلم بالعربية الا وقتلته فافعل ! وأيما علام بلغ خمسة اشبار، تتهمه ، فاقتله ! وعليك بمضر ، فانهم العدو القريب الدار ، فأبد خضراءهم ، ولا تدع على الارض منهم ديارا ؟! » (٢٢٢) .

ولما وقعت هذه الرسالة في يد مروان بن محمد ، وساق ابراهيم الامام الى الموت بسببها ، أوصى ابراهيم - كما قيل - بالامر الى أخيه أبى العباس السفاح (٢٢٣) ، رغم أن السفاح كانت في عنقه يومئذ بيعة لمحمد بن عبد الله ابن الحسن ..

هكذا وجد التيار الشعبي ، الذي قاده بخراسان : أبو مسلم الخراساني ، وجد لنفسه قيادة من آل محمد، في صورة الفريق العباسي الهاشمي .. وبدأت مهمة استبدال الدولة الاموية بالعباسية تلح على التنفيذ ، وبدأت محاولة التجاوز عن البيعة التي عقدت للنفس الزكية يسمى بها أبو مسلم وانصاره لازاحة التيار القومي الشورى من الطريق ..

فبعد القبض على ابراهيم الامام في « الحميمة » ، رحل أبو العباس السفاح مع اهل بيته الى الكوفة ، سرا ونزل على « وزير آل محمد » أبو سلمة حفص بن سليمان الهمداني الخلال .. وعلم أبو سلمة بموت ابراهيم الامام

(٢٢٢) المصدر السابق . ج ٩ ص ١٢٣ . و ( شرح نهج البلاغة ) ج ٣ ص ٢٦٧ ، ٢٦٨ .  
(٢٢٣) ( تاريخ الطبري ) ج ٧ ص ٤٢٣ ( طبعة المعارف - أحداث سنة ١٣٢ هـ ) .

على يد مروان بن محمد ، فعزم على جعل الامر فى آل على  
 اى فى محمد بن عبد الله بن الحسن ، بدلا من بنى العباس  
 وكما يقول الطبرى : فلقد أراد أبو سلمة « تحويل الامر  
 الى آل أبى طالب .. وبدا له - « من البدء بمعنى إعادة  
 النظر والعودة والتراجع » - فى الدعاء الى ولد العباس ،  
 وأضمر الدعاء لغيرهم .. « فانزل السفاح وآله ، سرا ،  
 بدار الوليد بن سعد ، مولى بنى هاشم ، « وكنتم أمهم  
 نحواً من أربعين ليلة عن جميع القواد والشيعه .. » ..  
 ولكن أنصار أبى مسلم فى الكوفة علموا خير وجود السفاح  
 وما أضمره أبو سلمة ، فسعوا الى منزل الوليد بن سعد ،  
 ودخلوا على بنى العباس ، وسلموا على السفاح بالخلافة  
 وأمرة المؤمنين .. ولما فشا الامر ، وأدرك أبو سلمة أن  
 تدبيره قد انتقض ، دخل هو الآخر على السفاح وسلم  
 عليه بالخلافة ، فأعلنه أنصار أبى مسلم بأنهم قد كشفوا  
 تدبيره ، وأن بيعته للسفاح إنما هى تسليم بالامر الواقع ،  
 وقال له أحدهم - أبو حميد - : « على رقبك أنفك يامام ،  
 بنظر أمه » ( ٢٢٤ ) ؟

وأدرك السفاح والمنصور أن هناك خلافا على جعل الامر  
 فيهم ، ولكن خشيتهم كانت من أن يكون أبو مسلم قد  
 تحول عنهم كما هى حال أبى سلمة ، وقال رجل منهم :  
 « ما ندركم ، لعل ما صنع أبو سلمة كان عن رأى أبى  
 مسلم ! » فخافوا جميعا ، ولم يجب أحد ، وقال السفاح  
 أن كان الامر كذلك فنحن معرضون للبلاء .. ثم عزم على  
 أن يبعث المنصور الى أبى مسلم ، فركب قاصدا « مرو »

( ٢٢٤ ) المصدر السابق ج ٧ ص ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٩ . ( طبعة المعارف  
 - أحداث سنة ١٣٢ هـ ) .

فاستقبله أبو مسلم ، وبعد ثلاثة أيام قضاها في ضيافة أبي مسلم ، سأله : « ما أقدمك ؟ » فأخبره بفصل أبي سلمة ، فقال أبو مسلم : « فعلها أبو سلمة ؟! أكفيكموه! » ثم طلب من مرار بن أنس الضبي أن ينطلق الى الكوفة ، وقال له : « اقتل أبا سلمة حيث لقيتَه » ، فكمن مرار لابن سلمة وهو خارج من سمره لدى أبي العباس السفاح فقتله « وقالوا : قتله الخوارج ! » ( ٢٢٥ ) ، فطابت نفس بني العباس واطمأنت لتأييد أبي مسلم وانصاره لهم ضد المعتزلة ومحمد بن عبد الله بن الحسن ..

وكان أمر « مروان بن محمد » لا يزال قائما ، فلم يكن قد فر ولا قتل بعد ، وجيوشه كانت لا تزال تحارب الثائرين .. وكان مركز مقاومة بني أمية للثورة في العراق متمثلا في الجيش الذي يقوده ابن هبيرة ، والذي كان يواجه في « واسط » حصارا من جيش الثائرين الذي يقوده الحسن بن قحطبة ، ولما طال الحصار ، وملت القنائل المحاربة مع ابن هبيرة حربها لحساب مروان بن محمد ، فكر ابن هبيرة في أن يبايع هو وجيشه لمحمد بن عبد الله بن الحسن ، وكما يقول الطبري : « فلقد هم ابن هبيرة أن يدعو الى محمد بن عبد الله بن حسن ، فكتب اليه ، فأبطل جوابه » .. وفي تلك الاثناء عاد المنصور من رحلته الى « مرو » ، فوجه السفاح الى « واسط » « وجرت السفراء بن المنصور وابن هبيرة » ، وعرض عليه الامان ، وان يكتب بذلك كتابا يمضيه الخليفة السفاح ..

( ٢٢٥ ) المصدر السابق ج ٧ ص ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ( طبعة المعارف - احداث

سنة ١٣٢ هـ ) .



ولما كان جواب النفس الزكية قد ابطأ ، واخذ السفاح يرسل الرسل الى القبائل اليمانية من اصحاب ابن هبيرة . بعدهم ويمنيهم . فلقد قبل ابن هبيرة البيعة لبني العباس (٢٢٦) . فانقلت بقايا القوة والشرعية الخاصة بالدولة الاموية في العراق الى صف العباسيين ، وانطلقوا بعد ذلك يطاردون مروان بن محمد ، فأجبروا على بقايا دولته بالشام ، ولحقوا به في مصر فقتلوه . . وتم لهم الامر الذي اغتصبوه !



هكذا نشأت الدولة العباسية ، كانتصار للتيسار الشعبي الملكي في حركة التغير التي شبت ضد الامويين ، وهو الانتصار الذي تحقق ضد التيار القومي الشورى الذي كان يعبر عنه المعتزلة ومن معهم من الذين بايعوا لمحمد بن عبد الله بن الحسن كامام تعود به الخلافة شورى بين المسلمين كما بدأت على عهد الخلفاء الراشدين .

ومن هنا . . وبذلك وحده نستطيع ان نفسر موقف المعتزلة من الدولة العباسية ، منذ قيامها وحتى عصر المأمون . . ذلك الموقف الذي تمثل في رفض هذه الدولة ، وحجب الشرعية عن خلافتها وخلفائها ، ثم تراوح بعد ذلك بين الرفض والمقاطعة وبين الثورة والخروج بالسيف لانتزاع السلطة منها . .

اما الرفض والمقاطعة فلقد ساد حتى مات عمرو بن عبيد سنة ١٤٤ هـ . . واما الثورة والخروج فلقد حدث في سنة

(٢٢٦) المصدر السابق . ج ٧ ص ٤٥٤ . ( طبعة المعارف - أحداث سنة ١٣٢ هـ ) .

١٤٥ هـ بثورة المدينة التي قادها محمد بن عبد الله بن الحسن ، صاحب البيعة الشرعية .. ثم ثورة البصرة التي قادها أخوه إبراهيم بن عبد الله بن الحسن ، ضد أبي جعفر المنصور ..

### المعارضة والمقاطعة :

لم تطل مدة حكم أبي العباس السفاح أكثر من أربع سنوات ، كانت فترة أجهاز على بقايا الأمويين أساسا ، وتوطيد لأركان الحكم العباسي بالعسف والإرهاب ، حتى لقد كان محمد بن عبد الله بن الحسن دائم التمثيل يقول الشاعر :

ما ليت جور بني مروان دام لنسا  
با ليت عدل بني العباس ما كانا !

وفي عهد السفاح قضي حبسه على مقاومة منصور بن جمهور الذي ظل يقاوم في العراق وفارس والهند منذ حكم مروان بن محمد سنة ١٢٧ هـ حتى هزيمته أمام جيش السفاح سنة ١٣٤ هـ ..

أما حكم المنصور فلقد دام أكثر من عشرين عاما ، وهو الذي شهد ألوان المقاومة الاعتالية لبني العباس ، من المعارضة والرفض والمقاطعة إلى الثورة والخروج بالسلاح ...

ولقد عاش عمرو بن عبيد في حكم المنصور نحوًا من ثمان سنوات - وكان موقفه ، وموقف المعتزلة تحت قيادته هو موقف المعارضة والمقاطعة للمنصور وحكمه ودولته .. وذلك بعد أن كان المنصور تلميذه « أيام كان يختلف إلى

المعتزلة « كأحد أعضاء تنظيمها ، بل لقد كان عمرو بن عبيد أثرا جدا لدى المنصور ، فكانت نفقة عمرو يجمعها له المنصور ، ثم تغير الوضع بعد اغتصابهم السلطة من الإمام المعتزلى محمد بن عبد الله بن الحسن . . وبعبارة القاضى عبد الجبار ، فإن المنصور « كان اذا دخل البصرة ينزل على عمرو بن عبيد ، ويجمع له نفقته ، ويحسن اليه ، فعند الخلافة شكر له ذلك » ( ٢٢٧ ) ؟

ولقد بذل المنصور محاولات كثيرة وكبيرة لجذب المعتزلة الى خدمة الدولة العباسية وتأييدها ، وزاد من اجلاله لزعيمها عمرو بن عبيد ، وحاول تقريبه منه والحفاظ على علاقاته السابقة به ، ولكنه فشل فى ذلك تماما . . . فعندما طلب من عمرو أن يأمر المعتزلة بالتعاون مع الدولة رفض بحجة أنها دولة ظالمة . . قال المنصور :

— « يا أبا عثمان ، اتنى بأصحابك استعن بهم .  
— قال عمرو : أظهر الحق تنعم أهلـه — « والحق هنا معناه واسع يشمل اعطاء الامامة لصاحبها الشرعى ! » —  
ومر عمالك بالعدل والانصاف .

— فقال المنصور : انى لاكتب لهم بالطوامير ( ٢٢٨ ) ،  
فأمهم بالعمال نكتب الله وسنة رسوله ، فاذا لم يعملوا  
فما عسانا نفعل ؟

— قال عمرو : يمثل اذن الفارة بجزك عن الطومار ،  
« انك لتكتب فى حو الحك فسندونها ، وتكتب اليهم فى طاعة  
الله فلا ينفذون . انك لو لم ترضهم من عمالك الا بالعدل  
لتقرب به اليك من لاية له فيه . ان الملوك بمنزلة السوق

( ٢٢٧ ) ( فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ) ص ٢٣٤ .

( ٢٢٨ ) صحاح الورق .

وانما يجلب الى السوق ما ينفق فيها .. ان حاشيتك  
اتخذوك سلما لشهواتهم ، فأنت كالأخذ بالقرنين ، وغريك  
يجلب ! ان هؤلاء لن يغفوا عنك من الله شيئا ...

— فقال المنصور : — وقد نزع خاتمته — هذا خاتمي .  
خذه ، وول من شئت ، واثت بأصحابك أولهم !

— قال عمرو : ان أصحابي لا يأتونك وهؤلاء الشياطين  
على بابك ، فان هم أطاعوهم أفضبوا الله ، وان عصوهم  
أغروك والبوك عليهم — « والشياطين الذين عناهم عمرو  
هم الخراسانية جند أبى مسلم وأتباعه » .. ادعنا بعدلك  
تسخ أنفسنا بعونك . ببابك ألف مظلمة أردد منها شيئا  
نعلم أنك صادق !

— فقال المنصور : وقد رغب عمرو فى الانصراف —  
أمرنا لك بعشرة آلاف .

— قال عمرو : لا حاجة لى فيها .

— فقال المنصور : والله لتأخذنها .

— قال عمرو : والله لا آخذها .

— فقال المهدي : — وكان حاضرا — يحلف أمير المؤمنين ،  
وتحلف أنت ؟!

— فقال عمرو : من هذا الفتى ؟

قال المنصور : هذا محمد ابنى ، وهو المهدي ، وهو  
ولى عهدي .

— فقال عمرو : أما والله لقد البسته لباسا ماهو من  
لباس الأبرار ، ولقد سميته باسم ما استحقه عملا ،  
ولقد مهدت له أمرا أتمم ما يكون به ، أشغل ما يكون  
عنه ! — ثم التفت الى المهدي وقال : — نعم يابن أخى ،

إذا حلف أبوك أحثه عمك . لان أباك أقوى على الكفارات  
من عمك ؟!

— قال المنصور : بلغنى أن محمد بن عبد الله بن الحسن  
كتب اليك كتابا !

— فقال عمرو : قد جاءنى كتاب يشبه أن يكون كتابه .

— قال المنصور : أحبته ؟

— فقال عمرو : الست قد عرفت رأيى فى السيف أيام  
كنت تختلف إلينا ؟

— قال المنصور : أفتختلف ؟

— فقال عمرو : ان كذبتك تقية لاطفن لك تقية ؟!

— قال المنصور : أنت والله الصادق البار ! .. فهل  
لك من حاجة ؟

— فقال عمرو : نعم ، لا تبعث الى حتى أجيبك !

— قال المنصور : اذا لا تلقنى أبدا !

— فقال عمرو : هى حاجتى !

فاستودعه الله ، ونهض ، فاتبعه المنصور ببصره ،  
وقال :

كلكم يمشي رويد كلكم يطلب صب

غير عمرو بن عبيد ! « (٢٢٩)

وكان عمرو بن عبيد لا يتسامح مع أحد من المعتزلة ان  
هو عمل فى خدمة العباسيين ، وعندما ولى ولاية الأهواز  
أخذ أصحابه — وهو شبيب بن شبة — قاطعه عمرو ،  
فلما زاره يوما رفض أن يكلمه .. ويروى الرواة أن شبيب

(٢٢٩) ( فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ) ص ٢٣٢ - ٢٣٥ و ( مروج

الذهب ) ج ٢ ص ٢٣٩ ، ٢٤٠ و ( عيون الاخبار ) مجلد ١ ص ٢٠٩ ،

مجلد ٢ ص ٣٣٧ و ( أمالى المرتضى ) ق ١ ص ١٧٤ ، ١٧٥ .

عطس في حضرة عمرو ، فلم يقل له : يرحمك الله ، فجعل شبيب يرفع صوته بعبرة : الحمد لله ، ثم يكررها ، فقال له عمرو : « لو أعدتها حتى تخرج نفسك ما سمعت مني : يرحمك الله » (٢٣٠) .

وكان فريق من فتيان المعتزلة ورجالاتها يحدون مناجرة العباسيين بالقتال والخروج عليهم بالسيف ، ولكن مذهب عمرو في التمكن ، واستكمال شروط الخروج ، وربما تجارب الفشل أيام زيد بن علي سنة ١٢٢ هـ ويحيى بن زيد سنة ١٢٥ هـ ونزيد بن الوليد سنة ١٢٧ هـ كلها كانت تزيد من إصراره على الوقوف في تلك المرحلة عند المعارضة والمقاطعة للعباسيين ، ولقد انتقد أبو عمير الزعفراني موقف عمرو بن عبيد هذا ، بل هاجمه قائلا له :

— « انى أخالك جباناً !

— فقال عمرو : ولم ؟!

— قال الزعفراني : لآنك مطاع ، ولا تنأجر هذا الطاقة !

— فقال عمرو : وبحك ! هل الحند أشد من جندهم ؟ ورجالهم أشد من رجالهم ؟! أما رأيت صنيعهم نفلان ، وتخلد لانهم نفلان ؟! .. والله لو ددت أن سيفهم اختلفا في بطني حتى بلغوا منحري ، كلما انتهبا إلي ذلك أمدا ، وإن الناس أقسموا على كتاب الله وسنة نبيه » (٢٣١) !

وقال أبو الفزاري يوما لعمرو بن عبيد : « ما تقول في رجل رضى بالصبر على ذهاب دينه ؟! فقال : أنا ذاك !

(٢٣٠) ( فضل الاعتزالي وطبقات المعتزلة ) ص ٢٣٦ .

(٢٣١) المصدر السابق . ص ٢٣٦ .

فقال ايوب : وكيف ، ولو دعوت اجابك ثلاثون ألفاً! فقال عمرو : والله ما اعرف موضع ثلاثة اذا قالوا وقوا ، ولو عرفتهم لكنت رابعهم « (٢٣٢) !

ويعال ان عمرو بن عبيد كان يشترط لتمام التمكن من الخروج ان يجتمع له ثلثمائة ويضعه عشر رجلا من نوعه هو ، وهم عده الدين فائقوا مع الرسول في عزوه بدر فهزموا اضعافهم من المشركين . . ويعال كذلك ان اشتراطه هذا النوع من الرجال - المماثل له - قد ادخل الطمينة على ابي جعفر المنصور ، حتى قال ردا على من انباه : « ان عمرو بن عبيد خارج عليك . . فقال : هـو لا يرى ان يخرج على الا اذا وجد ثلثمائة وبضعة عشر رجلا مثل نفسه . وذلك لا يكون » (٢٣٣) !

ولقد كان ذلك هو ما حدث بالفعل . . فلما مات عمرو ابن عبيد سنة ١٤٤ هـ ، بدأت ثورة المعتزلة ضد العباسيين سنة ١٤٥ هـ .

### ثورة المدينة :

قاد هذه الثورة محمد بن عبد الله بن الحسن ، وهو الامام الذي عقدت له المعتزلة والزيدية وغيرهما الامامة عندما اضطرب امر الامويين زمن مروان بن محمد ، والذي بايعه العباسيون قبل ان ينكثوا بيعتهم له ويغتصبوا السلطة منه ومن المعتزلة وعامة المسلمين . .

(٢٣٢) ( تاريخ الطبرى ) ج ٧ ص ٥٢٢ ( طبعة المعارف - أحداث سنة ١٤٤ هـ ) .

(٢٣٣) ( فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ) ص ٢٣٢ . و ( باب ذكر المعتزلة من كتاب النية والامل ) ص ٢٤ .

وكان النفس الزكية . واخوه ابراهيم قد اختفيا من  
اعين بنى العباس منذ سنة ١٣٢ هـ . . وكان السفاح يلج  
فى طلبهما . ويكتب الى ابيهما عبد الله بن الحسن يقول  
له عنهما ما قاله الشاعر :

اريد حياتاه ويريد قتلى

عذيرك من خليلك من مراد (٢٣٤) !

ولكن طلب المنصور لهما كان أشد من طلب السفاح . .  
وكان نهر من بنى هاشم يخفقون الامر على المنصور  
بقولهم : ان اختفاء محمد راجع الى معرفته بأنك قد  
بايعته من قبل بالخلافة ، فهو « يعلم أنك قد عرفته يطلب  
هذا الشأن قبل اليوم ، فهو يخافك على نفسه ، ولا يريد  
لك خلافا » . . . ولكن نفرا آخر حذر المنصور ، وأنبأه  
ان النفس الزكية يستعد للخروج ، وقال له : « والله  
ما آمن وثوبه عليك ، وانه لا ينام ! فرأيك فيه ! » . .  
ولقد اطلع المنصور عبد الله بن الحسن على كتاب بعثه  
النفس الزكية الى هشام بن عمرو التغلبي يدعوه فيه الى  
نفسه ، فحاول عبد الله بن الحسن ، عبثا ، أن يهدىء  
من مخاوف المنصور . . (٢٣٥) .

وكان المنصور يعلم ما للنفس الزكية من سمعة حسنة  
بين المسلمين ، وما له فى أعناق الكثيرين من بيععة تمت  
بالشورى والاختبار ، كما كان يعلم مذهب المعتزلة فى  
الاستعداد للتمكن من النجاح فى الثورة والوثوب . . ولقد  
استقر فى نفوس الناس ، حتى عامتهم أن خروج النفس  
الزكية أمر محتم حتى قيل : انهم « كانوا يجدون خروجه

(٢٣٤) ( الاغانى ) ج ٢٤ ص ٨٣١١ .

(٢٣٥) المصدر السابق . ج ٢٤ ص ٨٣١٢ ، ٨٣١٣ .



على أبي جعفر في الرواية « (٢٣٦) والمأثورات ؟! .. ولذلك قرر المنصور أن يحارب هذه الثورة المنتظرة بخطة ذات شعب ثلاث :

أولها : أن يدس في صفوفها العيون كي يختبر المواقف والاشخاص .. فلقد أرسل يوما رسولا الى عمرو بن عبيد ، بكتاب على لسان النفس الزكية . فقرأ عمرو الكتاب ، ثم وضعه ، ولما طلب الرسول الجواب قال له : ليس له جواب . قل لصاحبك : دعنا نجلس في هذا الظل ونشرب من هذا الماء البارد حتى تأتينا آجالنا في عافية ! ولم تجز عليه حيلة المنصور ودسيسته (٢٣٧) .

ولكن حيلة مثل هذه جازت على عبد الله بن الحسن . والد النفس الزكية ، فلقد بعث اليه المنصور عقبة بن سلم بن نافع بن الازدر الهنائي ، بكتاب على لسان المعتزلة القاطنين ببعض قرى نواحي خراسان . والح عقبة - وهو متنكر - على عبد الله بن الحسن أن يكتب له جوابا الى الانصار الذين أرسلوه .. فقال له عبد الله بن الحسن : « أما الكتاب فاني لا اكتب الى أحد ، ولكن أنت كسابي اليهم ، فأقرئهم السلام ، وأخبرهم أن ابني خارج لوقت كذا ... وكذا .. » فأسرع عقبة الى المنصور ، وأخبره الخبر .. (٢٣٨) .

وثانيتهما : أن يضيق عليهم الخناق ويرهقهم من أمرهم عسرا .. فجند العيون والجواسيس من رقيق الاعراب ،

(٢٣٦) ( تاريخ الطبري ) ج ٧ ص ٥٥١ ( طبعة المعارف - أحداث سنة ١٤٤ هـ ) .

(٢٣٧) ( عيون الاخبار ) مجلد ١ ص ٢٠٩ .

(٢٣٨) ( الاغانى ) ج ٢٤ ص ٨٣١٤ .

وجعل لاحدهم البعير والآخر البعيرين ، وانطلقوا في مظان  
 النفس الزكية وأخيه ، في صورة عابري السبيل والضالين  
 وواردى المياه ، يظهرون فجأة ويفرون سريعا ، ويتجسسون  
 .. (٢٣٩) حتى اضطر النفس الزكية الا يقيم بموطن  
 الا بقدر مسير البريد من موطنه هذا الى العراق (٢٤٠) ..  
 ولقد اضطرته المطاردة والتضييق الى ان يذرع اقطار  
 الارض من المدينة الى مكة الى الكوفة الى البصرة الى عدن  
 الى السند ، راكبا البحر حيناً وسالكا الصحارى وشعاب  
 الجبال أحيانا ، حتى لقد سقط منه ابنه الصغير من فوق  
 قمة جبل بالحجاز في إحدى المطاردات ، فمات ! .. وحتى  
 اضطر الى التنكر بالعمل في رفع الماء من بعض آبار المدينة  
 « يناول أصحابه الماء ، وقد انغمس فيه الى رأسه » ..  
 وحتى اضطر أخوه ابراهيم الى الاختفاء من المنصور في  
 الكوفة عندما هجمها بجثا عنه ، فلما ضاقت عليه الارض  
 فلم يجد ملجأ اضطر الى التنكر والجلوس على مائدة طعام  
 المنصور !؟ .. (٢٤١) .

وثالثتها : العمل على التعجيل بثورتهم وخروجهم قبل  
 ان يكتمل لهم التمكن والاستعداد . ولتحقيق ذلك كان  
 يطعمهم ويفريهم بالكتب المزورة على السن قواده وانصاره  
 الى النفس الزكية « يدعونه الى الظهور ، ويخبرونه انهم  
 معه ، فكان محمد - « يصدق ذلك » - ويقول : لو التقينا

- 
- (٢٣٩) ( تاريخ الطبرى ) ج ٧ ص ٥١٩ ( طبعة المعارف - أحداث  
 سنة ١٤٤ هـ ) .  
 (٢٤٠) المصدر السابق . ج ٧ ص ٥٣٤ ( طبعة المعارف - أحداث  
 سنة ١٤٤ هـ ) .  
 (٢٤١) المصدر السابق . ج ٧ ص ٥٥٢ ( طبعة المعارف - أحداث  
 سنة ١٤٥ هـ ) .

مال الى القواد كلهم « (٢٤٢) ! وأيضا باعتقاله إياهم عبد الله بن الحسن ، وأعمامهم : حسن بن الحسن ، وداود بن الحسن ، وإبراهيم بن الحسن ، ومحمد بن عبد الله بن عمر بن عثمان بن عفان - وهو اخوهم لامهم : فاطمة بنت الحسين - وعددا كبيرا من آل علي ، شدهم المنصور في الوثاق ، ومعهم نحو من أربعمائه من القبائل الموالية لهم بالمدينة مثل جهينة ومزينة وغيرها ، ساقهم الى السجن بالهاشمية في العراق ، حيث سجنوا في ظلام دامس ودائم حتى كانوا لا يعرفون مواقيت الصلاة « الا بأحزاب كان يقرؤها علي بن الحسن » ! .. ثم بدأ يقتلهم واحدا ، بعد واحد ، بالتدريج ..

وعندما قتلوا محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان أخذوا رأسه فطافوا بها في المدن ، وكانوا يحلفون للناس انها رأس محمد بن عبد الله ، موهمين إياهم أنه النفس الزكية ، حتى يتحلل الناس من بيعتهم له ، ويقلعون عن تعلقهم به وانتظارهم لخروجه وثورته على المنصور ! ..

ولقد اثمرت هذه الخطة ، ذات الشعب الثلاث ، التمجيل بخروج محمد بن عبد الله بن الحسن قبل اتمام الاستعداد ، حتى قال البعض عن ذلك : « ان محمدا أخرج فخرج قبل وقته الذي فارق عليه اخاه إبراهيم » وان الحاج المنصور وعامله على المدينة رياح بن عثمان ابن حيان المري « أخرج محمدا حتى عزم على الظهور » (٢٤٣) !

(٢٤٢) المصدر السابق . ج ٧ ص ٥٥٩ ( طبعة المعارف - أحداث

سنة ١٤٥ هـ ) .

(٢٤٣) المصدر السابق . ج ٧ ص ٥٥٢ ( طبعة المعارف - أحداث

سنة ١٤٥ هـ ) .

هكذا أجبرت خطة المنصور النفس الزكية على اجهاض الاستعداد للخروج .. فأعلن ثورته بالمدينة في أول رجب سنة ١٤٥ هـ - ويقال لليلتين بقيتا من جمادى الآخرة - ولقد اهتزت المدينة لظهوره فيها - وكانوا ينادون عليه : المهدي ! المهدي ! - واضطرب الامر حتى اسرع الناس لشراء الطعام ، فباع البعض حلى نسائه ! .. وهجم محمد ابن عبد الله بأنصاره على السجن فأفرج عمن فيه ، ووضع الوالى وأصحابه مكانهم - واستولى على بيت المال ... وخطب في الناس خطبة أدان فيها اغتصاب العباسيين للحكم والخلافة ، وأعلن « ان أحق الناس بالقيام بهذا الدين أبناء المهاجرين الاولين والانصار المواسين » .. وكان شعاره وشعار ثورته اللون الابيض ، فبيض وبيض الناس ، على حين كان السواد شعار العباسيين .. وأعلن في الناس أن البيعة قد تمت له ، وأنها عامة وشاملة ، وقال : « والله ماجئت وفي الارض مصر يعبد الله فيه الا وقد أخذ لى فيه البيعة .. » .. وجعل في ولاية المدينة : عثمان بن محمد ابن خالد بن الزبير ، وعلى قضائها : عبد العزيز بن المطلب ابن عبد الله المخزومى ، وعلى شرطتها : أبا القلمس عثمان ابن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، وعلى ديوان العطاء : عبد الله بن جعفر بن عبد الرحمن بن المسور ابن مخزومة .. وأفتى بالخروج معه وتأيده مالك بن انس ولما سأله الناس : ان فى اعناقنا بيعة لابي جعفر ؟ قال : « انما بايعتم كارهين ، وليس على كل مكره يمين ! » فأسرع الناس الى بيعة النفس الزكية .. (٢٤٤) ، وبايعه

(٢٤٤) المصدر السابق . ج ٧ ص ٥٥٢ ، ٥٥٤ ، ٥٥٦ ، ٥٦٠ ( طبعة المعارف - أحداث سنة ١٤٥ هـ ) .

العلويون . وولد جعفر وعقيل ابني أبي طالب ، وولد عمر ابن الخطاب ، وولد الزبير بن العوام ، وسائر قریش ، وأولاد الأنصار .. (٢٤٥) ، وشرع يرسل الولاة من قبله الى المدن والاقاليم ، ويرسل الرسل والدعاة الى الانحاء . فولى على مكة الحسن بن معاوية بن عبد الله بن جعفر . وعلى اليمن : القاسم ابن اسحاق ، وعلى الشام : موسى ابن عبد الله .. وولى امر السلاح : عبد العزيز بن الدارودي .. (٢٤٦) ، وكان قد بعث باخوته وأولاده الى البلاد دعاة لبيعته ومبشرين بظهوره وامامته ، فبعث الى مصر ، على بن محمد ، والى خراسان : عبد الله بن محمد ، والى اليمن : الحسن بن محمد ، والى الجزيرة : موسى بن عبد الله ، والى الرى : يحيى بن عبد الله ، والى المغرب : ادريس بن عبد الله .. كما أن البصرة كان بها أخوه ابراهيم بن عبد الله بن الحسن .. (٢٤٧) .

ولقد وصل خبر ظهور النفس الزكية الى المنصور وهو بمكان على نهر دجلة يدعى « الخلد » ، فاستشار أصحابه ، فيشروه بفشل ثورة محمد بن عبد الله ، لان المدينة لا تملك مقومات الصمود والصبر على الحصار ، فهى بلد لا مال فيها ولا رجال ، ولا سلاح ولا كراع ، اهلها « ليسوا بأهل حرب ، بحسبهم ان يقيموا شأن أنفسهم ! » ، وطلبوا منه أن يوجه جيشه ويجمع جموعه لما سيحدث بالبصرة ، مركز الاعتزال وشيعة العلويين .. فشرع المنصور فى ذلك

(٢٤٥) ( مروج الذهب ) ج ٢ ص ٢٣٣ .  
 (٢٤٦) ( تاريخ الطبرى ) ج ٧ ص ٥٦١ ( طبعة المعارف - احداث سنة ١٤٥ هـ .  
 (٢٤٧) ( مروج الذهب ) ج ٢ ص ٢٣٤ .

لساعته .. كما شرع في حصار المدينة اقتصاديا ، فمنع الطعام والحبوب التي تأتي المدينة من الشام عن طريق حصارها عند وادي القري (٢٤٨) ، وطلب الى والى مصر أن يسد خليج أمير المؤمنين الذي حفره عمرو بن العاص عام الرمادة سنة ٣٣ هـ كي تصل عن طريقه الحبوب والغذاء من مصر الى بحر القلزم ، أمر بسده حتى لا يأتي الى المدينة مدد من انصار النفس الزكية بمصر (٢٤٩) .. ثم كتب الى كل أمراء البلاد أن يرسلوا اليه الاجناد ، بحيث يتوالى وصولها كل يوم ، وكانت الكوفة مركز التجمع والاستعداد لخروج البصرة وثورتها المنتظرة ..

اما المدينة فلقد ارسل اليها جيشا من جند خراسان ، يقوده عيسى بن موسى بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس ، ومعه محمد بن أبي العباس السفاح .. وجهز هذا الجيش تجهيزا عاليا ، وأغدق عليه المال والميرة والسلاح والخيل والبغال ..

ولقد أدرك النفس الزكية حرج مركزه في المدينة ، وضعف امكانياتها في الصمود والقتال ، فاستشار أنصاره ، فحبذ البعض الخروج عنها الى مصر ، وقالوا له : « !لست تعلم أنها أقل بلاد الله فرسانا وطعاما وسلاحا ، واضعفها رجالا ؟ فقال : بلى ، فقالوا : تعلم أنك تقا تل أشد بلاد الله رجالا وأكثرها مالا وسلاحا ؟ فقال : بلى ، فقالوا : الرأي أن تسير بمن معك حتى تأتي مصر ، فوالله لا يردك راد ، فتقاتل الرجل بمثل سلاحه وكراعته ورجاله

(٢٤٨) ( تاريخ الطبري ) ج ٧ ص ٥٧٨ ( طبعة المعارف - احداث سنة ١٤٥ هـ )  
(٢٤٩) القلقشندي ( صبح الاعشى ) ج ٣ ص ٢٩٨

وماله .. ولكن نفرا من اهل المدينة استعاذوا بالله من الخروج منها ، فهي مدينة الرسول ، وروى أحدهم عن الرسول حديثا يقول فيه : « رأيتني في درع حصينة . فأولتها : المدينة » .. وطلبوا منه أن يبقى في مدينته الرسول ، فهي الدرع الحصينة !

ولم يكن أنصار النفس الزكية يشكون من قلة ، فالى جانب اهل المدينة ، عامة ، كانت معه كل القبائل التي تحيط بها ، ومن بينها : جهينة ، ومزينة ، وسليم ، وبنو بكر ، واسلم ، وغفار .. ولكن المدينة لم تكن سالحة للصمود فى الحصار ، خاصة بعد أن قطعت عنها امدادات مصر والشام ..

ولقد بدأ جيش المنصور حصاره لها فى اليوم الثانى عشر من رمضان سنة ١٤٥ هـ ، فسد منافذها بالخيل والرجال والسلاح الا منفذا واحدا فى ناحية مسجد أبى الجراح كى يفر منه من يرغب فى الهرب من جيش محمد ابن عبد الله أو اهل المدينة .. ولما اشتد الحصار خطب النفس الزكية فى أنصاره ، وقال : « أيها الناس ، ان هذا الرجل - « عيسى بن موسى » - قد قرب منكم فى عدد وعدة ، وقد حلتكم من بيعتى ، فمن أحب المقام فليقم ومن أحب الانصراف فلينصرف ! فتسللوا حتى بقى فى شردمة ليست بالكثيرة » بعد أن كانوا نحوا من مائة ألف !

ودار القتال شديدا بين الفريقين ، وأبلى أصحاب محمد ابن عبد الله بلاء حسنا ، وكان على راياتهم شعار النبى يوم حنين : « أحد ، أحد ! » ولكنهم هزموا فى يوم الاثنين ، الرابع عشر من رمضان سنة ١٤٥ هـ ، وقتل النفس الزكية ، وقطعت رأسه فأرسلت الى المنصور ،

حيث طيف بها في الآفاق .. اما أصحابه الذين صمدوا معه في القتال فقتلوا ، ثم صلبوا صفين على جانبي الطريق ما بين « ثنية الوداع » حتى دار عمر بن عبد العزيز : ووقف أمام كل صليب حارس يحول دون الجثة ودون أهلها حتى لا يواروها التراب ، ودام ذلك ثلاثة أيام ، حتى تأذى الناس من الرائحة ، فأمر عيسى بن موسى بالجثث فالقيت من فوق جبل سلع لتسقط في « الفرج » مقبرة اليهود (٢٥٠) !

وهكذا أخفقت هذه الثورة التي قادها النفس الزكية كي يعيد بها الخلافة شوري ، وأجهضت عندما فقدت شرط التمكّن الذي كان عمرو بن عبيد شديد الحرص على التمسك به والتأكيد عليه .

### ثورة البصرة :

لم تكن ثورة البصرة التي قادها ابراهيم بن عبد الله بن الحسن ، أخو النفس الزكية ، مستقلة عن ثورة المدينة التي تحدثنا عنها ، بل كانت جزءا منها وقابعة لها .. فلقد كان محمد و ابراهيم معا ، يدبران ويختفیان ، كما كانا عضوين في تنظيم المعتزلة ومن أئمة هذا التنظيم .. ولقد كان الاجل المضروب بينهما لاعلان الثورة في الحجاز والعراق في آن واحد لم يحن بعد عندما نجحت خطة المنصور في اجبار النفس الزكية على التعجيل بظهوره و اعلان ثورته بالمدينة ، ولذلك يروي البعض أنبا ظهور

(٢٥٠) ( تاريخ الطبري ) ج ٧ ص ٥٧٧ - ٥٨٥ ، ٥٨٨ ، ٥٩٠ ، ٥٩٧ ، ٦٠١ ، ٦٠٣ ( طبعة المعارف - أحداث سنة ١٤٥ هـ ) .



النفس الزكية عندما جاء الى ابراهيم بالبصرة ، مع امره  
 له بالظهور وعلان الثورة هو ايضا . اصاب ابراهيم الرعب  
 والغم والوجوم .. ولكن اصحابه سهلوا عليه الامر ..  
 (٢٥١) ، وكان ابراهيم مختفيا قبل ذلك في البصرة ، يتردد  
 بينها وبين الكوفة ، وياخذ البيعة لاخيه النفس الزكية  
 بامرة المؤمنين .. وكان والى البصرة من قبل ابي جعفر  
 المنصور - سفيان بن معاوية - يميل الى غض الطرف عن  
 نشاطه الثوري ضد الدولة ، بل لقد قيل انه بايعه سرا .  
 وضلل اثنين من قادة المنصور كانا قد حضرا يرقبان الامر  
 ويتجسسان اخبار ابراهيم ، وفي الليلة التي ظهر فيها  
 ابراهيم - اول ليلة من رمضان سنة ١٤٥ هـ - دعاهما  
 سفيان عنده ، فاحتبسهما حتى يسهل لابراهيم الخروج ،  
 فخرج ابراهيم بانصاره ، واقتحم السجن فاخرج من فيه  
 من المعارضين ، وكانت عدة جند جيش ابراهيم الذين  
 يأخذون العطاء من ديوانه يوم خرج اربعة آلاف ، فيهم  
 كوكبة من فرسان المعتزلة وبرز المقاتلين الذين قاتل  
 بعضهم في ثورة يزيد بن الوليد وما بعدها من الوقائع وابام  
 اللقاء ..

ولقد استقر الامر لابراهيم في البصرة والاهواز وفارس  
 واكثر سواد العراق ، ولما بلغه خبر مقتل النفس الزكية ،  
 حول انصاره البيعة بالامامة له ، وازدادت عزيمتهم  
 وتصميمهم على قتال المنصور ، لان من يقتل النفس الزكية  
 لابد أن يكون جديرا بالعداء مستوجبا للقتال ، وبعبارة  
 الطبري : فان ابراهيم لما اتاه نعى اخيه .. « أخبر الناس

(٢٥١) المصدر السابق . ج ٧ ص ٦٢٨ ( طبعة المعارف - احداث سنة

١٤٥ هـ ) .

.. فازدادوا فى قتال أبى جعفر بصيرة ! » وعند ذلك خرج ابراهيم بجيشه « فى المعتزلة وغيرهم من الزيدية ، يريد محاربة المنصور » (٢٥٢) ، وكان ذلك بعد العيد .. والتقى ابراهيم بجيشه مع جيش المنصور فى « باخمري » من أرض « الطف » على مسافة ستة عشر فرسخا من الكوفة (٣٥٣) ، وكان على جيش المنصور عيسى بن موسى ، الذى قاتل النفس الزكية بالمدينة فى رمضان .. وكساد النصر أن يكون من نصيب ابراهيم وجيشه ، بل لقد بدا أصحاب عيسى بن موسى فى الفرار .. وكان الحر شديدا ، فتضايق ابراهيم من « قبائه الزرد » ، ففك أزراره ، فنزل الزرد الى ما تحت ثدييه ، وحسر عن لبتة (٢٥٤) ، فاتته نشابة عائرة - « أى نبل لا يدري من رمى به » - فأصابته فى لبتة ، فعاتق فرسه ، وتقهقر ، فاستدار أصحاب عيسى بن موسى ، وشغل أصحاب ابراهيم بأمره ، فدأرت الدائرة عليهم ، « فقتل ابراهيم وقتلوا عن آخرهم وقتلت المعتزلة بين يديه صبورا وكان فيهم بشر الرجال - من أئمة المعتزلة - يقاتل بين يدي ابراهيم ، وعليه مدزعة صوف ، متقلدا سيفا حمائله تسعة ، تشبها بعمار ابن ياسر ! .. وكان بشر زاهدا ، سمى بالرجال لانه كانت له رحلة للحج كل عام ، وهو القائل يعبر عن بنفسه للمنصور : أن فى قلبى حرارة لا يسكنها الا برد العدل

(٢٥٢) ( مقالات الإسلاميين ) ج ١ ص ١٥٤ .

(٢٥٣) ( مروج الذهب ) ج ٢ ص ٢٢٥ .

(٢٥٤) اللبة : موضع القلادة من الصدر .

او حر السيف ! (٢٥٥) .. » . ولقد أسكنها حر السيف  
عندما قاتل ثم قتل مع وجوه أصحابه في يوم الاثنين لخمس  
ليال بقين من ذى القعدة سنة ١٤٥ هـ ، اى بعد ظهور  
ابراهيم في البصرة بثلاثة اشهر الا خمسة أيام ..

والدور الذى نهض به قادة المعتزلة فى ثورة البصرة  
يتحدث عنه قتال رجالهم فى معارك هذه الثورة ، وخاصة  
يومها الاخير ، كما يتحدث عنه دورهم فى الجهاز الادارى  
والعسكرى الذى اقامته هذه الثورة منذ اعلانها ، فكانت  
قيادة الشرطة فى المعتزلة ، تولاه ابراهيم بن نميلة  
العشمى ، وكان خليفة ابراهيم بن عبد الله بن الحسن .  
وكان على القضاء عباد بن منصور .. اما مقدمة الجيش  
فكان عليها المضاء بن القاسم الثعلبى .. وكان صاحب  
رابة القتال عبد الله بن خالد بن عبيد الله الجدلى ...  
وكان والى على فارس : عمرو بن شداد .. كما كان هناك  
كثيرون من الفرسان ، ورماة الحندق (٢٥٦) ، الذين تحدث  
عنهم البلخى والجاحظ والقاضى عبد الجبار .. ولمسا  
انهزمت الثورة فر عدد من الذين نجوا من القتال الى بلاد  
المغرب - وفيهم بعض اولاد بشر الرحال - فلحقوا  
بمعتزلتها ، وأسهموا فى نشر الاعتزال هناك (٢٥٧) .

---

(٢٥٥) ( مقالات الاسلاميين ) ج ١ ص ١٥٤ . و ( فضل الاعتزال وطبقات

المعتزلة ) ص ١١٣ .

(٢٥٦) الحندق - تضبط بفتح الحاء والداال - والحدقة : سواد العين  
الاعظم . والمراد : مهرة الرماة .

(٢٥٧) ( فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ) ص ٢١٢ - ٢١٥ . و ( تاريخ  
الطبرى ) ج ٧ ص ٦٢٢ - ٦٢٤ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٣ - ٦٣٨ ، ٦٤٦ ،  
٦٤٧ . ( طبعة المعارف - احداث سنة ١٤٥ هـ ) . و ( باب ذكر المعتزلة  
- من كتاب النية والامل ) ص ٢٤ .

هكذا قامت ثورة المعتزلة ضد المنصور سنة ١٤٥ هـ ،  
فاستمرت مابين المدينة والبصرة خمسة اشهر قبل ان  
تهزم امام تفوق جند الخراسانيين . وهكذا اضساف  
المعتزلة الى قائمة الائمة الذين استحقوا الامامة بالاختيار  
والبيعة ، والعقد : محمد بن عبد الله بن الحسن ، واخاه  
ابراهيم ، لانهم - كما يقول القاضي عبد الجبار - : « ثبت  
في جملتهم من يصح بيعته اقامة الامام ، خصوصا ابراهيم  
فان عامة اصحابه كان من المعتزلة » (٢٥٨) .

## الفصل الخامس

### حقبة المعارضة والثأيد

كانت ثورة المعتزلة سنة ١٤٥ هـ هي آخر ثورات المعتزلة المسلحة ، ونهاية نشاطهم المسلح ضد العباسيين ، وبعدها تميز نشاطهم من نشاط الزيدية . وبدأت الزيدية تواصل مسيرة الخروج والمقاومة المسلحة ، منفردة بقيادة ذلك النمط من انماط التغيير للسلطة ، ومحتفظة في ذات الوقت بعلاقات فكرية تربطها بالمعتزلة ، ومتمتعة ، في نشاطها هذا ، بتأييد قطاع من المعتزلة ، هم مدرسة البغداديين على وجه التحديد ..

ففي خلافة المأمون خرج وثار الامام الزيدي محمد بن ابراهيم بن طباطبا « المتوفى سنة ١٩٩ هـ سنة ٨١٤ م » .. وبعد موته بايعت الزيدية لمحمد بن محمد بن زيد بن علي .. كما ظهرت في بلاد الطالقان بخراسان دعوة زيدية قادها محمد بن القاسم بن عمر بن علي بن الحسين سنة ٢١٩ هـ ، وبايعته الزيدية اماما مهديا ... وفي سنة ٢٥٠ هـ ظهر في الكوفة يحيى بن عمر بن الحسين بن عبد الله بن اسماعيل بن جعفر بن ابي طالب ، وقاد الزيدية في ثورته وثورته ضد العباسيين .. وفي نفس التاريخ قامت دولة زيدية ، كثمرة لثورة زيدية ، في

طبرستان « ٢٥٠ - ٣١٦ هـ » .. في سنة ٢٨٨ هـ  
تأسست في صنعاء ، باليمن أشهر دول الزيدية وأهمها ،  
عندما بويع بالامامة يحيى بن الحسين سنة ٢٨٨ هـ ..  
(٢٥٩) ، وهى الدولة التى ظلت قائمة حتى اسقطتها ثورة  
اليمن سنة ١٩٦٢ م .

كان هذا هو الاستمرار الزيدى فى المقاومة المسلحة  
والخروج .. اما المعتزلة فانهم سلكوا للمقاومة سبلا أخرى  
لم يكن من بينها الخروج المسلح ، ربما لفقد شرط التمكّن  
وتخلف ضمان النجاح ، وربما لعبرة الفشل فيما تقدم لهم  
من ثورات ، وربما لتزايد النشاط الفكرى والعقلى الذى  
استدعاه قيام التحديات الفكرية التى ظهرت من الشعوبية  
وفرق المانوية والمجوس ، وكذلك الغنوصية والنساطرة  
ثم النصارى واليهود .. وما تطلبه ذلك من الاهتمام  
بالفلسفة ، وفلسفة اليونان خاصة ، وادوات الجدل  
العقلى ، ومنطق أرسطو بالذات ، مما طبع المعتزلة بالطابع  
الفلسفى الغالب ، وكثر فى صفوفها الفلاسفة والحكماء ،  
وباعد بينها وبين جماهير العامة ، فابتعد بها عن امتلاك  
وقود الثورة ، وأثقل خطاها على درب الثورة بقيود  
الحكمة والرزانة التى هى شأن الفلاسفة وطابع أصحاب  
النظر العقلى وديدن الحكماء .

اما السبل التى سلكتها المعتزلة فى معارضة الدولة  
العباسية ، فلقد كانت كثيرة ومتنوعة ..

\* فهم قد تصدوا للفكر الشعبوى الذى أسفر عن  
وجهه ، وكذلك الذى استتر بمذاهب الفرس وفكرها  
الدينى القديم ، وما ادخله اصحاب هذا الفكر فى المجتمع

( ٢٥٩ ) ( ثورة زيد بن علي ) ص ١٥٦ - ١٦٢ .

العباسي من زندقة وبلط والحاد ومجون . استخدموها كأسلحة لتسفيه احلام العرب وهدم عقائد الاسلام . . ومن يقرأ الجزء الخامس من « المغنى » معاضى القضاء عبد الجبار ابن احمد يعلم جهد المعتزلة فى محاربة الفرق التى ظهرت فى ذلك العصر كى تجتث العروبة والاسلام من الاساس . .

✽ وهم قد ظلوا على موقف المقد والمعارضة للعباسيين مما جر عليهم الاضطهاد والسجن والتعذيب . ولقد استمر ذلك حتى عهد المأمون « ١٩٨ - ٢١٨ هـ ٨١٣ - ٨٣٣ م » فدخل السجن فى عهد الرشيد أبرز قادة المعتزلة ومفكرتهم سجنهم بالجملة ، وأصدر أوامره بمنع فكرهم والجدل فى نظرياتهم ، وتحريم علم الكلام ، الذى كانوا هم فرسانه وأول من أنشأه فى الثقافة الاسلامية ، حتى اضطر - كما سبق أن ذكرنا فى القسم الاول من هذه الدراسة - الى الافراج عن نفر منهم كى يناظروا « السمنية » فى بلاط ملك السند عندما تحدى فكر الاسلام ، وارسل بذلك الى الرشيد . . ومن الذين سجنوا فى ذلك العهد بشر بن المعتز ، وثمامة بن أشرس . . وغيرهما كثيرون . .

✽ على أن أهم مظهر يجسد معارضة المعتزلة للعباسيين فى ذلك العصر كان تأسيس مدرسة المعتزلة البغداديين . . تلك المدرسة التى كان تأسيسها فى النصف الثانى من القرن الثانى الهجرى ، أى عقب فشل ثورة سنة ١٤٥ هـ . . والتى كان مؤسسها بشر بن المعتز « المتوفى سنة ٢١٠ هـ ٨٢٥ م » .

وكل الذين أرخوا للمقالات ، وكذلك الذين أشاروا فى دراساتهم الى المعتزلة ومدارسها وتياراتها ، يتحدثون عن

وجود مدرستين في صفوف المعتزلة : . على العهد العباسي ، مدرسة البصريين ومدرسة البغداديين . . دون أن يدور واحد منهم الأسباب التي أوجدت تلك الخلافات العنصرية ، مما استتبع قيام مدرستين في إطار الاعتزال . . وقبل أن نقدم تفسيرنا لهذه الظاهرة ، نود أن ننبه إلى أن هذه التسميات - البصريين والبغداديين - لا تعني أن هذا التمايز والاختلاف قد حكمته أسباب جغرافية ، فمن بين من عاش ببغداد من أئمة المعتزلة من كان في تيسار المعتزلة البصريين ، ومن بين المعتزلة البغداديين من لم يكن مستقره في بغداد . . فهما مدرستان تتمايزان فكريا ، لا جغرافيا . . أما سر تسمية أحدهما بالمعتزلة البصريين ، والثانية بالبغداديين فراجع إلى القضية التي من أجلها تم هذا التمايز والاختلاف في إطار الاعتزال . .

فلقد مر في الحديث عن الفضل ، والافضل ، والمفضول - بالقسم الثاني من هذه الدراسة - . . . أن قدامى المعتزلة ، أي أولئك الذين سبقوا عصر تأسيس بغداد « ١٤٥ هـ - ٧٦٢ م » على يد المنصور العباسي ، كانوا يفضلون : أبا بكر ، فعمر ، فعليا ، فعثمان . . . وإن مدرسة المعتزلة البغداديين ، أي الذين ظهروا في العصر العباسي ، بعد تأسيس بغداد ، قد اجتمعوا على تفضيل على بن أبي طالب على سائر الصحابة . . فتفضيل على كان هو القضية التي أوجدت ماسمى بمدرسة المعتزلة البغداديين ، وهي قضية أثارها هذا النفر من أئمة المعتزلة في العصر العباسي ، أي عندما اغتصب العباسيون السلطة ، وضربوا وقهروا الثورة المعتزلية التي كان العلويون يحاربون فيها مع المعتزلة ، ثم استمروا في قهر



ثورات العلويين ، زيدية وغير زيدية .. ومارسوا ضدهم ما مارسه الامويون ضد الهاشميين .. فكان تفضيل مدرسة البغداديين المعتزلية لعلى بن ابي طالب موقفا سياسيا تعاطفت فيه وبه هذه المدرسة مع العلويين المضطهدين ، واتخذت به موقفا مناوئا ومعارضاً لسلوك العباسيين هذا ، بعد ان عجزت عن المناوأة والمعارضة بالثورة والسيف والخروج .. فهو اذا موقف سياسى . وليس مجرد جدل عقيم حول قضية عقيمة عفى عليها الدهر وتجاوزها الزمان !

اما مدرسة المعتزلة البصريين فانها هى التى استمر اعلامها يرون فى التفضيل ، وترتيب الصحابة فيه ، نفس مذهب اسلافهم الذين عاشوا قبل تأسس بغداد ، اى قبل العصر العباسى ، وسميت « بالبصريين » ، لان البصرة كانت فى ذلك التاريخ السابق موطن قيادة المعتزلة الذين قرروا هذا المذهب فى التفضيل ..

فهذا التمايز والخلاف الذى حدث بين المعتزلة ، كان المظهر المجسد للموقف السياسى الذى اتخذه من الدولة العباسية ، عندما كان رفضهم للحكم العباسى يعبر عن نفسه تأسيس مدرسة البغداديين الرافضة لقهر بنى العباس لثورات العلويين ونشاطهم السياسى ، وهو الرفض الذى استمر فى التعبير عن الموقف العام للمعتزلة ، حتى جاءت اواخر سنوات حكم الرشيد ، فبدأ فى المعتزلة تيار يهادن العباسيين ، ثم يمنحهم قدرا متزايدا وناميا من التأييد ، فتبلور هذا التيار فى مدرسة المعتزلة البصريين ..

واذا كانت نشأة مدرسة المعتزلة البغداديين قصد اربطت بالسياسة ، كما أشرنا ، فان الحال كان كذلك

ايضا في نشأة مدرسة المعتزلة البصريين .. فلقد أشرنا من قبل الى أن اغتصاب العباسيين للسلطة والدولة والثورة من المعتزلة كان ثمرة لغلبة تيار العنصر الشيعوي الخراساني ، الذي قاده أبو مسلم الخراساني ، على التيار القومي العقلاني الذي كان يمثلته المعتزلة ومن والاهم ، ولم يؤد قتل المنصور لابي مسلم « ١٣٧ هـ ٧٥٤ م » الى تخليص الدولة من نفوذ ذلك التيار ، وانما الذي حدث هو استبدال قبضة أبي مسلم العسكرية الفظة في تعاملها مع الخلفاء الذين صنعهم ، بقبضة البرامكة الناعمة المترفة التي تملك الوزارة والنفوذ ، وتحتضن التيارات العسكرية الشيعوية ، وترعى أصحاب العقائد القديمة والنحل التي يناصبها المعتزلة العداء .. ولذلك فاننا نريد أن نلفت النظر الى ذلك العام ١٨٨ هـ - سنة ٨٠٣ م الذي تخلص فيه الرشيد من نفوذ هذه الاسرة وحكمها بما سمي « بنكبة البرامكة » ، وأن نؤرخ به لعهد جديد بدأ فيه العباسيون مرحلة حاولوا فيها الافلات من قبضة التيار الشيعوي الخراساني الذي صنع خلافتهم ، وأن يقيموا نوعا من التوازن بين عناصر الامة والاصول الحضارية لاجناس رعاياها ، وذلك طلبا لاسترداد السلطة والنفوذ الذي استأثرت به الاسرة البرمكية ، وتقربا الى العناصر المعارضة والثائرة ، واستهدافا لبلورة الشخصية الموحدة للامة الواحدة ، مستفيدين من حالة الرخاء والامن التي سادت عصر الرشيد ، والتي جعلت الدولة لا تحتاج كثيرا ، كما كان الحال في الماضي ، للقبضة الخشنة للجند الخراسانيين .

ونحن نريد أن نربط بين التخلص من نفوذ البرامكة ،

وبين افراج الرشيد ، بشكل جماعى ، عن ائمة المعتزلة المسجونين ، فليس ماتقدمه كتب المقالات والفرق من سبب لذلك بالمقنع وحده ، فهي تقول : انه افرج عنهم لينظروا رجلا من السمنية فى بلاط ملك السند (٢٦٠) ! وتلك ، لعمرى ، مهمة لا تحتاج للافراج عن حزب سياسى وفرقة مذهبية بكاملها ، وتخفيف ما فرض عليها وعلى فكرها ونشاطها من قيود .. اذ ان ذلك الهدف المتواضع يكفى فيه الافراج عن مناظر او اثنين ، مثلا ، اما اطلاق سراح المعتزلة ، أعداء الشعوبية ، والذين قاتلوا ضد سيطرة الجند الخراسانى على الدولة العربية الاسلامية ، فاننا نراه ثمرة من ثمرات الجهد الذى بذله الرشيد لتخليص الدولة من تلك السيطرة التى كانت للشعوبية عليها بنكبته للبرامكة سنة ١٨٨ هـ .

ويؤكد مذهبنا هذا ان الرواية تذكر ان الرشيد قد اعتقل بشر بن المعتز لانه قيل له : ان بشرا « رافضى » ، أى علوى شيعى ، فلما قال بشر فى سجنه شعرا يوضح مذهبه ، وجاء فى هذا الشعر قوله عن مذهب المعتزلة :

لسنا من الرافضة الغلاة  
ولا من المرجئة الجفاة  
لا مفرطين ، بل نرى « الصديقا »  
مقدما والمرضى « الفاروقا »  
نبرا عن عمرو ومن معاوية

ونقل هذا القول الى الرشيد « افراج عنه » (٢٦١) ! .  
فهو افراج سياسى ، لاسباب فكرية وسياسية ، وهو

(٢٦٠) ( باب ذكر المعتزلة - من كتاب النية والامل ) ص ٣١ .  
(٢٦١) المصدر السابق . ص ٣٠ .

تعبير عن تحول جزئي في موقف الدولة من المعتزلة ، جاء ثمرة لضرب النفوذ الشعبي الذي كان البرامكة يمثلونه حقيقة ويرعونه عمليا في اوساط الفكر والادب ودواوين الحكم ببغداد ومختلف الاقاليم ..

ونحن نقول : ان هذا التحول في موقف الدولة العباسية كان جزئيا ، ولم يكن كليا ، لاننا نقيسه بمقاييس المعتزلة الفكرية والسياسية ، فهم قد ظلوا على موقفهم من ان نظام الحكم العباسي ملكي وراثي ، وليس بالخلافة الشورية ، وعلى موقفهم من معارضة قهر العباسيين للعلويين واستبعادهم لهم من مراكز الحكم ودوائر النفوذ والتاثير .. ولذلك فان اطلاق الرشيد لسراح المعتزلة لم ينسب معارضة المعتزلة للحكم العباسي ، اذ استمرت المعارضة ، بل والرفض ، قائمين في صفوف المعتزلة البغداديين ، على حين بدأ تيار المهادنة والتأييد لبنى العباس ، في صفوف المعتزلة ، ينمو ويتبلور في شكل مدرسة المعتزلة البصريين ، وخاصة في عهود : المأمون « ١٩٨ - ٢١٨ هـ - ٨١٣ - ٨٣٣ م » والمعتصم « ٢١٨ - ٢٢٨ هـ - ٨٣٣ - ٨٤٢ م » والواثق « ٢٢٨ - ٢٣٣ هـ - ٨٤٢ - ٨٤٧ م » وهم الخلفاء الذين تعاطفوا مع الفكر الاعتزالي ، وبلغ نفوذ المعتزلة على عهدهم قمة ما بلغه من ازدهار ..

واذا شئنا امثلة نضربها لمعارضة المعتزلة البغداديين ، بل ورفضهم لسلطة الدولة العباسية ، ومقاطعتهم أجهزة دولتها ووظائف دواوينها وادانتهم لنمط الحياة فيها .. فان هناك الكثير من هذه الامثلة .. فمنها ، على سبيل المثال :

١ - موقف أبي موسى عيسى بن صبيح الردار « المتوفى

سنة ٢٢٦ هـ سنة ٨٤٠ م « على عهد المعتصم - ولقد كان المردار زاهدا عابدا ، حتى لقب براهب المعتزلة - وكان موقفه من العباسيين ، بمن فيهم المعتصم ، الذي كان معتزليا ، هو موقف الرفض والادانة ، بل لقد أفتى بكفر من يخدم الدولة وسلطانها ، وحكم انه لا يرث ولا يورث ! على حين ان غيره من البغداديين المعتزلة كان يقول ، فقط نفسق « من لابس السلطان » حتى من المعتزلة البصريين ! . والبغدادى يحكى هذا الراى عن المردار ، ويعجب كيف لم يقتله العباسيون ، فيقول : « والعجب من سلطان زمانه ، كيف ترك قتله ، مع تكفيره اياه وتكفير من خالطه ؟ ! » ( ٢٦٢ ) :

٢ - موقف أبى محمد جعفر بن مبشر الثقفى « المتوفى سنة ٢٣٤ هـ سنة ٨٤٨ م » ، على عهد الواثق - الذى كان معتزليا ايضا - فلقد رفض ابن مبشر أن يتعاون مع الدولة ، أو أن يلى القضاء فيها ، واستنكر قبول هداياها بل ورفض أن يستقبل الوزير المعتزلى أحمد بن أبى دؤاد . . ولما قال له أئمة لابن أبى دؤاد : « لم لا تولى اصحابى - « أى المعتزلة » - القضاء ، كما تولى غيرهم ؟ ! » قال ابن أبى دؤاد : « يا أمير المؤمنين ، ان اصحابك يمتنعون من ذلك ، وهذا جعفر بن مبشر ، وجهت اليه بعشرة آلاف درهم فأبى أن يقبلها ، فذهبت اليه بنفسى ، واستأذنت ، فأبى أن يأذن لى ، فدخلت من غير إذن ، فسل سيفه فى وجهى ، وقال : الان حل لى قتلك ! . . . فأنصرفت عنه . فكيف أولى القضاء مثله ؟ ! » ( ٢٦٣ ) .

( ٢٦٢ ) ( الفرق بين الفرق ) ص ١٥١ ، ١٥٢ .  
 ( ٢٦٣ ) ( فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ) ص ٢٦٩ . و ( باب ذكر المعتزلة ) ص ٤٤ .

٣ - ومثل جعفر بن مبشر ، في موقفه ، موقف أبي الفضل جعفر بن حرب الحمداني « ١٧٧ - ٢٣٦ هـ ٧٩٣ - ٨٥٠ م » ، فعندما تمذهب بمذهب المعتزلة البغداديين ، ترك مناصبه في الدولة ، وكانت من كبار المناصب ، وتخلص من الاموال التي احتازها أثناء ملاسته لخدمة الدولة ، حتى ماكان منها ملابس يستر بها جسده .. في قصص تروى عن موقف دونه مواقف القديسين (٢٦٤)!

٤ - موقف أبي عمران موسى بن الرقاش - « من الطبقة السابعة في طبقات المعتزلة » - ، وكان يقيم الدولة العباسية تقييما يرى به أن دارها « دار كفر » ، ويحرم « المكاسب » التي تأتي في ظلها وظل سلطتها وسلطانها (٢٦٥) ! .

٥ - موقف محمد بن اسماعيل العسكري « من الطبقة السابعة في رجالات المعتزلة » - .. وكان يناوئ الدولة العباسية ، ويحقر شأنها ، الى الحد الذي وصف فيه كتاب السلطان بقوله : « هذا الكتاب أهون على من التراب » (٢٦٦) !

٦ - موقف سعيد بن حميد بن بحر - « وكان وجها من وجوه المعتزلة » .. فلقد أدت معارضته لاحمد بن أبي دؤاد الى دخوله السجن عندما اتهمه ابن أبي دؤاد

---

(٢٦٤) آدم متز ( الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري ) ج ٢ ص ٨٦ . ترجمة د . محمد عبد الهادي ابوريدة . طبعة بيروت سنة ١٩٦٧ م .

( ٢٦٥ ) ( باب ذكر المعتزلة ) ص ٤٤ .

( ٢٦٦ ) المصدر السابق . ص ٤٠ .

بالشعبوية والزندقة .. ولقد هجا ابن أبي دؤاد بقصيدة قال فيها :

لقد أصبحت تنسب في إيراد  
بأن يكنى أبوك : أباً دؤاد  
فلو كان اسمه عمرو بن معدى  
دعيت إلى زبيد أو مراد  
لئن أفسدت بالتخفيف عيشي  
لما أصلحت أصلك في إيراد  
وان تك قد أصبت طريف مال  
فيحكك باليسير من التلاد (٢٦٧) !

فهذه أمثلة من مواقف المعتزلة البغداديين الذين ظلوا على رفضهم للسلطة العباسية ، والمعارضة لها ، والمقاطعة لجهاز حكومتها ، والذين كان تفضيلهم لعلي ابن أبي طالب وتقديهم له ، وتعاطفهم مع العلويين - حتى سموا شيعة المعتزلة - موقفا سياسيا رفضوا به سلطة بنى العباس وسلطانهم ..



أما تيار المعتزلة الذي ظل ، في قضية التفضيل ، على مذهب قدماء المعتزلة من أهل البصرة ، والذي سمي لذلك بالمعتزلة البصريين ، تميزا له عن تيار المعتزلة البغداديين ، فلقد اتخذ من الدولة العباسية ، خاصة في عهد المأمون ، والمعتصم ، والواثق موقف المساندة والتأييد .

ولم يكن تأييده هذا يعنى التخلي عن فكر المعتزلة في الإمامة ورفض النظام الملكي في توارث الخلافة ، لان عهد

---

(٢٦٧) ( الاغانى ) ج ٢٠ ص ٦٩٣٩ ، ٦٩٤٠ .

المأمون - من وجهة نظر هذا التيار - كان يمثل تفسيرا أساسيا في طبيعة السلطة يستدعى ، بالتبعية ، تفسيرا أساسيا في الموقف منها والتقييم لها .. ونحن نستطيع ان نكشف هذا التغير الذي طرأ على السلطة في حقيقتين رئيسيتين :

الاولى : ان موقف السلطة من نظام توارث العرش قد طرأ عليه تغير يتعد بها عن طبيعة النظام الملكي ... فلقد مر بنا رفض عمرو بن عبيد لعهد المنصور لابنه المهدي بولاية العهد ، لانه لا يصلح لها ، ولانه في اطار الوراثة ، وهو الامر الذي يرفضه اغلب مفكرى الاسلام ، كما اشرنا عند الحديث عن ولاية العهد ، اذ منعوا ان يعهد الامام بها الى احد من اصوله أو فروع ، وجعلوا امضاء ذلك مشروطا برأى اهل الاختيار ، اى جعلوا العهد كلا عهد .. اما التغير الذي أحدثه المأمون فكان ذلك الذي قام به في سنة ٢٠٢ هـ سنة ٨١٧ م عندما أنهى الموقف العباسي التقليدى الذى يمارس الاضطهاد والقهر ضد العلويين ، فعقد ولاية العهد الى امام علوى هو على بن موسى الرضا ، وعقد له على ابنته كذلك (٢٦٨) .. حتى لقد ثار ضده أمراء بنى العباس ، واتهموه بالتشيع ، وقالوا فى ذلك شعرا هجوه به .. فقال فيه عمه ابراهيم بن المهدي - المعروف بابن شكلة - :

إذا الشيعى جمجم فى مقال  
فسرك أن يسوح بذات نفسه  
فصل على النبى وصاحبه  
وزيريه وجاريه برمسه !

---

(٢٦٨) ( تاريخ الشعوب الاسلامية ) ص ١٩٨ ، ١٩٩ .



فرد عليه المأمون هاجيا اياه بقوله :  
 اذا المرجى سرك أن تراه  
 يموت لحينه من قبل موته  
 فجدد عنده ذكرى على  
 وصل على النبي وآل بيته (٢٦٩) !

ولن يقدح في موقف المأمون هذا أن على بن موسى  
 الرضا قد مات قبل المأمون ، فلم يل الخلافة ، وأن العهد  
 بها قد كان من نصيب المعتصم العباسي : لان العهد اذا ماتم  
 عن رضا من أهل الاختيار فهو غير مردود ولا مرفوض  
 في مذهب أهل العدل والتوحيد .. فنحن امام تغير  
 حقيقى فى موقف السلطة من العلويين ..

كما لا يقدح فى موقف المأمون أن طريقه الى الخلافة لم  
 يكن الاختيار والبيعة والعقد على النحو الذى يقول به  
 المعتزلة ، لاننا قد سبق واشرنا الى توليهم لعمر بن عبد  
 العزيز ، عندما قالوا أنه استحق الامامة بعدله وان كان  
 قد نالها بعهد من سبقه من أمراء الجور الامويين ..

والثانية : ان المأمون كان على مذهب المعتزلة ، ومن هنا  
 فان تقييمهم لسلطته ودولته كان طبيعيا أن يكون ايجابيا  
 وبالتأييد والمساندة .. وأبو الهذيل العلاف « ١٣٥ -  
 ٢٣٥ هـ ٧٥٢ - ٨٤٩ م » يحدث المأمون فيقول له : ان  
 تأييدهم له راجع ، فقط ، الى قوله بالعدل والتوحيد ..  
 يقول : « يا أمير المؤمنين ، انى ما أتيتك لمرزية دينار ولا  
 درهم ، ولكن لنفيك الشبهين عن الله : شبه الخلق ،  
 وشبه الجور .. » (٢٧٠) .

(٢٦٩) ( مروج الذهب ) ج ٢ ص ٢٢٩ ، ٢٣٠ .  
 (٢٧٠) ( فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ) ص ٢١٣ .

ولقد انعكس هذا الموقف المذهبي للمأمون في تعريبه المعتزلة ، وتوليته المشورة لأحمد بن أبي دؤاد ، ثم توصيته من بعده باستمرار المشورة فيهم وبعانها بيد ابن أبي دؤاد . . فلقد جاء في وصية المأمون للمعتصم : « . . وأبو عبد الله أحمد بن أبي دؤاد ، لا يفارقك التركة في المشورة في كل أمرك ، فانه موضع ذلك ، ولا تتخذن بعسدي وزيراً . . » (٢٧١) .

ولقد انعكس هذا التغير الذي حدث في موقف السلطة من المعتزلة والعلويين ، وهو التغير الذي ارتبط بتمذهب المأمون بمذهب المعتزلة ، انعكس في تبلور مدرسة المعتزلة البصريين التي أيدت وساندت دولة العباسيين . .

فهشام بن عمرو الفوطي ، الشيباني « المتوفى ٢١٨ هـ ٨٣٣ م » - وهو من أئمتهم المقدمين - كان مقرباً إلى المأمون عظيم القدر لديه « حتى كان اذا دخل على المأمون يتحرك حتى يكاد يقوم ! » . . (٢٧٢) .

وعندما كان المأمون بمدينة مرو ، وأدركته الحيرة في ماهية الموقف الصواب في قضية الإمامة ، وعلاقة كل من العباسيين والعلويين بها ، دعا المفكرين إلى الكتابة فيها ، وأن يرفعوا إليه أبحاثهم ، فيما يشبه ما تنظمه السدول الحديثة من مسابقات ، فاشترك الجاحظ « ١٥٩ - ٢٥٦ هـ ٧٧٥ - ٨٦٦ م » - من المعتزلة البصريين - في التأليف فيها ، ورفع كتابه إلى المأمون ، فوافق مذهب المعتزلة ما كان يبحث عنه المأمون ، واستدعى الجاحظ للقاءه ،

(٢٧١) د . البير نصري نادر ( فلسفة المعتزلة ) . . ج ١ ص ٢٩ .  
طبعة الاسكندرية .

(٢٧٢) ( باب ذكر المعتزلة ) - من كتاب المنية والامل ( ص ٣٥ ) .

وكتب الجاحظ عن ذلك يقول : « .. ولما قرأ المؤمن  
كتبى في الامامة ، فوجدها على ما أمر به ، وصرت اليه -  
وكان قد أمر اليزيدى بالنظر فيها ليخبره عنها - قال لى :  
قد كان بعض من نرتضى عقله ونصدق خبره خبرنا عن  
هذه الكتب باحكام الصنعة ، وكثرة الفائدة ، فقلت له .  
قد تربى الصفة على العيان ، فلما رأيتها رايت العيان  
قد أربى على الصفة ، فلما فليتها أربى الفلى على العيان ،  
كما أربى العيان على الصفة ، وهذا كتاب لا يحتاج الى  
حضور صاحبه ، ولا يفتقر الى المحتجين عنه ، قد جمع  
استقصاء المعانى واستيفاء جميع الحقوق ، مع اللفظ  
الجزل ، والمخرج السهل فهو سوقى ملوكى ، وعسامى  
خاصى » ( ٢٧٣ ) !

ولقد كان مذهب الجاحظ فى الامامة - كنموذج  
لفكر مدرسة معتزلة البصرة فيها - يقوم على السخرية  
من الدعوى القبلية فيها وأدعاء احياء قريش لها .. ولقد  
سلك لذلك طريقا غريبا غمض مقصده من سلوكه على  
كثير من الباحثين .. فهو قد صنف كتابا فى « امامة ولد  
العباس » ينتصر فيه لمذهب الراوندية التى قالت : انها  
لولد العباس خاصة دون بطون قريش واهيائها .. وهو  
قد صنف « كتاب العثمانية » ينقض فيه حجج الشيعة  
العلويين الذين يفضلون عليا على أبى بكر ، وينتصر فيه  
لمذهب المعتزلة فى أن أبا بكر هو الافضل ، وأن امامته  
هى الحق - ونلاحظ أن ذلك يتعارض مع مذهب  
الراوندية ويهدمه من أساسه .. وهو قد صنف كتابا فى

( ٢٧٣ ) ( البيان والتبيين ) ج ٣ ص ١٨٦ . ( طبعة المطبعة السلفية ) .

امامة امير المؤمنين معاوية بن ابي سفيان « ذكر فيه رجال  
الرواية ودافع عن حق بنى امية فى الامامة - وهو ما يخالف  
مذهب كتابيه السابقين - ا

ولقد اثارت كتب الجاحظ هذه جدلا كثيرا ، فنقضها  
الشيعة - ومن نقضها منهم المسعودى - ونقضها  
المعتزلة البغداديون - ومن نقضها منهم ابو جعفر  
الاسكافى - . . وفسر المسعودى تأليف الجاحظ لكتب  
فى الامامة لاتحوى مذهبه بأن نوعا من « التمساجن  
والتطرب » هو الذى دعاه الى ان يؤلف كتابا لم تكن على  
مذهبه ولا يمثل فكرها اعتقاده . . . ( ٢٧٤ ) . ولكننا نعتقد  
ان الجاحظ قد اراد من وراء نصرة كل المذاهب التى  
تنطلق الى الامامة من منطلق عرقى وقبلى ان يقول : ان كل  
هذه المذاهب باطلة ، بدليل ان نصرتها جميعا ممكنة ،  
وهدمها جميعا ممكن ، وبما ان الحق واحد ، فلا بد ان  
يكون الحق غيرها جميعا ، فليست الوصية بطريق للامامة ،  
سواء اكانت مدعاة لعلى او لابي بكر او للعباس . . وليس  
الملك ، على مذهب الامويين والروانية ، بالمذهب الحق ،  
وانما الحق فى هذا الامر هو الشورى والاختيار والعقد  
والبيعة كسبيل لتمييز الامام وتنصيبه ، كما قال ويقول  
اهل العدل والتوحيد . .

واذا كنا قد ذكرنا موقف المعتزلة البغداديين ومذهبهم  
فى مقاطعة الدولة العباسية ، حتى على عهد : المأمون ،  
والمعتصم ، والواثق ، فان موقف يوسف بن عبد الله بن  
اسحاق الشحام « ١٥٣ - ٢٣٣ هـ ٧٦٧ - ٨٤٧ م » هو

( ٢٧٤ ) ( مروج الذهب ) ج ٢ ص ١٨٧ ، ١٨٨ .

نموذج لتأييد المعتزلة البصريين لهذه الدولة ، فى تلك  
 العهود ، بل واشتراكهم فى جهاز حكمها ، فمما رفضه  
 جعفر بن مبشر قبله ونهض به الشحام . . فلقد « روى أن  
 الواثق « ٢٢٨ - ٢٣٣ هـ ٨٤٢ - ٨٤٧ م » أمر أن يجعل  
 مع اصحاب الدواوين رجال من المعتزلة ومن اهل انديين  
 والطهارة والنزاهة ، لانصاف المتظلمين من اهل الخراج .  
 فاختار ابن ابي دؤاد ابا يعقوب الشحام فجعله ناظرا على  
 الفضل بن مروان ، فقمعه ، وقبض يده عن الانبساط  
 فى الظلم « (٢٧٥) !

وابو معن ثمامة بن اشرس النميرى « المتوفى سنة ٢١٣ هـ  
 سنة ٨٢٨ م » كان من مدرسة المعتزلة البغداديين ، وكان  
 ينتقد المأمون ويتهمه بالبخل ، ولما عاتبه المأمون فى ذلك  
 قال له : « يا امير المؤمنين ، انى ما تكثرت بك من قلة ،  
 ولا تعزرت بك من ذلة ، وما بى وحشة من الله الى احد ! »  
 (٢٧٦) . . ومع ذلك فلقد اجتهد المأمون فى تقريبه منه  
 والاستعانة به ، فكان ينهض بتفقد امور الدولة فى الاقاليم ،  
 وتصفح احوال البريد والعمال والخراج . . . الخ . . الخ  
 ثم يتقدم الى المأمون باقتراح ما يراه سبيلا للاصلاح ،  
 فيأمر المأمون بتنفيذ ما يقترحه من اصلاح (٢٧٧) .

هكذا شهدت الدولة العباسية ، فى تلك الفترة مدرسة  
 اعتزالية تعارض وتقاطع وتبيرا ، واخرى تؤيد وتساند  
 وتدفع الدولة اكثر فأكثر نحو مذهب اهل العدل  
 والتوحيد . .

( ٢٧٥ ) ( باب ذكر المعتزلة - من كتاب النية والامل ) ص ٤٠ .

( ٢٧٦ ) ( فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ) ص ٢٥٨ .

( ٢٧٧ ) ( رسائل الجاحظ ) ج ٢ ص ٢٦٦

ولقد استمر هذان الموقفان والنهجان في صفوف المعتزلة  
حتى ولى الحكم المتوكل العباسي سنة ٢٣٣ هـ سنة  
٨٤٧ م ..



اما منذ عهد المتوكل ، وبعد الانقلاب الفكرى والسياسى  
الذى أحدثه ، وأزاح به المعتزلة والعلويين من مراكز  
الدولة وأجهزة حكمها فان موقف المعتزلة ، جميعا : بصريين  
وبغداديين ، قد عاد الى التوحد والاتفاق على معارضة  
الدولة ورفض سلطتها ومناوأة سلطانها ، وازداد التقارب  
في تلك الحقبة الزمنية بين المعتزلة والزيدية - الذين كانوا  
يوصلون الثورة والخروج - وكذلك الشيعة العلويين ..

وشاعر المتوكل على بن الجهم يعبر عن عدائه وعداء  
حزبه للمعتزلة - الذين يسميهم أحيانا « بالوائقية » ،  
نسبة للوائق ! - وعدائه للشيعة كذلك ، فيقول :  
تضافرت السروافض والنصارى

واهل الاعتزال على هجائى  
وعابونى وما ذنبى اليهم  
سوى علمى بأولاد الزنساء  
انا المتوكلى هوى ورايا  
وما « بالوائقية » من خفاء

وعندما نفى المتوكل زعيم المعتزلة أحمد بن أبى دؤاد :  
هجاه على بن الجهم ، شامتا ، فقال فيه وفى المعتزلة :  
يا أحمد بن أبى دؤاد دعوة  
بعثت اليك جنادلا وحديدا  
ما هذه البدع التى سميتها  
بالجهل منك العدل والتوحيد !

أفسدت أمر الدين حين وليته  
ورميته بأبي الوليد وليدا (٢٨٠)

وعندما يمرض ابن أبي دؤاد ، يشمت فيه على بن  
الجهم ، ويتحدث عن انتصار « أصحاب الحديث » على  
المعتزلة بانقلاب المتوكل عليهم ، فيقول :

لم يبق منك سوى خيالك لامعا  
فوق الفراش ممهدا يوساد  
فرحت بمصرعك البرية كلها  
من كان منهم موقنا بمعاد  
كم مجلس لله قد عطلته  
كى لا يحدث فيه بالاسناد  
ولكم مصابيح لنا اطفائها  
حتى يزول عن الطريق الهادى  
ولكم كريمة معشر أرملتها  
ومحدث أوثقت فى الاقياد  
ان الاسارى فى السجون تفرجوا  
لما أتتك مواكب العواد (٢٨١)!

وهكذا .. فمنذ حدوث ذلك الانقلاب الفكرى والسياسى  
الذى أخرج أصحاب الحديث من السجون ، ووضع مكانهم  
المعتزلة والعلويين .. علت نبرة النقد والرفض للدولة  
العباسية جميع دوائر الاعتزال .

قأبو القاسم عبد الله بن أحمد بن أحمد بن محمود البلخى

(٢٨٠) يشير الى أبى الوليد محمد بن أحمد بن أبى دؤاد .. الذى ولى  
الأمر بعد والده .  
(٢٨١) ( الاغانى ) ج ١٠ ص ٣٦٧٠ - ٣٦٧٢ ، ٣٦٨١ ، ٣٦٨٢ ،  
٣٦٩٤ .

الكعبى « المتوفى سنة ٣١٩ هـ » - من الطبقة التاسعة  
للمعتزلة - استقال من خدمة الدولة على عهد المقتدر  
« ثم تاب من ذلك وأصلح ؟! » (٢٨٢) ، كما يتوب  
الانسان من الذنب تقترفه يداه !..

ومحمد بن عمر الصيمرى - « من الطبقة التاسعة »  
- قد حكم على المجتمع العباسى الذى غلب عليه الجبر  
والتشبيه بأنه « دار كفر » ، واتفق مع مذهب  
« الهدوية الزيدية » - اتباع يحيى بن الحسين - فى هذا  
التقييم .. (٢٨٣)!

ولقد بلغ انقلاب الدولة على المعتزلة الى الحد الذى  
أسقطت فيه شهادتهم أمام القضاء، أى جردتهم من  
« حقوقهم المدنية » ، بتعيرنا الحديث ؟! .. فكان  
أبو محمد عبد الله بن العباس الرامهرمى - « من الطبقة  
التاسعة » - يبذل للقضاة الاموال كى يقبلوا شهادات  
المعتزلة ويرونهم متصفين بالعدالة اللازمة للشهود !! كما  
بنى لنفسه منزلا فى مزرعة نائية ، سماه « الرباط » ،  
كان يلجأ اليه عند الخوف من السلطان (٢٨٤) .

ولقد امتثلت الدولة الفزنوية وقائدها محمود الفزنوى  
( ٣٩٠ - ٤٨١ هـ ٩٩٩ - ١٠٣٠ م ) لاوامر الدولة  
العباسية باضطهاد المعتزلة ، فأخذ الفزنوى يجمع  
المعتزلة من البلاد ليضعهم فى سجن اتخلده لهم فى

---

( ٢٨٢ ) ( باب ذكر المعتزلة ) - من كتاب المنية والامل ( ص ٥٢ .

( ٢٨٣ ) المصدر السابق - ص ٥٧ .

( ٢٨٤ ) ( فضل المعتزلة وطبقات المعتزلة ) ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ .



« عزدار » .. (٢٨٥) ، فكان ممن اعتقل من نيسابور :  
 أبو الفتح الاصفهاني ، وامام مسجدھا الجامع : أبو  
 الصادق ، وعالم النحو : أبو الحسن الصابري : - وهم  
 من الطبقة الثانية عشرة - فحبسوا حتى ماتوا هناك  
 (٢٨٦) ! .

وكما عم انقلاب المتوكل المعتزلة بالاضطهاد ، فلقد  
 شمل به الشيعة العلويين كذلك . فالامويون قد قتلوا  
 الحسين ، والمتوكل هدم قبره وسواه بالتراب ، ثم  
 حرث أرضه وزرعها كي لا يزوره أحد من الناس !! مما  
 جعل ابن السكيت يقول :

بالله ان كانت امية قد اتت  
 قتل ابن بنت نبيها مظلوما  
 فلقد اتته بنو ابيه بمثله  
 ففدوا لعمرك قبره مهدوما  
 اسفوا على الا يكونوا شاركوا  
 في قتله ، فتبعوه يتيما (٢٨٧) ؟!

كما أصدر ابن المتوكل « محمد المستنصر » أوامره ،  
 بعد موت ابيه ، بالتضييق على العلويين اقتصاديا ،  
 ومعاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية ! فكتب كتابا  
 الى الامصار بمنعهم من « تقبل الضياع » أي منعهم من  
 وضع « المتزمين » وحرمانهم من حقوق « الالتزام » ،

(٢٨٥) وهي قلعة ( عز ) ، في رستاق بردعة ، بنواحي اران ، شمالي  
 اذربيجان ، بعد نهر الرس .. انظر ( مرصد الاطلاع على أسماء الامكنة  
 والبقاع ) .

(٢٨٦) ( فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ) ص ٣٦٧ .  
 (٢٨٧) ( نظرية الإمامة عند الشيعة الاثني عشرية ) ص ٣٩٢ ( والبيت  
 الاخير نرى انه لو انتهى بكلمة ( وميما ) لكان أوفق ! ) .

والأ يركبوا الخيل ، والأ يغادروا مدينة القسطنطين ، والأ يزيد ما يملكه أحدهم من الرقيق على عبد واحد ، والأ تقبل شهاداتهم فى الخصومات ، وأن تقبل شهادات خصومهم دون أن يطالبوا ببينة على هذه الشهادات (٢٨٨) !!

ولعل هذا هو الذى جعل نفرا من المعتزلة - منهم أبو على الجبائى - يفكر ويسعى كى يوحد صفوف المعتزلة والشيعية ، لأن الاضطهاد قد عمهم معا ، وقال : « لقد وافقونا فى التوحيد والعدل ، وأما خلافنا فى الإمامة ، وواجب أن نجتمع حتى نكون يدا واحدة ! .. » (٢٨٩)

ولقد توجت الدولة العباسية اضطهادها هذا للمعتزلة ، وكرسته ، وجعلته قانونا وفكرا رسميا للدولة بذلك الكتاب الذى أشرف على وضعه الخليفة القادر « ٣٨١ - ٤٢٣ هـ ٩٩١ - ١٠٣١ م » وسماه « الاعتقاد القادرى » وجعل علماء السنة وأصحاب الحديث يوقعون عليه ، ثم أمر به فعمم فى الأقاليم ، وقرئ فى الدواوين ، وتلى على المنابر .. ولقد أدخل هذا الكتاب - الذى صدر ليحرم فكر المعتزلة ويجرمه - فى الاسلام « كهنونا » اعتقاديا مستمارا من قرارات المجامع الكنسية ، غريبا عن روح الاسلام وطبيعته .. وفى هذا « الاعتقاد القادرى » صدرت أوامر الخليفة بأن :

١ - يمنع تدريس علم الكلام والمناظرة فى مسائله ،

(٢٨٨) ( خطط المقرئى ) ج ٣ ص ٢٧١ .

(٢٨٩) على فهمى خشيم ( الجبائىان : أبو على وأبو هاشم ) ص ٢٩٤ .

طبعة ليبيا سنة ١٩٦٨ .

خاصة الاعتزال ومقالات أهله . وانذر المخالفين بالعقوبة والنكال .. قتلا ونفيا وسجنا ..

٢ - يلعن المعتزلة على منابر المساجد ، حتى يصير ذلك سنة متبعة من سنن الاسلام !

٣ - تحريم قول المعتزلة في « التوحيد » ، حيث يثبت « الاعتقاد القادري » لله الصفات التي ينفيها عنه تنزيه المعتزلة وتوحيدهم ، فيقول عن الله سبحانه وتعالى : انه « هو القادر بقدره ، والعالم بعلم أزلي غير مستفاد ، وهو السميع بسمع ، والمبصر ببصر ... متكلم بكلام .. وكل صفة وصف بها نفسه أو وصفه بها رسوله فهي صفة حقيقية لا مجازية... وأن كلام الله تعالى غير مخلوق ، تكلم به تكليما ، وأنزله على رسوله على لسان جبريل بعدما سمعه جبريل منه .. ولم يصر بتلاوة المخلوقين مخلوقا ، لانه ذلك الكلام بعينه الذي تكلم الله به ، فهو غير مخلوق .. ومن قال انه مخلوق ، على حال من الاحوال ، فهو كافر ، حلال الدم ، بعد الاستتابة منه ! » .

٤ - تحريم قول المعتزلة في « العدل » والاختيار ، حيث يقول « الاعتقاد القادري » : ان الله « هو مدبر السماوات والارضين ومدبر ما فيها ومن في البر والبحر ، لا مدبر غيره ... والخلق كلهم عاجزون .. » سواء منهم : « الملائكة والنبيون والمرسلون والخلق كلهم أجمعون » .

٥ - تحريم قول المعتزلة في « المنزلة بين المنزلتين » ، وذلك بتقرير « الاعتقاد القادري » ، لمذهب المرجئة في

معاوية وصحبه عندما يقول : اننا « لا نقول في معاوية الا خيرا ... » .

ولقد اصدرت الدولة هذا الكتاب باعتباره « اعتقاد المسلمين ، ومن خالفه فقد فسق وكفر ! » ( ٢٩٠ ) ، فجعلت من اضطهاد المعتزلة ونفيهم من المجتمع الرسمي ودوائر الفكر والتوجيه والتأثير وابادة تراثهم ، جعلت من ذلك قانونا وعقيدة دينية على الجميع أن يراعوها ويضعوها موضع التطبيق .. فكانت تلك قمة المحنة الفكرية والسياسية التي حرمت الحضارة العربية الاسلامية من الثراء الفكري الذي تمثل في الفكر العقلاني الذي مثله المعتزلة ، ومن الفكر السياسي الذي قدموه ، والذي تمثل اول ما تمثل ، وأكثر ما تمثل في فكرهم عن الامامة وفلسفة الحكم ، سواء منه الجانب النظري او تلك الجهود التي بذلوها لوضع هذا الفكر في التطبيق .

ولكن هذا الاضطهاد الذي اصاب المعتزلة منذ عصر المتوكل العباسي لم يفلح في اجتثاث فكرهم العقلاني من ارض الحضارة العربية الاسلامية ، فعاش نفر من اعلامهم يفكرون ويبشرون ويكتبون دون أن يعلنوا على الملأ مذهبهم في الاعتزال ، واذا تحدثوا عن اسلافهم سموهم « بعلماء الكلام » او « متكلمي البصرة » ! ، وهكذا ، كما صنع ابو الحسن الماوردي « ٣٦٤ - ٤٥٠ هـ - ٩٧٤ - ١٠٥٨ م » وأمثاله .. كما أن التناقضات

( ٢٩٠ ) ( الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري ) ج ١ ص ٣٨١ - ٣٨٣ .

الفكرية والسياسية التي قامت بين خلافة بغداد وبين بعض الدول الإسلامية التي قامت وقوى نفوذها على حساب نفوذ الخلافة العباسية قد أتاح للمعتزلة قدراً من الحرية - كما حدث في ظل الدولة البويهية « ٣٣٤ - ٤٤٧ هـ - ٩٤٥ - ١٠٥٥ م » - مما مكن فكر المعتزلة من صحوة ازدهر فيها إنتاج أعلامهم وعطاؤهم الفلسفي والسياسي ، وهي الصحوة التي يعد القاضي عبد الجبار ابن أحمد الهمداني « المتوفى سنة ٤١٥ هـ » علماً عليها . . وهو الأمر الذي حفظ لنا تراث المعتزلة الحديث بعد أن باد تراثهم القديم ، فأصبح بالإمكان أن ندرس المعتزلة ونقيم فكرها من خلال تراثهم هم ، لا من خلال ماكتبه عنهم الخصوم والاعداء .

## خلاصة البحث

لن نجعل من الحديث عن خلاصة هذا البحث مناسبة لإيجاز الأفكار الرئيسية التي عرضناها في أبوابه وفصوله. ففي ذلك تكرار لا نحمده ، وترديد لا تدعو اليه الحاجة .. ونؤثر على ذلك أن تكون الخلاصة إشارة مركزة الى ان الصراع الفكري الذي خاضته فرق الاسلام حول قضية الامامة وأصول الحكم وفلسفته - وهو الصراع الذي عرض له هذا البحث - قد دار حول قضية رئيسية كانت هي المحور والمنبع والملقى .. تلك هي قضية : طبيعة السلطة في المجتمع .. ادينية هي ؟ أم مدنية ؟؟ ..

وبعبارات الاسلاف : هل الامامة ركن من أركان الدين؟ والسماء هي التي تختار الامام وتعيّنه ؟ وهل هو وكيل الله ، يحكم نيابة عنه ، وينطق بقانونه ؟؟ أم ان الامامة من الفروع ، وليست من الاصول ، ولذلك فهي ليست من أركان الدين ؟ والامام يستند الى جماعة المسلمين ، الذين يختارونه وينصبونه ويحاسبونه ويعزلونه ؟ فهو حاكم باسم الامة ، يقضى بشريعتها ، وتفوضه فيما هو من مصالح دنياها ؟؟ ..

حول الإجابة على هذه الأسئلة اختلفت فرق الاسلام، وبالتحديد نشأ التياران الرئيسيان في هذا التفكير . . . فقالت الشيعة بنظرية : الوصية والتعيين من الله للامام وسلبت الامة حقها في تقرير مصر الحكم في مجتمعا . . . وذلك عندما جعلت طبيعة السلطة دينية ، بأن قامت الامامة على النبوة ، وقررت أن طبيعتهما واحدة ، ومهمتهما واحدة ، والغاية منهما واحدة ، فوفقت مع ما نسميه اليوم : الحكم « بالحق الالهي » ، والقول « بالدولة الدينية » !

وترتبا على هذا الموقف المحوري قالت الشيعة بعصمة الائمة قياسا على عصمة الانبياء والمرسلين . . . وبالعالم اللامحدود الذي يتصف به الامام . . . وباتصال نبا السماء وأخبارها بالامام ، بواسطة « روح القدس » ، على نحو يضمن له ما ضمنه الوحي للانبياء ! ومن ثم فلقد فسرت الصراع على السلطة في المجتمع الاسلامي تفسيراً دينياً ، فكفرت الصحابة الذين قدموا ابا بكر في الخلافة على علي بن ابي طالب ، ونزعت صفة الايمان والاسلام عن كل خصوم الشيعة السياسيين !

تلك هي الفكرة المحورية في الفكر الشيعي عن الامامة وأصول الحكم وفلسفته : القول بالحق الالهي ، والدولة الدينية ، ووحدانية السلطين : الدينية والزمنية في ذات الامام وحكمه . . . وعلى هذه الفكرة رتبوا كل النتائج التي توصلوا اليها ، وانطلاقاً منها وصلوا الى كل الاحكام التي أصدروها ، مما عرض له هذا البحث فيما تقدم من صفحات . . .

وكان المعتزلة على وعي تام بأن تلك هي القضية

الاساسية والفكرة المحورية فى الصراع ، ومن ثم فلقد ساقوا حججهم وأدلتهم وبراهينهم لتفنيدها ، ولأثبات مذهبهم فى مدنية السلطة والحكم ، بما يترتب على هذه الفكرة من نتائج وتؤدى اليه من احكام ... فكانت نظريتهم فى هذا المقام ، كما عرض لها هذا البحث ، متمثلة فى عدد من النقاط ، أهمها :

١ - ان دولة الخلافة الراشدة كانت نظاما سياسيا اسهم المسلمون بارادتهم البشرية فى بنائه ، ومن ثم فان الطابع السياسى ، وليس الدينى ، هو الذى يطبع بناءها .. فمصطلحات مبحث الامامة .. وشؤون التشريع السياسى .. والصراع على السلطة .. كانت مباحث وقضايا سياسية ، واجتهادات انسانية ، تمت فى اطار وصية الدين العامة بالعدل واداء الامانات الى اهلها ، ومن ثم فلا حق لمسلم ان يتخذ منها سبيلا للقول بكفر خصمه لان الخلاف والاتفاق فى هذه الامور قد تم وحدث بين ابناء الدين الواحد والملة الواحدة والقبلة الواحدة .

٢ - ان نشأة البحث النظرى فى نظرية الامامة ، وخاصة القول بالنص والوصية على مذهب الشيعة ، قد حدث بعد انقضاء عهد دولة الخلفاء الراشدين ... وليس فى كتاب الله ولا سنة نبيه الصحيحة ولا فى تراث الصحابة ما يشهد لهذه النظرية الشيعية او بصحتها او بوافقها .. فهى لا تعدو ان تكون نظرية سياسية طرأت على الفكر الاسلامى ، واجتهد اصحابها كي يجدوا لها سندا من الدين ، وذلك حتى ينتقلوا بمبحثها من اطار الفروع والسياسة الى اطار الاصول والدين .

ولكن النشأة السياسية لكل الفرق الاسلامية الكبرى



ومن ثم الطبيعة السياسية لفكرها الاساسى تقف دون محاولة الشيعة المزج بين نظريتهم فى الامامة وبين اصول الدين .

٣ - ان الطبيعة المدنية والاجتماعية لاي مجتمع يتكون من اية جماعة بشرية تتطلب قيام سلطة تفوضها هذه الجماعة القيام بعدد من المهام التى تتنازل عنها هذه الجماعة لهذه السلطة بمقتضى عهد الرضا وعقد التفويض - ومن هنا فان الامام قائم لمصلحة الدنيا وانتظام امرها - على حين ان الدين قد قام بالنبوة التى اختتم طورها محمد عليه الصلاة والسلام ، ولا زال قائما بالكتاب والسنة المتواترة والاجماع المستند اليهما - وجماعة المسلمين ، التى تختار الامام بواسطة ممثلها ، هى سند هذا الامام وقاعدة قوته وشوكته وسلطته ، ولها مراقبته ، وحسابه ، والاخذ على يده ، وكذلك خلعه اذا اخل بشروط عقد التفويض ، ان سلما وان بالثورة والقتال حسب ما تقتضيه مصلحة الناس . . فالثقة فى الامة ، والعصمة لها وحدها . . !

٤ - ان الطبيعة المدنية والسياسية للمهام التى ينصب الامام لانجازها هى التى تحدد صفاته والشروط التى يجب ان تتوافر فيه . . فهو حاكم اعلى فى الدولة ، تشتط فيه شروط الحياكم التى تضمن له التمكن من تنفيذ الشريعة والقانون ، وليس صاحب سلطان دينى تتطلب فيه العصمة والاتصال بنبا السماء . بل ان التقدم فى السياسة والحرب ورباطة الجأش مقدم فى صفات الامام عن الصلاح والتقوى والفقہ فى الدين وزيادة النسك وكثرة العبادات ، لان طبيعة المهام الموكولة

اليه هي التي تحدد الشروط المطلوبة فيه والصفات التي لابد وان يتصف بها .

٥ - ان سلطة الامام والدولة لا تقف عند حد : حماية بيضة الامة والدفاع عن استقلالها وحريتها ، وكذلك حفظ أمنها الداخلى ، والقضاء فى المنازعات والفصل فى القضايا التي يترافع بها الناس الى القضاة .. بل ان لهذه السلطة مدخلا فى الكثير من أمور المجتمع والافراد . فلها السلطة والسلطان فى كل ماهو عام ، يمس مصلحة المجموع ، ولها كذلك ان تتدخل فى شؤون الفرد اذا عجز عن تسييرها على النحو الاصلح له وللمجتمع .. فالطابع « الشمولى » يغلب على اختصاصها والمدى الذي يذهب اليه سلطانها ..

٦ - ان الفكر النظرى الذي قدمه المعتزلة فى الامامة وأصول الحكم وفلسفته قد تعدى نطاق البحث والفكر والجدل ، وذلك عندما حاولوا وضعه موضع التطبيق ، بالسلم حيناً وبالثورة حيناً آخر .. وذلك لانهم لم يكتفوا بمجرد فلاسفة الهيين ومفكرين نظريين ، بل كانوا كذلك ساسة وثوارا ، اقاموا تنظيما « فكريا - سياسيا » تسلم بالعقل ، وناضل فى سبيل دولة : يحل فيها الفكر القومى القائم على الحضارة محل العصبية القبلية والتعصب الشعبى .. ويسود فيها العقل على الخرافة ، ويتقدم على غيره من الادلة وسبل الاستدلال .. ويصبح فيها « اهل الاختيار » الذين يكونون « الراى العام المستنير » هم سند الدولة وقوتها ، وهم كذلك الرقباء عليها والمحاسبون لها .. دولة تسود فيها اصول المعتزلة الخمسة ، وترتفع فيها رايات أهبل العدل والتوحيد !

## كلمة عن مصادر هذا البحث.

كانت طبيعة هذا البحث هي المعيار الذي حكم اختيارنا لمصادره ، وحدد لنا طبيعة المراجع التي بحثنا عن مادته فيها . . وحتى يكون لهذه العبارة المجملة معنى واضحا ، وكذلك حتى تكون قائمة « المصادر » التي يذيل بها البحث ذات قيمة للناظر فيها ، فلقد آثرنا أن نلقى بعض الضوء على المعيار الذي حدد اختيارنا لهذه المصادر دون غيرها ، والعطاء الذي قدمته لنا هذه المصادر في بحثنا الذي قدمناه عن : الامامة وفلسفة الحكم وأصوله .

وهذه الاضواء التي نود تسليطها على هذه المصادر توجزها هذه النقاط !

اولا : في بحث يرتاد ، للمرة الاولى ، دراسة فكر المعتزلة في الامامة وفلسفة الحكم وأصوله ، كان لابد وأن نستقى هذا الفكر من منابعه الاصلية والاصيلة ، وهو الامر الذي تطلب منا أن نرجع الى كل ما تيسر حتى الآن للباحثين من آثار المعتزلة ، مطبوعة كانت تلك الآثار أم مخطوطة . . وذلك بالاضافة الى ماورد عن آرائهم في كتب المقالات .

ولقد كان في مقدمة المصادر الاعتزالية التي رجعنا إليها  
موسوعة قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد الهمداني  
« المتوفى سنة ١٥٠ هـ » : « المغنى في أبواب التوحيد  
والعدل » وهي أوفى مصدر يضم آراء المعتزلة ويبسط  
القول في أصولهم الفكرية الخمسة ، ويجادل الفرق  
المخالفة لهم : اسلامية كانت تلك الفرق أو غير  
اسلامية ...

و « المغنى » كتبه القاضي عبد الجبار في عشرين جزءا ،  
اكتشف منه وطبع حتى الآن أربعة عشر جزءا ، تقع في  
سنة عشر مجلدا .. ولقد اختص الحديث عن الامامة  
بمجلدين من مجلداته هما الجزء العشرون بقسميه :  
الاول والثاني ، كما تناثرت آراء واحاديث عنها في  
مختلف اجزائه الاخرى ، ومن ثم كانت كل اجزاء  
« المغنى » مصدرا رئيسيا من مصادر بحثنا هذا ، لأنها  
قد احاطت بكثير من الاصول والقضايا التي تتصل بمبحث  
الامامة على نحو من الانحاء ..

اما القضايا الرئيسية التي توزعت على اجزاء هذا  
المصدر فانها تتضع من هذا الثبت بهذه الاجزاء .

١ - الجزء الرابع : ويضم مباحث « اصل التوحيد »  
من مثل : عدم جواز الحاجة على الله ، ونفى الرؤية عنه ،  
وابتات وحدانيته .. الخ .

٢ - الجزء الخامس : ويضم مباحث : الفرق غير  
الاسلامية وحجج المعتزلة ضد مقالاتها .. ثم البحث في  
اسماء الله سبحانه وتعالى .

٣ - الجزء السادس : - ويقع في مجلدين - يضم

الاول مبحث : « التعديل والتجوير » ، ويختص الثاني بمبحث : « الارادة » .

٤ - الجزء السابع : ويضم مبحث : « القرآن » والخلاف حول خلقه وقدمه ونظرية المعتزلة في هذا المبحث .

٥ - الجزء الثامن : ويضم مبحث : « المخلوق » الذى يتناول افعال الانسان وحرية واختياره .

٦ - الجزء التاسع : ويضم مبحث : « التوليد » الذى يتصل بمبحث الجزء الثامن فى الحرية والاختيار .

٧ - الجزء الحادى عشر : ويضم مباحث : « الاجال والارزاق » ، « الاسعار والرخص والفلاء » ، « التكليف » ، وهى تتصل بمبحث الاختيار .

٨ - الجزء الثانى عشر : ويضم مبحث : « النظر والمعارف » .

٩ - الجزء الثالث عشر : ويضم مبحثى : « اللطف » ، « الالام » .

١٠ - الجزء الرابع عشر : ويضم مباحث : « الاصاح » ، « استحقاق الدم » ، « التوبة » .

١١ - الجزء الخامس عشر : ويضم مبحث : « النبوات » .

١٢ - الجزء السادس عشر : ويضم مباحث : « الاخبار ونسخ الشرائع » ، « ثبوت نبوة محمد عليه الصلوة والسلام » ، « اعجاز القرآن » .

١٣ - الجزء السابع عشر : ويضم مبحث : « اصول الفقه » ..

١٤ - الجزء العشرون : - ويقع في مجلدن - بضمن  
مبحث : « الإمامة » .

وغير موسوعة « المغنى » هذه رجعنا الى اثار القاضي  
عبد الجبار الاخرى ، مثل : « شرح الاصول الخمسة »  
و « المجموع المحيط بالتكليف » - في أسفاره المخطوطة  
- و « تثبيت دلائل النبوة » - بجزئيه - و « فضل  
الاعتزال وطبقات المعتزلة » و « مختصر أصول  
الدين » .

كما رجعنا الى ماكتبه المحدثون عن القاضي عبد  
الجبار ، وكذلك ماكتبوه عن الجبائيان : أبى على وأبى  
هاشم ، وهما من شيوخ القاضي عبد الجبار .  
ومما يحذر التنسبه اليه أن كتابات القاضي عبد الجبار  
تعرض لآراء المعتزلة جميعا ، وتحكم مقالات البصريين  
والبغداديين منهم ، ولكن موسوعة أبى أبى الحديد  
« شرح نهج البلاغة » - التي تقع في عشرين مجلدا - تهتم  
أكثر من غيرها بعرض مقالات المعتزلة البغداديين ،  
ولذلك كانت هذه الموسوعة - مع نقص الاسكافي اعثمانية  
الجاحظ - من أهم مصادرنا التي استقيننا منها آراء هذا  
الفريق من المعتزلة ..

أما مقالات المعتزلة البصريين فيعرضها ويدافع عنها  
الجاحظ ، ومن هنا كان رجوعنا الى كل آثاره الفكرية ،  
تقريبا ، وفي مقدمتها :

١ - رسائل الجاحظ : بجزئها .. ففيها تناثرت آراء  
المعتزلة ومقالاتهم في عدد من أهم مباحث الإمامة  
وقضاياها .

٢ - العثمانية : وهو الكتاب الذي جعل منه طابعة الجدلى مصدرا من مصادر الامامة الهامة عند الجاحظ .

٣ - الحيوان : بأجزائه السبعة ، اذ تناثرت فيه عدة آراء ومباحث في الامامة وفضايلها .

٤ - التاج فى اخلاق الملوك : باعتباره من كتب السياسة التى تعرض فيها الجاحظ لشؤون الحكم .

٥ - البيان والتبيين : الذى يعرض لامور سياسية بين ثنايا الروايات والعصص الادبى .

كما رجعنا الى كتاب الخياط « الانتصار والرد على ابن الراوندى الملحد » . وهو الكتاب الذى عرض لمعالات المعتزلة من خلال دفع تهم حصومهم عنهم .. وكذلك كتاب أبى الحسين البصرى : « المعتمد فى اصول الفقه » الذى يمثل لونا متميزا من فكر المعتزلة غير علم الكلام .

كذلك رجعنا الى كتاب ابن المرتضى « المنية والامل فى شرح كتاب الملل والنحل » وكتاب الحاكم بن كسرامنة الجشمى « شرح عيون المسائل » ، وهما يعرضان لمقالات المعتزلة وطبقات رجالهم .. وكذلك لكتاب البلخى عن طبقاتهم التى عرض لها فى مؤلفه : « مقالات الاسلاميين » .. وكذلك كتابات الصاحب بن عباد فى « رسائله » ورسائله عن « الابانة عن مذهب اهل العدل » ... وايضا كتب الماوردى : « الاحكام السلطانية » و « ادب القاضى » و « ادب الدنيا والدين » ..

وأخيرا رجعنا الى كتابات المحدثين عن المعتزلة ومقالاتهم واعلامهم ، سواء منهم العرب او المستشرقين .

هذا عن المصادر الاصلية لفكر المعتزلة التى اعتمدنا

عليها في استيفاء مقالاتهم في الامامة واصول الحكم وفلسفته..

ثانيا : وبمنس المعيار ذهبنا نستقي مقالات الشيعة ومذهبها في الامامة ، فعمدنا الى اوثق مصادرها التي كتبها ائمتها واعلامها .. فرجعنا الى مصادر الشيعة الامامية الاساسية ، وفي مقدمتها :

« الاصول من الكافي » للكليني .. وهو اوثق مصدر شيعي روت فيه الامامية احاديث اصولها ومقالاتها عن ائمتها .. و « الغدير في الكتاب والسنة والادب » الذي ضمنته الامامية كل شاردة وواردة وروتها هي أو سواها عن الوصية واحاديثها .. و « مجمع البيان في تفسير القرآن » للطبرسي ، وهو نموذج للتفسير الشيعي الامامي للقرآن الكريم ..

و « تلخيص الشافي » للطوسي « أبي جعفر » الذي يمثل رد الامامية على المعتزلة ، وبالذات على « المغني » للقاضي عبد الجبار .. و « تجريد الكلام » و « تلخيص المحصل » للطوسي « نصير الدين » .. و « اثبات الوصية » للمسعودي .. و « منهاج الكرامة في معرفة الامامة » لابن المطهر الحلي ..

كما رجعنا الى اثار امام الشيعة في عصره : الشريف المرتضى ، من مثل « أمالي المرتضى » بقسميها ، ومخطوط « المجموع من كلامه » ورسالته عن « انقاذ البشر من الجبر والقدر » ، وهي الاثار التي تناثرت فيها آراؤه في الامامة ، ومثلت مع كتابه « الشافي » ، الذي رد به على استاذه القاضي عبد الجبار ، جماع فكر الامامية في نظرية الامامة وفلسفتها .



كما رجعنا الى اثار مفكرى الامامية المحدثين ، وخاصة محمد رضا المظفر فى « عقائد الامامية » وعبد الحسين شرف الدين الموسوى فى « المراجعات » ..

واخيرا استأنسنا ببحث الدكتور أحمد صبحى عن « نظرية الامامة لدى الشيعة الاثنى عشرية » .. فاكتملت لنا مقالات الشيعة الامامية من اوثق مصادرها ..

وكذلك فعلنا بمقالات الشيعة الاسماعيلية . عندما رجعنا الى الكرمانى فى « راحة العقل » وابى حنيفه النعمان المغربى فى « دعائم الاسلام » وهما من امهات مصادرها التى احاطت بمقالاتها .. ثم اضعفنا اليها بحث المستشرق الدكتور برنارد لويس عن « اصول الاسماعيلية » .. فاكتملت معالم مذهبها فى الامامة من منابعها الفكرية الخاصة بها ..

وذات الشيء صنعناه ونحن نستقى فكر الشيعة الزيدية .. وذلك عندما رجعنا الى كتابات ائمتهم : القاسم الرسى ، ويحيى بن الحسين فى « رسائل العدل والتوحيد » بجزئيهما .. والى مخطوط ابن ابي يحيى الذى يرد فيه على المعتزلة ، وعنوانه « النقض على صاحب مجموع المحيط فيما يخالف فيه الزيدية من الامامة » .. وكذلك آراء ابن متويه التى ضمنها تدوينه لشرح القاضى عبد الجبار للاصول الخمسة .. ثم اضعفنا الى ذلك دراسة حديثة عن « ثورة زيد بن على » كتبها ناجى حسن ، كرسالة جامعية ..

ثالثا : اما فكر الخوارج فى الامامة ، وتاريخ ثوراتهم . فلقد اجتهدنا ، فى استقاء مادتهما ، ان نسلك نفس السبيل ، فرجعنا الى اوثق مصادر التاريخ القديمة ،

وكتابات المحدثين في جمع مادة ثوراتهم وتاريخها .. ثم اعتمدنا - الى جانب كتب المعالات التي كتبها غسير الخوارج - في جمع مادته مذهبهم في الامامة على نص لكاتب منهم هو ابو حفص عمر بن جميع ، فرجصا الى « متن عقيدة التوحيد » والى الشروح التي كتبها الخوارج عليها ، وخاصة شرحي : السماخي والتلاتي . فاستطعنا ان نجعل منهجنا في الرجوع الى المصادر الاصلية لاصحاب المذاهب والفرق مطردا ومتسقا حتى في هذا الوطن الذي تميز فيه المادة وتندر الآثار الاصلية المتاحة للباحثين ..

رابعا : وفيما يتعلق بمقالات اصحاب الحديث ، والاشعرية ، والظاهرية ، وعامة من يطلق عليهم اسم : اهل السنة ، فلقد اجتهدنا ان تكون مصادرها هي مؤلفات اعلامهم الاول ، وكذلك كتب المقالات التي أرخ بها هؤلاء الاعلام للمذاهب والفرق .

فمن اصحاب الحديث نجد في مصادرها آثار أبي يعلى الفراء : « الاحكام السلطانية » و « كتاب الامامة » .. وكتب ابن تيمية في : « العقود » و « السياسة الشرعية » و « منهاج السنة النبوية » ..

ومن مفكري الاشعرية نجد - على سبيل المثال - : مؤلفات الاشعري : « اللمع » و « الابانة » و « مقالات الاسلاميين » .. ومؤلف « التمهيد » للباقلاني .. ومؤلفي الجويني : « الارشاد » و « لمع الادلة » .. وكتب الفخر الرازي : « معالم اصول الدين » و « محصل افكار المتقدمين والمتأخرين » .. و « اعتقادات فرق المسلمين والمشركين » .. ومؤلفات الغزالي : « فضائح الباطنية »

و « الاقتصاد فى الاعتقاد » و « أحياء علوم الدين » ..  
ثم كتب البغدادى « الفرق بين الفرق » و « أصول  
الدين » .. وكتب الشهرستانى : « الملل والنحل »  
و « نهاية الاقدام » ..

ثم .. شرح التفتازانى « للمقائيد النسفية » .. وشرح  
الجرجاني « للمواقف » ..

اما فكر المدرسة الظاهرية فلقد استقيناه من مؤلفات  
علمها ابن حزم الظاهري ، وبالذات : « الفصل فى الملل  
والاهواء والنحل » و « المحلى » و « الاحكام فى اصول  
الاحكام » ..

فاجتمعت لهذا البحث مادة مقالات اهل السنة فى  
الامامة من أوثق مصادر ائمتها واعلامها ..

خامسا : اما وقائع التاريخ واحداثه التى عرض لها  
هذا البحث فان مصادرها كانت هى الاخرى أقدم  
وأوثق مصادر ثقافتنا وحضارتنا فى التاريخ .. فالى  
جانب صحيحى البخارى ومسلم — باعتبارهما مصدران  
من مصادر التاريخ أيضا — هناك الطبرى فى تاريخه ..  
وابن قتيبة فى « المعارف » و « الامامة والسياسة »  
و « عيون الاخبار » .. وابن سعد فى طبقاته .. وابن  
عبد البر فى « الدرر » .. وابن النديم فى « الفهرست »  
.. والمسعودى فى « مروج الذهب » ... والمبرد فى  
« الكامل » .. وعز الدين بن الاثير فى « اسد الغابة »  
و « اللباب » .. ونصر بن مزاحم فى « وقعة صفين »  
.. ثم النويرى فى « نهاية الارب » .. والقلقشندي  
فى « مآثر الاناقة » .. والمقرئى فى « الخطط » ..

وابن خلدون في مقدمته .. وذلك علاوة على الوثائق السياسية لعصر صدر الاسلام والخلفاء الراشدين .

فهنا ، ايضا ، امهات مصادر التاريخ واثق مراجعه ..

سادسا : ونفس المنهج قد اتبعناه عندما تطلب الامر مصدرا في اللغة نرجع اليه في تفسير المصطلحات .. او مرجعا في تقسيم العلوم وتعريف الفنون وتصنيف المصطلحات - او قائمة لرصد المطبوعات .. فلقد رجعنا الى امثال : ابن منظور ، والخوارزمي ، والتهانوي ، والجرجاني ، وطاش كبرى زاده ، وحاجي خليفة ، وسركيس ...

سابعا : واخيرا .. فان تركيزنا على استقاء مقالات الفرق من مصادرها الاصلية الاصيلية لم يمنعنا من الاستئناس بآراء المحدثين والمعاصرين ، فضمت مصادر هذا البحث أسماء كوكبة من اعلام فكرنا الحديث والمعاصر ، عربا ومستشرقين ، قدموا في اطار هذه الدراسات أعمالا فكرية جادة وممتازة ، فقدموا لنا في بحثنا هذا اسهامات يستحقون عليها الشناء والشكر والتقدير ..

تلك كلمة عن مصادر هذا البحث ، لعلها تفيد المطلع على قائمة المصادر ، فتحولها الى قائمة ناطقة بدلا من أن تظل خرساء لا تكاد تبين ! ..

## المصادر

ابن أبي الحديد : ( شرح نهج البلاغة ) تحقيق : محمد أبو الفضل  
ابراهيم . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٩ م .

ابن أبي يحيى : ( أبو الفضل جعفر بن أحمد بن عبد السلام ) :  
( النقض على صاحب مجموع المحيط فيما يخالف فيه الزيدية  
من الامامة ) مخطوط مصور بدار الكتب المصرية ( فى ذيل  
المجموع المحيط : للقاضى عبد الجبار ) .

ابن الاثير ( عز الدين ، الجزرى ) : ( أسد الغابة فى معرفة  
الصحابة ) طبعة دار الشعب ، القاهرة .  
( اللباب فى تهذيب الانساب ) طبعة دار صائر ، بيروت .

ابن تيمية : ( نظرية العقد « العقود » ) تحقيق : محمد حامد  
اللقى . طبعة القاهرة سنة ١٩٤٩ م .

( السباسة الشرعية فى اصلاح الراعى والرعية ) مراجعة  
وتعليق : محمد عبد الله السمان . طبعة القاهرة سنة  
١٩٦١ م .

( منهاج السنة النبوية ) . تحقيق : د . محمد رشاد سالم .  
طبعة القاهرة سنة ١٩٦٢ م .

ابن جميع ( أبو حفص عمر ) : ( متن عقيدة التوحيد ) نشر -  
موتيلينسكى . طبعة باريس سنة ١٩٣٠ م .

( مقدمة التوحيد وشروحها ) شرح : بدر الدين ابى العباس  
أحمد بن سعيد الشماخى ( المتوفى سنة ٩٢٨ هـ ) وأبى  
سليمان داود بن ابراهيم التلاتى ( المتوفى سنة ٩٦٧ هـ ) .

• تصحيح وتعليق : أبو اسحق ابراهيم اطفيش الجزائرى  
• طبعة القاهرة سنة ١٢٥٣ هـ .

ابن حزم ( أبو محمد على بن أحمد بن سعيد ) : ( المحلى )  
تحقيق : أحمد محمد شاكر • طبعة القاهرة سنة ١٣٤٧ هـ .  
( كتاب الفصل فى الملل والاهواء والنحل ) طبعة القاهرة  
سنة ١٣٢١ هـ .

( الاحكام فى اصول الاحكام ) طبعة القاهرة ، الثانية ،  
مطبعة الامام .

ابن خلدون ( عبد الرحمن ) : ( المقدمة ) طبعة القاهرة سنة  
١٣٢٢ هـ .

ابن سعد : ( الطبقات الكبرى ) • طبعة دار التحرير ، القاهرة .

ابن الطقطقى ( محمد بن على بن طباطبا ) : ( الفخرى فى الآداب  
السلطانية والدول الاسلامية ) طبعة القاهرة سنة ١٩٢٨ م .

ابن عبد البر ( يوسف ) : ( الدرر فى اختصار المغازى والسير )  
تحقيق د. شوقى ضيف • طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦ م .

ابن قتيبة ( أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينورى ) : ( المعارف )  
تحقيق : د. ثروت عكاشة • طبعة القاهرة سنة ١٩٦٠ م .

( عيون الاخبار ) • طبعة دار الكتب ، القاهرة سنة ١٩٧٣ م .

( كتاب الامامة والسياسة ) • طبعة القاهرة سنة ١٣٣١ هـ .

ابن المرتضى ( أحمد بن يحيى ) : ( كتاب النية والامل فى شرح  
كتاب الملل والنحل ) • مخطوط مصور بدار الكتب المصرية .

( باب ذكر المعتزلة - من كتاب المنيل والامل ) تحقيق : توما  
أرنولد • طبعة حيدر آباد المدكن الهند سنة ١٣١٦ هـ .

ابن المطهر الحلى ( جمال الدين أبو منصور الحسن بن يوسف

ابن على ) : ( منهاج الكرامة فى معرفة الامامة ) • مطبوع

بكتاب ( منهاج السنة ) لابن تيمية .

ابن منظور : ( لسان العرب ) طبعة القاهرة .

ابن النديم : ( الفهرست ) طبعة لبيزج .

أبو حنيفة المغربي ( النعمان بن محمد بن منصور بن أحمد التميمي ) ( دعائم الاسلام ، وذكر الحلال والحرام ، والقضايا والاحكام عن اهل رسول الله عليه وعليهم الفضل السلام ) تحقيق : أصف بن علي أصغر فيض . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٩ م .

أبو ريذة ( محمد عبد الهادي - دكتور ) : ( ابراهيم بن سيار النظام وآراؤه الكلامية والفلسفية ) . طبعة القاهرة سنة ١٩٤٦ م .

أبو يعلى ( محمد بن الحسين الفراء ) : ( الاحكام السلطانية ) تحقيق : محمد حامد الفقى . طبعة القاهرة سنة ١٩٢٨ م .  
( كتاب الامامة ) ورد ضمن كتابه ( المعتمد فى اصول الدين ) مخطوطة الظاهرية ، بدمشق ونشرة : يوسف ايبش بكتاب ( نصوص الفكر السياسى الاسلامى ، الامامة عند السنة ) . طبعة بيروت سنة ١٩٦٦ م .

أبو يوسف : ( كتاب الخراج ) . طبعة القاهرة سنة ١٢٥٢ هـ .  
آدم مقرر : ( الحضارة الاسلامية فى القرن الرابع الهجرى . او : عصر النهضة فى الاسلام ) ترجمة د . محمد عبد الهادي أبو ريذة . طبعة بيروت سنة ١٩٦٧ م .

أرسطو : ( رسالة أرسطوطاليس الى الاسكندر فى سياسة المدن ) تحقيق : يوسف بيلانسكى . طبعة وارسو سنة ١٩٧٠ م .  
أرنولد ( توماس ) : ( الخلافة ) ترجمة : جميل معلى . طبعة دمشق سنة ١٩٤٦ م .

الاسكافى ( أبو جعفر ) : ( مناقضات أبى جعفر الاسكافى لبعض ما أورده الجاحظ فى العثمانية ، من شرح نهج البلاغة ،

- لاين أبى الحديد ) جمع وتحقيق : عبد السلام هارون • طبعة  
القاهرة سنة ١٩٥٥ م • « فى نهاية كتب ( العثمانية ) » •
- الاشعري ( أبو الحسن على بن اسماعيل ) : ( الابانة عن أصول  
الديانة ) طبعة القاهرة • ادارة الطباعة المنيرية •
- ( مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين ) تحقيق : محمد  
محيى الدين عبد الحميد • طبعة القاهرة سنة ١٩٦٩ م •
- وطبعة استانبول سنة ١٩٢٩ م • بتحقيق : ه • ريتز •
- ( كتاب اللمع فى الرد على اهل الزيغ والبدع ) • طبعة :  
يوسف ابيش فى كتاب ( نصوص الفكر السياسى الاسلامى :  
الامامة عند السنة ) بيروت سنة ١٩٦٦ م •
- الاصبهائى ( أبر الفرج على بن الحسين بن محمد القرشى ) :  
( كتاب الاغانى ) تحقيق : ابراهيم الابيارى • طبعة دار  
الشعب ، القاهرة •
- البير نصرى فادر ( دكتور ) : ( فلسفة المعتزلة ) : طبعة  
الاسكندرية •
- الاميتى ( عبد الحسين أحمد الامينى النجفى ) : ( الفدير : فى  
الكتاب والسنة والادب ) طبعة بيروت سنة ١٩٦٧ م •
- الباقلاوى ( أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد ) : ( التمهيد فى الرد  
على الملحدة والمعتلة والرافضة والخوارج والمعتزلة )  
تحقيق : محمود محمد الخضيرى ود • محمد عبد الهادى  
أبو ريذة • طبعة القاهرة سنة ١٩٤٧ م •
- بدوى ( عبد الرحمن - دكتور ) : ( مذاهب الاسلاميين ) طبعة  
بيروت سنة ١٩٧١ م •
- بروكلمان ( كارل ) : ( تاريخ الشعوب الاسلامية ) ترجمة : نبيه  
أمين فارس ومثير البعلبكي • طبعة بيروت سنة ١٩٦٨ م •



- البغدادي ( عبد القاهر ) : ( الفرق بين الفرق ) طبعة بيروت سنة ١٩٧٣ م .
- ( كتاب أصول الدين ) طبعة استانبول سنة ١٩٢٨ م .
- البليخي ( أبو القاسم ) : ( فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ) تحقيق : فؤاد سيد طبعة تونس سنة ١٩٧٢ م .
- التفتازاني ( سعد الدين ) : ( كتاب شرح العقائد النسفية ) طبعة القاهرة سنة ١٩١٣ م .
- التهانوي ( محمد أعلى بن على ) : ( كشف اصطلاحات الفنون ) طبعة كلكتة ، بالهند سنة ١٨٩٢ م .
- الجاحظ ( أبو عثمان عمرو بن بحر ) : ( رسائل الجاحظ ) تحقيق وشرح : عبد السلام هارون . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٤ وسنة ١٩٦٥ م .
- ( مجموعة رسائل ) طبعة مطبعة السعادة بالقاهرة ، سنة ١٣٢٤ هـ .
- ( العثمانية ) تحقيق : عبد السلام هارون . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٥ م .
- ( الحيوان ) تحقيق : عبد السلام هارون . طبعة القاهرة ، الثانية .
- ( التاج في أخلاق الملوك ) تحقيق : محمد أديب . طبعة بيروت سنة ١٩٥٥ م .
- ( البيان والتبيين ) تحقيق : فوزى عطوى . طبعة بيروت سنة ١٩٦٨ م .
- جب ( هاملتون ) : ( دراسات في حضارة الإسلام ) ترجمة : د . احسان عباس ، د . محمد نجم ، د . محمود زايد . طبعة بيروت سنة ١٩٦٤ م .
- الجرجاني ( على بن محمد بن على ) : ( التعريفات ) طبعة القاهرة سنة ١٩٣٨ م .
- ( شرح المواقف ) طبعة القاهرة سنة ١٣١١ هـ .

جمال الدين القاسمي الدمشقي : ( كتاب تاريخ الجهمية والمعتزلة )  
طبعة القاهرة سنة ١٣٣١ هـ .

الجويني ( امام الحرمين أبو المعالي عبد الملك ) : ( كتاب الارشاد  
الى قواطع الادلة فى أصول الاعتقاد ) تحقيق : د . محمد  
يوسف موسى ، على عبد المنعم عبد الحميد . طبعة القاهرة  
سنة ١٩٥٠ م .

( لمع الادلة فى قواعد عقائد اهل السنة والجماعة ) تحقيق :  
د . فوقية حسين محمود . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٥ م .

جيوم ( الفريد ) : ( الفلسفة وعلم الكلام ) ترجمة : جرجيس  
فتح الله . طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ م . ضمن كتاب : ( تراث  
الاسلام ) من تأليف جمهرة من المستشرقين . بإشراف :  
توماس آرنولد .

حاجي خليفة ( مصطفى بن عبد الله ) : ( كشف الظنون عن اسامى  
الكتب والفنون ) طبعة استانبول سنة ١٩٤١ م .

الحاكم الجيوشي ( الحسن بن كرامة ) : ( شرح عيون المسائل )  
مخطوط مصور بدار الكتب المصرية .

الحسن البصرى : ( رسالة فى القدر ) تحقيق : محمد عمارة .  
طبعة القاهرة سنة ١٩٧١ م . ضمن كتاب ( رسائل العدل  
والتوحيد ) ج ١ .

الخطاط ( أبو الحسين عبد الرحيم بن محمد بن عثمان ) .  
( الانتصار والرد على ابن الراوندى الملاحد ) تحقيق : د .  
نيبرج . طبعة القاهرة سنة ١٩٢٥ م .

الخوارزمي ( أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف ) .  
( مفاتيح العلوم ) طبعة القاهرة سنة ١٣٤٢ هـ .

الدهلوى ( ولى الله ، عبد العزيز بن أحمد بن عبد الرحيم )  
( حجة الله البالغة ) . تحقيق : الشيخ السيد سابق .  
طبعة دار الكتب الحديثة - القاهرة .

ديورانت ( ول ) : ( قصة الحضارة ) طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر . القاهرة .

الرازي ( فخر الدين محمد بن عمر ) : ( معالم اصول الدين ) طبعة القاهرة سنة ١٣٢٣ هـ . على هامش ( المحصل ) .

( محصل افكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والمتكلمين ) طبعة القاهرة سنة ١٣٢٣ هـ .

( اعتقادات فرق المسلمين والمشركيين ) تحقيق : د . على سامي النشار . طبعة القاهرة سنة ١٩٢٨ م .

الريس ( محمد ضياء الدين - دكتور ) : ( النظريات السياسية الاسلامية ) طبعة القاهرة سنة ١٩٦٠ م .

( الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية ) طبعة القاهرة سنة ١٩٦١ م .

الزركلي ( خير الدين ) : ( الاعلام ) طبعة بيروت ، الثالثة .

زهدي حسن جار الله : ( المعتزلة ) طبعة القاهرة سنة ١٩٤٧ م .

سانتيلام ( دافيد دي ) : ( القنون والمجتمع ) ترجمة : جرجس فتح الله . طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ م . ضمن كتاب : ( تراث الاسلام ) .

سركيس ( يوسف اليان ) : ( معجم المطبوعات العربية والمعربة ) طبعة القاهرة سنة ١٩٢٦ م .

الشهرستاني ( عبد الكريم ) : ( الملل والنحل ) طبعة القاهرة سنة ١٣٢١ هـ . على هامش ( الفصل ) لابن حزم .

( نهاية الاقدام في علم الكلام ) تحقيق : الفرد جيوم . طبعة بدون تاريخ وبدون تحديد مكان الطبع .

الصاحب بن عباد : ( الابانة عن مذهب اهل العدل ) تحقيق : محمد حسن ال ياسين . طبعة - ضمن مجموعة - بغداد سنة ١٩٦٣ م .

( رسائل الصاحب بن عباد ) تحقيق : د . عبد الوهاب

- عزام ، د . شوقي ضيف . طبعة القاهرة سنة ١٣٣٦ هـ .
- صبحى ( أحمد محمود - دكتور ) : ( نظرية الامامة لدى الشيعة  
الاثنى عشرية ) طبعة القاهرة سنة ١٩٦٩ م .
- صفى الدين البغدادى ( عبد المؤمن بن عبد الحق ) : ( مراصد  
الاطسلاع على أسماء الامكنة والبقاع ) تحقيق : على  
البيجاوى . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٤ م .
- طاهر كبرى زاده ( أحمد بن مصطفى ) : ( مفتاح السعادة ومصباح  
السيادة ) طبعة القاهرة . دار الكتب الحديثة .
- الطبرى ( أبو جعفر محمد بن جرير ) : ( تاريخ الامم والملوك )  
تفسير القرآن ) طبعة طهران . شركة المعارف الاسلامية .
- الطبرى ( أبو جعفر محمد بن جرير ) : ( تاريخ الامم والملوك )  
طبعة القاهرة الاولى . وطبعة دار المعارف ، بتحقيق : محمد  
أبو الفضل ابراهيم .
- طه الحاجرى ( دكتور ) : ( الجاحظ : حياته وآثاره ) . طبعة  
القاهرة سنة ١٩٦٢ .
- طه حسين ( دكتور ) : ( الفتنة الكبرى ) . طبعة القاهرة سنة  
١٩٧٠ وسنة ١٩٦٩ م .
- ( الشيخان ) . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٩ م .
- الطهطاوى ( رفاعة رافع ) : ( نهاية الایجاز فى سيرة ساكن  
الحجاز ) طبعة القاهرة ، الاولى .
- ( انوار توفيق الجليل ) . طبعة القاهرة ، الاولى .
- الطوسى ( أبو جعفر ) : ( تلخيص الشافعى ) تحقيق : السيد حسين  
بحر العلوم . طبعة النجف سنة ١٣٨٣ - ١٣٨٤ هـ .
- الطوسى ( نصير الدين ) : ( تجريد الكلام ) طبعة القاهرة سنة  
١٣١١ هـ . على هامش ( شرح المواقف ) .

- ( تلخيص محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ) طبعة القاهرة  
سنة ١٣٢٣ هـ ، على هامش ( المحصل ) للرازي .
- عبد الجبار ( أبو الحسن عبد الجبار الاسد آبادي - قاضى  
القضاة ) : ( المغنى فى أبواب التوحيد والعدل ) طبعة  
القاهرة .
- ( مختصر أصول الدين ) تحقيق : محمد عمارة . طبعة  
القاهرة سنة ١٩٧١ . ضمن كتاب : ( رسائل العبد  
والتوحيد ) ج ١ .
- ( المجموع المحيط بالتكليف ) مخطوط مصور بدار الكتب  
المصرية .
- ( شرح الاصول الخمسة ) تحقيق : د . عبد الكريم عثمان .  
طبعة القاهرة سنة ١٩٦٥ .
- ( تثبت دلائل النبوة ) تحقيق : د . عبد الكريم عثمان .  
طبعة بيروت سنة ١٩٦٦ .
- ( فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ) تحقيق : فؤاد سيد .  
طبعة تونس سنة ١٩٧٢ .
- عبد السلام هارون « تحقيق » : ( نواذر المخطوطات ) - المجلد  
الاول . الطبعة الثانية ، القاهرة سنة ١٩٧٣ م .
- عبد الكريم عثمان ( دكتور ) : ( قاضى القضاة : عبد الجبار بن  
أحمد المهدانى ) طبعة بيروت سنة ١٩٦٧ م .
- على سامى النشار ( دكتور ) : ( نشأة الفكر الفلسفى فى  
الاسلام ) . طبعة المعارف ، مصر ، سنة ١٩٦٩ م .
- على بن أبى طالب : ( نهج البلاغة ) طبعة دار الشعب ، القاهرة .
- على عبد الرزاق : ( الاجماع فى الشريعة الاسلامية ) طبعة القاهرة  
سنة ١٩٤٧ م .
- ( الاسلام وأصول الحكم ) دراسة وتقديم : محمد عمارة .  
طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ م .
- على فهمى خفيم ( دكتور ) : ( الجبائيان : أبو على وأبو هاشم )  
طبعة طرابلس - ليبيا سنة ١٩٦٨ م .

الغزالي ( أبو حامد ) : ( فضائح الباطنية ) تحقيق د . عبدالرحمن بدوى . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٤ .

( كتاب الاقتصاد فى الاعتقاد ) طبعة القاهرة - محمود على صبيح .

( احياء علوم الدين ) . طبعة دار الشعب ، القاهرة .

فان فلوتن : ( السيادة العربية والشيعة والاسرائيليات فى عهد بنى أمية ) ترجمة : د . حسن ابراهيم حسن ، محمد زكى ابراهيم . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٥ م .

فلهوزن ( يوليوس ) : ( تاريخ الدولة العربية ) ترجمة د . محمد عبد الهادى أبو ريذة . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨ م .

( الخوارج والشيعة ) ترجمة : د . عبد الرحمن بدوى . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٨ م .

المقاسم الرسى : ( رسائل العدل والتوحيد ) دراسة وتحقيق : محمد عمارة . طبعة القاهرة سنة ١٩٧١ م .

المقرافى ( أحمد الدريس بن عبد الرحمن ) : ( الاحكام فى تمييز الفتاوى عن الاحكام وتصرفات القاضى والامام ) تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة . طبعة حلب سنة ١٩٦٧ م .

القلقشندي ( أحمد بن عبد الله ) : ( مآثر الاناقة فى معالم الخلافة ) تحقيق : عبد الستار فراج . طبعة الكويت سنة ١٩٦٤ م .

الكليني ( أبو جعفر محمد بن يعقوب بن اسحاق ) : ( الاصول من الكافي ) تحقيق : على أكبر العفارى . طبعة طهران سنة ١٣٨٨ هـ .

الكرمانى ( أحمد حميد الدين ) : ( راحة العقل ) تحقيق : د . محمد كامل حسين ، د . محمد مصطفى حلمى . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٢ م .

لويس ( برنارد - دكتور ) : ( أصول الاسماعيلية ) ترجمة :

خليل أحمد جلو ، جاسم محمد الرجد ، طبعة القاهرة - دار  
الكتاب العربي .

الموردى ( أبو الحسن على بن محمد بن حبيب ) : ( الاحكام  
السلطانية والولايت الدينية ) طبعة القاهرة سنة ١٩٦٠ م .  
( أدب القاضى ) تحقيق : محيى هلال السرحان . طبعة  
بغداد سنة ١٩٧١ م .

( أدب الدنيا والدين ) تحقيق : مصطفى السقا . طبعة  
القاهرة سنة ١٩٧٣ م .

المبرد ( أبو العباس محمد بن يزيد ) : ( الكتمل - باب الخوارج )  
طبعة دمشق سنة ١٩٧٢ م .

محمد حميد الله الحيدري ايمادى ، جمع ، : ( مجموعة الوثائق  
السياسية للمعهد النبوى والخلافة الراشدة ) . طبعة القاهرة  
سنة ١٩٥٦ م .

محمد رشيد رضا : ( الخلافة او : الامامة العظمى ) طبعة القاهرة  
سنة ١٣٤١ هـ .

محمد عبده ( الامم ) : ( الاعمال الكتملة للامام محمد عبده )  
دراسة وتحقيق محمد عمارة . طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ م .  
محمد بن على بن الطليب البصرى المعتزلى ( أبو الحسين ) :  
( كتاب العتمد فى أصول الفقه ) تحقيق : محمد حميد الله ،  
أبو بكر ، حسن حنفى . طبعة دمشق سنة ١٩٦٥ .

مذكور ( ابراهيم - دكتور ) : ( فى الفلسفة الاسلامية - منهج  
وتطبيقه ) طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨ م .

المرتضى ( على بن الحسين الموسوى - الشريف ) : ( أمالى  
المرتضى - غرر الفرائد ودرر القلائد ) تحقيق : محمد  
أبو الفضل ابراهيم . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٤ م .

( مجموع من كلام السيد المرتضى ) مخطوط مصور بدار  
الكتب المصرية ( ١٥٩ عقائد تيمور ) .

( انقاذ البشر من الجبر والقدر ) تحقيق : محمد عمارة .  
طبعة القاهرة سنة ١٩٧١ م . ضمن كتاب ( رسائل العدل  
والتوحيد ) ج ١ .

المسعودي ( أبو الحسن على بن الحسين بن علي ) : ( مروج  
الذهب ومعادن الجواهر ) تحقيق : محمد محيي الدين عبد  
الحميد . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦ م .  
( اثبات الوصية ) طبعة طهران سنة ١٣١٨ هـ .

المظهر ( محمد رضا ) : ( عقائد الامامية ) طبعة النجف - دار  
النعمان للطباعة والنشر .

المقريزي ( تقي الدين أحمد بن علي ) : ( خطط المقريزي : كتاب  
المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ) طبعة دار التحرير ،  
بالقاهرة .

( معرفة ما يجب لآل البيت النبوي من الحق على من عداهم )  
تحقيق : محمد أحمد عاشور . طبعة القاهرة سنة ١٩٧٣ م .  
( أتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء ) ، تحقيق  
د . جمال الدين الشيال . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٧ م .

الموسوي ( السيد عبد الحسين شرف الدين ) : ( المراجعات ) طبعة  
حلب - سوريا سنة ١٩٧١ م .

ناجي حسن : ( ثورة زيد بن علي ) طبعة بغداد سنة ١٩٦٦ م .  
نصر بن مزاحم المنقري : ( وقعة صفين ) تحقيق : عبد السلام  
هارون . طبعة القاهرة سنة ١٣٨٢ هـ .

نعيم زكي فهمي ( دكتور ) : ( طرق التجارة الدولية ومحطاتها  
بين الشرق والغرب ) طبعة القاهرة سنة ١٩٧٣ م .

نلينو ( كارلو الفونسو ) : ( بحوث في المعتزلة ) ترجمة : .  
عبد الرحمن بدوي . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٥ . ضمن كتاب  
( التراث اليوناني في الحضارة الاسلامية ) .



النويختي ( الحسن بن موسى ) : ( كتاب فرق الشيعة ) تحقيق :  
هـ . ريتز . طبعة استانبول سنة ١٩٢١ م .

النويري ( شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب ) : ( نهاية الارب  
فى فنون الالب ) طبعة دار الكتب المصرية .

واصل بن عطاء : ( خطبة واصل المتى أسقط منها الرء ) تحقيق  
عبد السلام هارون . طبعة القاهرة سنة ١٩٧٢ . ضمن كتاب  
( نواذر المخطوطات ) المجلد الاول .

يحيى بن الحسين : ( رسائل العسل والتوحيد ) ج ٢ دراسة  
وتحقيق محمد عمارة . طبعة القاهرة سنة ١٩٧١ م .

يحيى هويدى ( دكتور ) : ( تاريخ فلسفة الاسلام فى القساره  
الافريقية ) ج ١ . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٥ م .

موسوعات : ( صحيح البخارى ) طبعة دار الشعب ، بالقاهرة .  
( صحيح مسلم - يشرح النووى ) طبعة محمود توفيق ،  
بالقاهرة .

( دائرة المعارف الاسلامية ) طبعة دار الشعب ، بالقاهرة .  
( الموسوعة العربية الميسرة ) طبعة دار الشعب ،  
بالقاهرة .

( الموسوعة الفلسفية المختصرة ) ترجمة : عبد الرشيد  
الصادق ، جلال العشرى ، بإشراف : د . زكى نجيب محمود .  
طبعة القاهرة سنة ١٩٦٣ م .

صدرت هذه الطبعة - بكتاب الهلال - فى ثلاثة أقسام :

- ١ - الخلافة ونشأة الأحزاب الاسلامية - مايو سنة ١٩٨٣ م
- ٢ - المعتزلة وأصول الحكم - أبريل سنة ١٩٨٤ م .
- ٣ - المعتزلة والثورة - مايو سنة ١٩٨٤ م .

رقم الايداع بدار الكتب ٣١٠٨ - ٨٤

---

الترقيم الدولي : ٦ - ٠٩١ - ١١٨ - ٩٧٧ ISBN

---

# وكلاء المبيعات محلات دار النشر

السيد / عبد العال بسيوني زغلول - الكويت  
الصفاء - ص - ب رقم ٢١٨٣٣ تليفون ٧٤١١٦٤

جدة - ص - ب رقم ٤٩٣  
السيد هاشم علي نحاس  
المملكة العربية السعودية

ARABIC PUBLICATIONS  
DISTRIBUTION BUREAU  
Bishopsthorpe Road  
London S.E. 26 ENGLAND

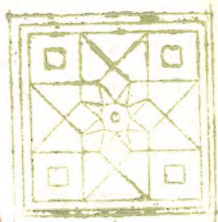
انجلترا :

Miguel Maccni Cury B 26 de Março de  
Caixa Postal 7406, São Paulo, BRASIL

البرازيل :

## اسعار البيع للعدد الممتاز فئة ٥٠٠ ملليم :

سوريا ٩٠٠ ق.س ، لبنان ٩٠٠ ق.ل ، الاردن ٨٠٠ فلس ، الكويت ١١٠٠  
فلس ، العراق ١٨٠٠ فلس ، السعودية ٨ ريال ، السودان ١٠٠٠ م.س ،  
تونس ١٢٥٠ مليما ، المغرب ١٢٥٠ فرنكا ، الجزائر ١٢٥٠ سنتا ، الخليج  
٨٠٠ فلس ، غزة والضفة ٣٠٠ ليرة ، الصومال ٨٠ بنى ، داكار ٦٠٠ فرنك ،  
لاجوس ٨٠ بنى ، اسمره ٦٠٠ سنت ، اليمن الشمالية ٨٠ بنى ، اديس آبابا  
٦٠٠ سنت ، باريس ١٠ فرنكات ، لندن ١٠٠ بنس ، ايطاليا ١٥٠٠ ليرة ،  
سويسرا ٤ فرنكات ، أثينا ١٠ دراخمة ، فينا ٤٠ شلن ، فرانكفورت ٥  
مارك ، كوبنهاجن ١٥ كرونة ، استوكهولم ١٥ كرونة ، كندا ٣٠٠ سنت ،  
البرازيل ٤٠٠ سنت ، نيويورك ٣٥٠ سنتا ، لوس انجلوس ٤٠٠ سنت ،  
استراليا ٤٠٠ سنت ، هولندا ٥ فلورين ، عدن ٨٠ بنى .



## هذا الكتاب

- بالعدل .. وبالحرية .. تتحقق انسانية الانسان !!
- لكن .. ما العمل اذا حال الاستبداد بين الانسان وبين العدل والحرية ؟!! هنا تختلف الاجابات :
- فالبعض يدعو الى الصبر !!
  - والبعض يرى « مشروعية » الثورة ، كسبيل للتغيير ..
  - وهنا يثور التساؤل عن موقف الاسلام من « الثورة » ؟؟
  - وهل حقا ما يزعمه « فقهاء السلاطين » من أن الاسلام يدعو الى « شكر » الحاكم اذا عدل .. و « الصبر عليه اذا ظلم ؟! » ..
  - ام أن موقف الاسلام ، من الثورة ، قد تجاوز « مشروعيته » الى « وجوبها » ، كطريق لتحرير الامة من الجور والاستبداد ؟! ..
  - فى هذا الكتاب يعرض المفكر الاسلامى الدكتور محمد القضية - « القديمة - الجديدة » ! - من خلال المصطلحات لفكر الاسلام السياسى ، ليقدم لنا مواقف تيارات الـ حيال هذا الموضوع ..
  - انها دراسة أصيلة ، تقدم الاجابة الاسلامية لتساؤل الساحة الفكرية فى العصر الذى نعيش فيه !!

334  
9  
4

Bibliotheca Alexandrina



0510429